وزارة التعليـــــم العـــــالي والبـــحث العـــــلمي
المركـــز الجـــــامعي لميلـــــــة
معهد العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم : علوم التسيير
ميدان : علوم اقتصادية، التجارة و علوم التسيير
الشعبة: علوم التسيير
التخصص : مالية

المرجع : ...../ 2014

مذكرة بعنـــــــــوان:

دور القرض المصغر في محاربة الفقر والبطالة

دراسة حالة : الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM

مذكـــــــــــرة مكملة لنيل شهادة الليسانس في علوم التسيير (ل.م.د)
تخصص " مالية "

إعداد الطلبة:
- سميـــة هـــروال
- سهيلـــة حـــوادق
- نسرين حرشوش

إشراف الأستاذ:
رياض لمزاودة

السنة الجامعية: 2014/2013

شكر وعرفان

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم

﴿من أسدى لكم معروفًا فكافئوه﴾

وقال أيضا:

﴿من لم يشكر الناس لم يشكر الله﴾

حديث شريف

اللهم لك الحمد حتى ترضى ولك الحمد إذا رضيت ولك الحمد على حمدنا إياك.

الحمد لله الذي هدانا وأمدنا بالعبرة والقوة لإتمام هذا العمل المتواضع الذي بفضله شكر بكل محبة وتقدير.

فبعد الجهد المبذول خلال ثلاثة سنوات من أجل المحصل العلمي، ها قد أذن المولى عز وجل أن تتوج جهودنا ببحث متواضع بمعنى مذكرة التخرج والحصول على شهادة الليسانس في العلوم الاقتصادية تخصص مالية، نتقدم بالشكر والعرفان إلى كل الأساتذة الكرام الذين رافقونا خلال طوال هذه المدة وعلى رأسهم "الأستاذ لمزاودة" الذي كان موجهنا ومرشدنا في إنجاز هذه المذكرة.

وشكر كل من ساهم من قريب أو بعيد في إنجاز هذا البحث.

شكرا جزيلا للجميع.

الإهداء

بدأنا بأكثر من يد وقاسينا أكثر من هم وعانينا الكثير من الصعوبات وها نحن اليوم والحمد لله نطوي سهر الليالي وتعب الأيام وخلاصة مشوارنا بين دفتي هذا العمل المتواضع

إلى منارة العلم والإمام المصطفي إلى الأمي الذي علم المتعلم إلى سيد الخلق إلى رسولنا الكريم سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم

إلى من جرع الكأس فارغًا ليسقيني قطرة حب ... إلى من كلّت أنامله ليقدم لنا لحظة سعادة

إلى من سعى وشقي لأنعم بالراحة والهناء الذي لم يبخل بشي من أجل دفعي في طريق النجاح

إلى القلب الكبير والدي العزيز (ساعد)

إلى ملاكي في الحياة ....إلى معنى الحب وإلى معنى الحنان والتفاني....إلى بسمة الحياة وسر الوجود

إلى من كان دعائها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي

إلى أغلى الحبايب أمي الحبيبة (رزيقة)

إلى من هم اقرب إلي من روحي إلى من شاركني حضن ألام وبهم استمد عزتي وإصراري

أخواتي إيمان و هاجر و أسامة و عبد الرؤوف ومحمد الأمين و اخص بالذكر أخي الصغير و المدلل رائد

إلى عائلتي الكبيرة و اخص بالذكر بنات عمي نسرين و راوية و وفاء و خديجة

إلى من أظهروا لي ما هو أجمل من الحياة.... إلى من كانوا ملاذي وملجئي

إلى من تذوقت معهم أجمل اللحظات إلى من سأفتقدهم .... وأتمنى أن يفتقدوني

صديقاتي نسرين و أميرة و سمية و أمينة

إلى من يجمع بين سعادتي وحزني ....إلى من أتمنى أن تبقى صورهم في عيوني

إلى الذين بذلوا كل جهدٍ وعطاء لكي أصل إلى هذه اللحظة أساتذتي الكرام و خاصة استاذ الطور الابتدائي رحمه الله (حجاز مبارك) و للأستاذ المشرف: لمزاودة رياض

سهيلة

إهداء

الحمد لله ولي النعمة ، دافع النقمة ، ما غرد طائر بنعمة ، وهب الصبح بنسمة و الصلاة على من زين ببيانه الكلام ، وأذهل بفصاحته الأنام ، وطرق بوعظه الأيام وعلى اله وصحبه أجمعين

إلى من كلله الله بالهبة والوقار إلى من علمني العطاء بدون انتظار إلى من احمل اسمه بكل افتخار الى من تعب أرجو من الله أن يمد في عمره ليرى ثمارا قد حان قطفها بعد طول انتظار و ستبقى كلماتك نجوما اهتدى بها اليوم و في الغد إلى الأبد (أبي العزيز).

إلى ملاكي في الحياة و إلى معنى الحب و الحنان و التفاني إلى من سهرت و ربت إلى بسمة الحياة و الوجود غالى من كان دعاؤها سر نجاحي (أمي الحبيبة).

إلى إخوتي و أخواتي الذين ترعرعت بينهم

إلى أحلى النجوم في حياتي (ميادة ،مريم،إيمان) و أغلى الكواكب

(ياسين، إسماعيل، إبراهيم، خير الدين).

في ضياء يسطع وفي ضوء يلمع و في عين تدمع أطلقت للقلم زمامه ، و سرحت خطامه ، وأزحت لثامه و قلت له اكتب لي اعز الناس في قلبي (سمية، سهيلة، أميرة ،بثينة، خديجة...).

أحبائي أصدقائي إلي كل أولائك الذين عبروا في حياتي و تركوا أثرا إلى كل من مسح دمعا أو أضاء شمعا أو احدث جرحا ... إليكم جميعا.

إلى كل العائلة من الكبير إلى الصغير (جدتي ، أخوالي، خالاتي، وأعمامي، وأولادهم،...).

والى كل من يعرفني من قريب أو بعيد، والي كل من ساهم في إنجاح هذا العمل إلى كل من حملهم قلبي و ذاكرتي و نسيهم قلمي في مذكرتي.

إلى الأستاذ المشرف :لمزاودة رياض.

(نسرين)

إهداء

اللهم ارزقنا حبك و حب من يحبك اللهم أظلنا تحت ظل عرشك يوم لا ظل إلا ظلك.

اللهم اغفر لي ولوالدي، ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا. إلى حبيبي و قدوتي رسول الله محمد صلي الله عليه وسلم وعلى اله و صحبه أجمعين.

إليكما يا نور عيني (أمي و أبي).

إلى من عبد لي الطريق ليكون شمعة تنير دربي ، إلى من سعى و شقي ليصلني إلى ما إنا عليه اليوم(أبي الغالي).

إلى نبع الحنان و الأمان و هبة الرحمان و عطر الريحان (أمي الحبيبة).

إلى أمي الثانية جدتي أطال الله عمرها و الى روح جدى الطاهرة.

إلى من بوجودهم اكتسب قوة و محبة لا حدود لها إلى من عرفت معهم معني الحياة(خولة، رفيدة، بتول ، دعاء ،أخي الحبيب يحي).

إلى اعز الورود في حديقة حياتي صديقاتي (نسرين،سهيلة ،اميرة)، والى كل من عرفتهم في مساري الدراسي.

إلى معلمتي في الطور الابتدائي الأستاذة: نادية طويوي.

إلى جدي و جدتي و أخوالي و خالتي و أعمامي و أولادهم.

إلى كل من ساعدني من قريب أو بعيد.

إلى كل من حفظهم قلبي و نسيهم قلمي.

إلى الأستاذ المشرف :لمزاودة رياض.

سمية

الفهرس

مقدمة عامة.....أ
مقدمـــــــــة 2
الفصل الأول: مدخل للتمويل.
المبحث الأول: ماهية التمويل..... 3
المطلب الأول: مفهوم التمويل وأهميته وأخطاره..... 3
الفرع الأول: مفهوم التمويل..... 3
الفرع الثاني: أهمية التمويل 4
الفرع الثالث: مخاطر التمويل 4
المطلب الثاني: طرق وأشكال التمويل 5
الفرع الأول: من حيث المدة التي يستغرقها..... 5
الفرع الثاني: من مصدر الحصول عليه 5
الفرع الثالث: من حيث الغرض من استخدامه 11
المطلب الثالث: مشكلات تمويل المشروعات الصغيرة 11
المبحث الثاني: التمويل الأصغر 13
المطلب الأول: مفهوم التمويل الأصغر ونشأته..... 13
الفرع الأول: مفهوم التمويل الأصغر 13
الفرع الثاني: نشأة وتاريخ التمويل المصغر 14
المطلب الثاني: مبادئ وعملاء التمويل الأصغر 16
الفرع الأول: المبادئ الأساسية للتمويل الأصغر 16
الفرع الثاني: عملاء التمويل الأصغر 18
المطلب الثاني: خصائص برامج التمويل وأهميته..... 20
الفرع الأول: خصائص التمويل الأصغر 20
الفرع الثاني: أهمية التمويل الأصغر 20
المطلب الثالث: تجربة التمويل المصغر في الجزائر 22
الفرع الأول: البرامج العمومية لدعم إنشاء المؤسسات المصغرة..... 22
الفرع الثاني: برنامج الجمعية الوطنية للتطوع "تويزة" 27
المبحث الثالث: ماهية القرض المصغر 29
المطلب الأول: نبذة تاريخية عن القرض المصغر 29

الفرع الثاني: بدايات القرض المصغر في الجزائر 30
المطلب الثاني: مفهوم القرض المصغر ومميزاته 32
الفرع الأول: مفهوم القرض المصغر 32
الفرع الثاني: مميزات القرض المصغر 34
المطلب الثالث: أسباب ظهور القرض المصغر وأهميته 35
الفرع الأول: أسباب ظهور القرض المصغر 35
الفرع الثاني:أهمية القرض المصغر 36
المطلب الرابع: الفرق بين التمويل المصغر والإقراض المصغر/ القروض العادية 37
الفرع الأول: الفرق بين التمويل المصغر والإقراض المصغر 37
الفرع الثاني: الفرق بين القرض المصغر والقروض العادية 38
الفصل الثاني: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والقرض المصغر.
المبحث الأول: المؤسسات الصغيرة و المتوسطة 42
المطلب الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة 42
الفرع الأول مفاهيم عامة حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة 42
الفرع الثاني: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 46
الفرع الثالث: أهداف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 47
الفرع الرابع: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 48
المطلب الثاني: مراحل تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر 49
الفرع الأول: المرحلة الأولى 1962-1982 49
الفرع الثاني: المرحلة الثانية 1982-2002 50
المطلب الثالث: الدور التنموي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة 51
الفرع الأول: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في النشاط الاقتصادي وتحقيق التنمية الاقتصادية 52
الفرع الثاني: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاجتماعية 55
المبحث الثاني: القرض المصغر كأداة للقضاء على البطالة والفقر 56
المطلب الأول: القرض المصغر ومحاربة الفقر 56
الفرع الأول: تعريف الفقر 57
الفرع الثاني: تصنيفات الفقر 58
الفرع الثالث: دور الإقراض المصغر في محاربة الفقر 60
المطلب الثاني: القرض المصغر ومحاربة البطالة 63
الفرع الأول: تعريف البطالة وأنواعها 63

الفرع الثاني: أسباب ظهور البطالة..... 67
الفرع الثالث: دور التمويل الأصغر في الحد من البطالة 68
المبحث الثالث: الإقراض والتنمية المحلية 70
المطلب الأول: تعريف التنمية المحلية والتمويل المحلي..... 70
الفرع الأول: تعريف التنمية المحلية (Local Development) 70
الفرع الثاني: تعريف التمويل المحلي..... 71
المطلب الثاني: مدى حاجة التنمية المحلية للتمويل المحلي 71
المطلب الثالث: دور الإقراض المصغر في تمويل التنمية المحلية 72
الفرع الأول: وكالة ترقية ودعم الاستثمارات APSI والوكالة الوطنية لتنمية الاستثمارANDI
..... 72
الفرع الثاني: دعم وترقية الاستثمارات المحلية (CALPI) ووكالة التنمية الاجتماعية 73
الفرع الثالث: صناديق الدعم 75
الفصل الثالث:دراسة تطبيقية عن الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر
المبحث الأول: نظرة كاملة عن ANGEM 79
المطلب الأول: نشأة الوكالة 79
المطلب الثاني: أهداف الوكالة..... 80
المطلب الثالث: المهام الأساسية 80
المطلب الرابع: شروط التأهيل للحصول على القرض المصغر 81
المطلب الخامس: تنظيم الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر 82
المبحث الثاني: طرق التمويل المطبقة داخل وكالة تسيير القرض المصغر وامتيازاتها 82
المطلب الأول: أنماط القروض التي تمنحها الوكالة 83
المطلب الثاني: المساعدات والامتيازات الممنوحة للمستفيدين من القرض المصغر 87
المطلب الثالث: الأنشطة الممولة من طرف الوكالة 88
المبحث الثالث: دراسة تقييمية لأنشطة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM – فرع
ميلة..... 89
المطلب الأول: إحصائيات عن إنجازات ANGEM 89
الفرع الأول: قرض مصغر موجه لتمويل مشاريع لا يتجاوز 1.000.000دج..... 90
الفرع الثاني: قرض مصغر موجه لشراء مواد أولية لا تتجاوز 100.000 دج..... 94
المبحث الرابع : أهم التحديات والمعوقات التي تواجه استراتيجية القرض المصغر في الجزائر ...100
المطلب الأول : التحديات والمعوقات المتعلقة بالإطار التنظيمي العام للتمويل الأصغر 100
المطلب الثاني : المعوقات المتعلقة بالجهاز المشرف على القرض المصغر ANGEM 101

المطلب الثالث : المعوقات المتعلقة بالفئة المستهدفة 101
الخاتمة 105
قائمة الجداول 114
قائمة الاشكال 115

مقدمة

مقدمة عامة :

إن الانتقال من اقتصاد موجه إلى اقتصاد السوق و الإصلاحات الهيكلية ثم عولمة الاقتصاديات والأزمات التي مرت بها الجزائر سواء من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية، والتي كانت مصحوبة بجملة من المشاكل، من تسريح للعمال الناتج عن الخوصصة، وانتشار البطالة، أدت كلها إلى تفشي الفقر وتزايد معدلاته .ومن أجل الاستجابة إلى طلبات التمويل من قبل الأفراد ذوي الدخل الضعيف، سواء في الجزائر أو في غيرها من البلدان النامية ذات الظروف المشابهة، بدأت بعض الخدمات المالية بالظهور في السبعينيات ضمن ما يسمى بالتمويل متناهي الصغر . ففي الدول النامية، حيث هناك حاجة ملحة لمثل هذه الخدمات، نجد أنها غير متطورة أو حتى غير موجودة في أغلب الأحيان.

تقدم مؤسسات التمويل متناهي الصغر هذه الخدمات المالية الأساسية إلى الفقراء وذوي الدخل المتدني، أو إلى أصحاب المشاريع صغيرة الحجم، الذين لا يستطيعون دخول الأنظمة المالية الرسمية. وقد عملت مؤسسات التمويل متناهي الصغر على تطوير سلع محددة ومنهجيات خاصة لتجاوز نقص الضمانات لدى العملاء، وبذلك تجعلهم مؤهلين للحصول على قروض وخدمات مالية أخرى.

من أجل فسح المجال أمام القطاع الخاص و المبادرة الفردية، جاء القرض المصغر، من اجل امتصاص جزء من نسبة البطالة المستفحلة و خلق فرص للتشغيل لصالح الفئات الفقيرة و المقصية قصد مساهمتها في إنشاء الثروات، و بذلك يعتبر جهاز القرض المصغر برنامجاً يزيل النظام الرهني، و يعتمد على السياسة الاجتماعية الهادفة إلى مكافحة البطالة و الأوضاع المتردية داخل الطبقات الفقيرة في المجتمع .وهو يتوجه إلى الأشخاص بدون عمل والقادرين على القيام بنشاط مصغر معيشي، بواسطة دعم مالي بسيط و بشروط مرنة و مرضية.

الإشكالية :

مما سبق تقديمه في المقدمة يمكن طرح الإشكالية التالية :

ما هو الدور الذي يلعبه القرض المصغر في خلق مناصب شغل و القضاء على البطالة؟

و لمعالجة هذه الإشكالية يجب طرح مجموعة من الأسئلة الفرعية التالية:

- ✓ ماهية القرض المصغر ؟
- ✓ ماهي أهداف القرض المصغر ؟
- ✓ كيف يساهم القرض المصغر في القضاء على البطالة والفقر؟
- ✓ ما مدى أهمية و مساهمة المؤسسات الصغيرة في التنمية المحلية ؟
- ✓ ما هو الدور الذي تلعبه الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر؟

الفرضيات:

- ✓ القرض المصغر أداة لدمج و تأهيل الفقراء والعاطلين عن العمل .
- ✓ القرض المصغر الأداة الأساسية لتمويل المؤسسة المصغرة .
- ✓ تلعب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة دورا كبيرا في التوظيف و توفير العمالة إضافة إلى تحقيق التنمية المحلية.
- ✓ تساهم الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بدمج الفئة المحرومة في المجتمع و تمكينها من تحسين ظروف معيشتهم.

أهمية الدراسة:

يعتبر التمويل الدم الذي يسري في شرايين كل مؤسسة اقتصادية صغيرة و متوسطة و لكن إذا كانت مصادر التمويل محدودة و صعبة المنال فان هذا يؤثر على أدائها و فعاليتها الاقتصادية و الاجتماعية، إذ أن الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر تلعب دورا رائدا في تسيير الاقتصاد المعاصر و ذلك على مستوى التوظيف و المساهمة في حل مشكلة البطالة و القضاء على الفقر من خلال منح التمويل للأفراد المتقدمين لها لطلب القروض لانجاز مشاريعهم، إذ تعتبر هذه الدراسة التفاتة إلى مدى نجاح القرض المصغر وذلك من خلال إبراز أهميته و فعاليته في القضاء على الفقر و البطالة ، و مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التنمية الاقتصادية و الوصول إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي و الاجتماعي خاصة في ظل تحديات و الصعوبات التي تواجهها .

أهداف الدراسة:

يهدف هذا البحث إلى تسليط الضوء الذي تلعبه الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في دعم وإنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ولاية ميلة على مختلف مصادر التمويل المتوفرة لديها .

كما يهدف البحث إلى مايلي:

محاولة إبراز أهم خصائص القرض المصغر و بيان دوره في التنمية المحلية.

التعرف على مكانة و واقع المؤسسات الصغيرة في الاقتصاد الوطني وبيان دورها وأهميتها على المستوى المحلي (ولاية ميلة).

تحديد التوجه الجديد للجزائر في الاهتمام بمؤسسات الدعم و المتمثلة في الوكالات بصفة عامة وضمن دراستنا الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

تحديد أهم العقبات و التحديات التي تواجه الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

منهجية البحث:

بالنظر لطبيعة الموضوع فانه سنعتمد في هذه الدراسة على كل من المنهج الوصفي التحليلي الذي يتلاءم و طبيعة الموضوع خاصة في الفصل الأول و الثاني الذي يعتبر بمثابة الجانب النظري للبحث، و هذا من أجل جمع المعلومات المرتبطة بالقرض المصغر والمؤسسات الصغيرة و مصادر تمويلها ، كما تم استخدام أسلوب دراسة الحالة في الفصل الثالث أي في الجانب التطبيقي و ذلك باختيارنا الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ولاية ميلة) للقيام بالدراسة الميدانية ، و قد استعنا في ذلك بمجموعة من الأدوات المنهجية المتمثلة في الملاحظة و المقابلة والإحصائيات التي تحصلنا عليها من طرف الوكالة و قمنا باستعمال العديد من الأدوات التي تطلبها كل من المناهج السابقة :

- المسح المكتبي للاطلاع على مختلف الكتب الموجودة .
- مختلف القوانين والتشريعات التي تتعلق بالموضوع .
- الاستعانة بالدراسات السابقة وكذا مختلف الملتقيات التي اهتمت بالموضوع .

هيكل البحث:

تم التناول في هذا البحث ثلاث فصول فصلان نضريان و فصل تطبيقي .

يحتوي الفصل الأول على ثلاث مباحث المبحث الأول يتضمن مفاهيم حول التمويل أما المبحث الثاني التمويل الأصغر و التجربة الجزائرية فيه أما المبحث الثالث فقد تضمن ماهية القرض المصغر.

أما الفصل الثاني فهو يتضمن ثلاث مباحث ، المبحث الأول حول ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و مدى مساهمتها في التنمية أما المبحث الثاني تم التطرق فيه الى الدور الذي يلعبه القرض المصغر في محاربة الفقر و البطالة ، فيما يخص المبحث الثالث نجد فيه التمويل الأصغر و دوره في التنمية المحلية ، ثم نأتي إلى الفصل الثالث فقد تضمن دراسة تطبيقية و ميدانية عن الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لولاية ميلة.

صعوبات الدراسة:

إن الصعوبات التي تلقيناها أثناء انجاز البحث لا تختلف في حقيقتها عن تلك المألوفة لدى جل الطلبة و التي يمكن ذكر أهمها:

نظرا لحداثة الموضوع المختار تلقينا صعوبة الحصول على مراجع متعلقة بالموضوع.

الفصل الأول

مقدمـــــــــة:

يعتبر التمويل النواة الأساسية التي تعتمد عليها المؤسسة في توفير مستلزماتها الإنتاجية لأنها عنصر محدد لكافة متخذي القرارات المالية من خلال بحثهم عن مصادر التمويل اللازمة والملائمة لطبيعة المشروع الاستثماري، المستهدف لاختيار أفضلها واستخدامها استخداما أمثل وتحقيق أمثل وتحقيق أكبر عائد بأقل خطر وتكلفة ممكنة، مما يساعد على بلوغ الأهداف المسطرة باعتبار أن البحث عن مصادر التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعد من أهم المواضيع التي تواجه مالكيها ومسيريها خاصة في ظل محدودية البدائل المتاحة أمام هذه المؤسسات نتيجة لصغر حجمها ونشاطها من جهة وارتفاع معدلات الخطر بها من جهة أخرى، ولتشخيص هذا الواقع ولمعرفة طبيعة هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واحتياجاتها خصصنا هذا الفصل لدراسة التمويل و القرض المصغر .

المبحث الأول: ماهية التمويل:

يعتبر التمويل من أقدم فروع الاقتصاد إلا أن دراسته لم تحظى بالاهتمام إلا منذ عهد قريب، وذلك عندما تولد إحساس بضرورة وضع المبادئ اللازمة والنظرية في التمويل بعد ثراء النظرية الاقتصادية وما أسفرت عنه الدراسات التحليلية في هذا المجال من نتائج تمثلت في مجموعة من المبادئ أصبحت من السهل تكييفها وبلورتها في نظرية التمويل، ولقد حاول الباحثون إبراز أهمية الوظيفة التمويلية وأثرها على عمل المؤسسة وتطورها وتفاوت درجة فعالية طرق التمويل وأساليبه، حيث يتم الجمع على أن التمويل يعني توفير المبالغ النقدية اللازمة لدفع تطوير مؤسسة عامة أو خاصة.

المطلب الأول: مفهوم التمويل وأهميته وأخطاره:

سنتعرض فيما يلي إلى مفهوم التمويل بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والذي يعتبر الدم الذي يسري في شرايين كل المؤسسات بدون استثناء سواء كانت كبيرة أو صغيرة.

الفرع الأول: مفهوم التمويل:

لقد أعطيت تعاريف عدة نذكر منها:

1- يعرف التمويل على أنه مجموعة من الأسس والحقائق التي تعمل في تدبير الأموال وكيفية استخدامها سواء كانت هذه الأموال تخص الأفراد أو منشآت الأعمال أو الأجهزة الحكومية.[1]

2- يعتبر تمويلا كل المصادر الضرورية لإنشاء مؤسسة أو شركة وضمان سير نشاطها وكذا توسيعها ،أي كل الموارد التي تجعل الشركة تنتج أكثر في ظروف أحسن مما يجعلها قادرة على تحقيق تدفقات نقدية.[2]

من التعريفين السابقين يمكننا استخلاص التعريف التالي: "التمويل هو تدبير الأموال والمبالغ النقدية الضرورية لقيام المؤسسة بالمشاريع الاستثمارية".

---

[1]- بو الحيلة عبد الحكيم، العجز المالي ومشكل التمويل في المؤسسة الاقتصادية العمومية الجزائرية، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة، 1998، ص27.

[2]- توفيق حسون، قرارات الاستثمار وسياسات التمويل في المشروع الاقتصادي،الطبعة1 دار النشر جامعة دمشق، 1983، ص12.

الفرع الثاني: أهمية التمويل:

إن المؤسسات الاقتصادية والدول والمؤسسات الحكومية لها استخدام دائم لجميع مواردها المالية، فهي تلجأ عند الحاجة إلى مصادر خارجية لسداد حاجاتها سواء عند عجز في الصندوق أو لتسديد الالتزامات، من هذا المنطلق يمكن القول بأن للتمويل أهمية كبيرة تتمثل في:

- توفير المبالغ النقدية اللازمة للوحدات الاقتصادية ذات العجز في أوقات حاجاتها إليها.
- تحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي للبلاد، مما يساهم في تحقيق التنمية.
- تحقيق الأهداف المسطرة من طرف الدولة.
- توفير مناصب شغل جديدة تؤدي إلى القضاء على البطالة.
- تحقيق الرفاهية لأفراد المجتمع عن طريق تحسين الوضعية المالية.
- توفير العمل، السكن ... الخ.[1]

الفرع الثالث: مخاطر التمويل:

المؤسسة أثناء القيام بعملية التمويل يمكن أن تواجه بعض العراقيل التي لم تكن في الحسبان وهي ما تعرف بمخاطر التمويل وهي تتمثل فيما يلي:[2]

أولا: المخاطر المادية: تتأثر عملية التمويل بعدة أسباب ومخاطر منها الحوادث التي تصيب المخزون سواء جراء التلف بسبب طول مدة التخزين، أو لأسباب أخرى كالحرائق أو السرقة، الأمر الذي يؤدي إلى التأثير على إيرادات المؤسسة المالية وتحملها لتكاليف إضافية تؤثر على رقم أعمالها والنتيجة الصافية لها، ولهذا يؤدي بدوره إلى تقليص المبلغ المخصص لتمويل مشاريع المؤسسة المستقبلية.

ثانيا: المخاطر التقنية: يتمثل هذا النوع من المخاطر في سوء التسيير في المؤسسة حيث يمكن أن لا يتم الاتفاق على الطريقة الأمثل لتنفيذ المشروع، وبالتالي هذا سوف يؤثر على الطريقة التي سيمول بها المشروع في حال ما إذا تم إنجازه، وهذا ما سوف يؤدي بدوره إلى ضياع أموال المؤسسة نتيجة عدم دراسته الطرق المثلى للتمويل أو في اختيار مشاريع غير مدروسة بعناية ولم يتم تقييمها من كل الجوانب، ويؤدي أيضا إلى تحملها لتكاليف أخرى إضافية كتسديد فوائد القروض البنكية.

---

[1]– عبد الغفار حنفي، الإدارة المالية المعاصرة، دار النشر المكتب العربي الحديث ،كلية التجارية، الإسكندرية، 1993، رقم الطبعة 1ص409.

[2]– العيداني إلياس، تقييم المشاريع الاستثمارية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، 2004–2005، ص62.

ثالثا: المخاطر الاقتصادية: يمكن أن تتعرض مشاريع المؤسسة خلال فترة إنجازها إلى نقص في موارد التمويل، الأمر الذي سيؤدي إلى تعطيل المشروع وتوقف الأعمال مما يرفع من تكاليف الإنجاز والتشغيل واللجوء إلى مصادر تمويل مكلفة وذات مخاطر كبيرة مثل القروض، كما أنها يمكن أن تتعرض إلى مشاكل أخرى مثل إضرابات العمال.

المطلب الثاني: طرق وأشكال التمويل:

تختلف طرق وأشكال التمويل باختلاف الزوايا التي ينظر من خلالها إليه وأهمها:

- زاوية المدة التي يستغرقها.
- زاوية مصدر الحصول عليه.
- زاوية القرض الذي يستخدم من أجله.

الفرع الأول: من حيث المدة التي يستغرقها:

وينقسم من هذه الزاوية إلى:

أولا: تمويل قصير الأجل: هي الأموال لا تتعدى مدة استعمالها سنة مثل تلك الأموال المخصصة لدفع الأجور وشراء المواد اللازمة للقيام بالنشاط.

ثانيا: تمويل متوسط الأجل: وهو في الغالب موجه لشراء المعدات والتجهيزات ومدته تتراوح ما بين سنتين وسبع سنوات.

ثالثا: تمويل طويل الأجل: ويضم الأموال التي تزيد مدتها على سبع سنوات وغالبًا ما تمنحه المؤسسات المختصة (بنوك الاستثمار) لقاء ضمانات أو رهن عقاري، وفي حالة عدم توفر هذا المصدر فالمؤسسة تلجأ إلى إصدار أسهم وسندات.

الفرع الثاني: من مصدر الحصول عليه:

وينقسم من هذه الزاوية إلى قسمين:

أولا: التمويل الداخلي: يعتبر التمويل الداخلي المصدر الوحيد الناتج عن العمليات الإنتاجية للمؤسسة الاقتصادية وبذلك فهو يساهم بشكل كبير في نمو المؤسسة الاقتصادية لأنه يضمن تجديد وسائل الإنتاج

من جهة ويضمن التمويل الكلي أو الجزئي لتوسعات المؤسسة من جهة أخرى وبذلك فهو يحافظ على وجود المؤسسة الاقتصادية.

1-أشكال المصادر الداخلية:

يمكن حصر أشكال المصادر الداخلية فيما يلي:

- **المدخرات الشخصية:** الأشخاص الذين يريدون إنشاء مؤسسة صغيرة عليهم استثمار مبلغ كافٍ من مدخراتهم الشخصية قبل اللجوء إلى التمويل الخارجي، إذ أن المستثمرين الخارجيين سوف لن يخاطروا بالاستثمار في المؤسسة إن لم تتوفر لديهم الضمانات الكافية بأن مالك المؤسسة ملتزم بمشروعه عن طريق المبالغ التي استثمرها في مؤسسته، وإنه سوف لن يترك العمل بكل بساطة ويتخلى عن كل التزاماته تجاه الدائنين، كما أن العديد من المالكين يفضلون الاعتماد على مواردهم المالية الشخصية في تمويل مؤسساتهم بسبب شعورهم بعدم الاطمئنان بالمخاطرة بأموال الغير في أعمالهم، أو بسبب عدم رغبتهم بمشاركة الآخرين بالسيطرة على العمل.
- **الإهتلاكات:** يعرف الإهتلاك على أنه التسجيل المحاسبي للخسارة التي تتعرض لها الاستثمارات التي تنقص قيمتها مع الزمن بهدف إظهارها بالميزانية لقيمتها الصافية.[1]

ويعرف الإهتلاك بأنه طريقة لتوزيع التكاليف حيث توزع تكلفة الاستثمارات القابلة للإهتلاك على دورات مدة حياته.

ومن هذا يمكن أن نقول بأن الإهتلاك عبارة عن مقياس للنقص الذي يحدث لقيمة الأصل الثابت عبر الزمن.

ويعوض الإهتلاك نقص القيمة الناشئة عن الاستعمال لحجزه جزء من الأرباح يعادل هذا النقص بحيث يبقى رأس المال ثابتًا بقيمته الأصلية لعدم توزيع أرباح وهمية وكذلك يخصص الإهتلاك لمواجهة خسائر واقعة ويسجل قبل الوصول إلى نتيجة الدورة.

وهناك أربع طرق أساسية متبعة في حساب الإهتلاك هي:

- الإهتلاك الخطي أو الثابت.

[1]- أحمد بن فليس، المحاسبة المعمقة وأعمال نهاية السنة المالية، مطبوعات جامعة منتوري قسنطينة، 2000، ص10.

- الاهتلاك المتغير.
- الاهتلاك المتناقص.
- الاهتلاك المتزايد.

- **المؤونات:** المؤونات أموال تقتطع من الأرباح لمواجهة الخسائر أو الأخطار المحتمل وقوعها في المستقبل وحسب المخطط الوطني المحاسبي فإن المؤونات توجد لمواجهة حدوث حدث أو خطأ محتمل بأنشطة المؤسسة كما نصت المادة 718 من القانون التجاري الجزائري على أنه "حتى تكون الميزانية مطابقة للواقع، وتطبيقا لمبدأ الحيطة والحذر تقوم المؤسسات بتكوين مخصصات تتمثل في قيمة المخزون ومؤونات الأخطار والتكاليف ومن بين الحالات التي تقوم المؤسسة فيها بتكوين المؤمنات والمخصصات هي حالة احتمال أو ترقب حدوث أخطار محدقة بالمؤسسة بما يترتب عنها تكاليف باهظة عن وقوعها.[1]

وتوجد عدة أنواع للمؤونات منها ما يلي: [2]

- ✓ مؤونة الأعباء والخسائر.
- ✓ مؤونة الأعباء الموزعة على عدة سنوات.
- ✓ مؤونة التقاعد الإجبارية للأشخاص المشتغلين.
- ✓ مؤونة تدني قيمة عناصر الأصول.

- **الاحتياطات:** الاحتياطات عبارة عن الأموال التي جمعت من طرف المؤسسة وهي جزء من الأرباح المحققة وغير الموزعة، أي أن الاحتياطات يتم تكوينها من الأرباح المحتجزة حيث عرفت على أنها: "الاحتياطات مهما كان نوعها إنما هي عبارة عن أرباح صافية قابلة للتوزيع ولكن حجزت في حساب احتياطي خاص لذلك فهي تعتبر حقا من حقوق أصحاب المشروع".[3]

وتوجد عدة أنواع للاحتياطات هي:

- ✓ الاحتياطات القانونية.
- ✓ الاحتياطات نظامية.

[1]– أحمد بن فليس، مرجع سابق الذكر.

[2]– محاضرات الأستاذ بوالريحان 2013–2014، المركز الجامعي ميلة.

[3]– خيرت ضيف وأحمد شحاتة، تطور الفكر المحاسبي دار النهضة العربية، بيروت، 1925، ص220.

- ✓ الاحتياطات التعاقدية.
- ✓ الاحتياطات الاختيارية.

2-تقييم المصادر الداخلية: ونقصد هنا بتقييم التمويل الداخلي ذكر المميزات والعيوب:

❖ **المميزات:** من أهم مزايا التمويل الداخلي نذكر:

- يعتبر التمويل الداخلي المصدر الأول لتكوين رأس المال المؤسسة بأقل تكلفة ممكنة.
- إن زيادة رأسمال المؤسسة عن طريق الاكتتاب العام أو طرح أسهم للبيع قد يؤثر سلبا على مركز اتخاذ القرار في تلك المؤسسة.
- يجنب المؤسسة اللجوء إلى الاقتراض بسعر فائدة مرتفع أو عدم إمكانية الحصول على القرض أصلاً كما قد يكون لجوءها إلى الأسواق المالية غير مجدي بسبب ضغط السوق على المؤسسة وبالتالي انخفاض أسهمها وأوراقها المالية إلى أقل من قيمتها الاسمية، وهذه الأخطار يمكن التخلص منها بالاعتماد على التمويل الذاتي.
- الاحتفاظ بالأرباح يعفي المؤسسة و المساهمين فيها من خضوع إرباحهم الموزعة للضريبة على الأرباح التجارية 'كما يعفيهم أيضا من خضوع ما يتقاضاه المساهمون للضريبة على القيم المنقولة وكذا تكاليف زيادة رأس المال وإصدار الأسهم
- يعطي التمويل الذاتي للمؤسسة نوع من الحرية و الاستقلالية في اختيار نوعية الاستثمار دون التقيد بشروط مختلفة تطلب مقابل الحصول على مصادر خارجية .
- انخفاض تكاليف المؤسسة عن طريق الاحتفاظ بالأرباح دون توزيعها ومن ثمة تدنيت التكاليف الكلية للمؤسسة مما يؤدي في النهاية إلى زيادة هامش الربح المحقق.

❖ **العيوب** : رغم المزايا التي يتمتع بها التمويل الذاتي إلا انه لا يخلو من بعض العيوب والأخطار والتي نوجزها فيما يلي:

- اقتطاع أقسام الاهتلاك مرتفعة خاصة في السنوات الأولى قد يزيد من تكلفة المنتجات وبالتالي ارتفاع أسعارها وهذا ما يؤثر على سوق هذه المنتجات.
- الامتناع أو تخفيض حجم الأرباح الموزعة سوف يؤدي إلى زيادة التمويل الذاتي الشيء الذي يمكن أن يحدث انخفاض في الطلب على أسهم المؤسسة، وبالتالي انخفاض قيمتها السوقية.

- يؤدي الاعتماد على التمويل الذاتي إلى تعطيل التوسع مما يؤدي إلى تفويت فرص استثمارية جيدة متاحة للمؤسسة بسبب نقص التمويل الذاتي اللازم لتوفير الاحتياطات المالية للأزمة لتلك الاستثمارات.
- حرمان أصحاب الحقوق من أرباح حققتها المؤسسة.

ثانيا: التمويل الخارجي: تتوفر عدة إمكانيات وخيارات تمويل خارجية يمكن للشركة من خلالها سد فجوة التمويل ويمكن إبراز أهم هذه البدائل فيما يلي:

1-**الائتمان التجاري:** عندما تشتري الشركة (المشتري) بضاعة أو مواد أولية أو خدمات من شركة أخرى (مورد) فإنها لا تضطر إلى دفع ثمن هذه المشتريات نقدا، وخلال هذه الفترة وحتى تاريخ دفع قيمة هذه البضاعة فإنه الشركة تصبح مدينة للمورد و تدون قيمة هذه البضاعة بقائمة المركز المالي لشركة مشترية تحت حساب الموردون أو حساب أوراق الدفع بجانب الخصوم، بينما تظهر قيمة هذه البضاعة بقائمة المركز المالي للشركة الموردة تحت حساب الذمم بجانب الأصول ويشكل هذا ما يسمى بالتمويل القصير الأجل في شكل ائتمان تجاري بسبب وجود فترة بين تاريخ استلام البضاعة ودفع الثمن.[1]

2-قروض بنكية: يقصد بالائتمان المصرفي القروض قصيرة الأجل التي تحصل عليها الشركة من البنوك، ويأتي هذا النوع من الائتمان في المرتبة الثانية بعد الائتمان التجاري، وذلك من حيث درجة اعتماد الشركة عليه كمصدر لتمويل قصير الأجل ويتميز الائتمان المصرفي بأنه أقل تكلفة من الائتمان التجاري في حالات التي تفشل فيها الشركة من الاستفادة من الخصم، كما تعتبر مصدرًا مقبولاً لتمويل الأصول الدائمة في الشركات التي تعاني من صعوبات في تمويل تلك الأصول من مصادر طويلة الأجل، ويضاف إلى ذلك أنه أكثر مرونة من الائتمان التجاري، في صورة نقدية وليس في صورة بضاعة غير أنه أقل مرونة من ناحية أخرى، ذلك أنه لا يتغير تلقائيا مع تغير حجم النشاط وعادة ما تمنح البنوك شروطا للائتمان المصرفي تجعله غير متاح للشركات صغيرة الحجم، والشركات التي هي في بداية عهدها بالنشاط الذي تتعامل فيه وللائتمان المصرفي عدة أشكال حيث تمنح القروض المصرفية قصيرة الأجل لفترة لا تتجاوز العام بأسلوبين:

[1]- حنفي عبد الغفار، أساسيات التمويل والإدارة المالية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2002، ص422.

- إما أن تكون في شكل خط ائتمان أو ترتيبات خاصة بقرض واحد والحالة الخاصة بخط الائتمان تعرف باتفاق لتدوير القرض وذلك قد يمتد مثل هذا النوع من الائتمان لمدة تتجاوز العام.[1]

3-الأوراق المالية: تستطيع الشركات القوية أن تحصل على التمويل قصير الأجل مقابل إصدار سندات قصيرة الأجل لا تتجاوز مدة محددة، وتباع هذه السندات بواسطة الوسطاء، وتعرف باسم بيوت التعامل في الأوراق التجارية، أو قد تباع مباشرة إلى المستثمرين، وتعتبر شركات التمويل المصدر الرئيسي لهذه الأوراق وتبيع بنفسها أكثر من ثلاث أرباع هذه الأوراق، أما الشركات غير مالية فإنها تبيع هذه الأوراق عن طريق الوسطاء حيث يحصلون على نسبة معينة مقابل خدمات التسويق، وتباع الأوراق التجارية بخصم من القيمة الاسمية مقابل ذلك لا تحمل أي معدل فائدة اسمي.[2]

4-قروض من الموردين: قد يمنح الموردون قروضا للمستثمرين بالإضافة إلى الائتمان التجاري وهذا ما يوفر للشركة مصادر تمويل جديدة.

5-قروض بضمان: وهي قروض مضمونة بضمان أحد الأصول ويسمى التمويل بضمان الأصل. فهي لضمان سداد الالتزام، فإذا لم يستطيع المقترض الوفاء بالتزام فإنه من حق المقترض الحجز على الأصل الضامن، فإذا كانت القيمة البيعية للأصول أكبر من التزامات من قروض المضمونة، فإن هؤلاء الدائنين يشتركون مع الدائنين العاديين في تصفية الأصول الأخرى للحصول على باقي مستحقاتهم.[3]

6-التأجير التمويلي: يمكن للشركات أن تحصل على احتياجاتها من الأصول الثابتة عن طريق الاستئجار، حيث أن امتلاك الأصول الثابتة تؤدي إلى تجميد مقدار كبير من الأموال التي كان من الممكن استخدامها إما لتسديد قروض طويلة الأجل أو الاستثمار في مجالات أخرى.

- ولقد تم توضيح مفهوم التأجير في معايير تقارير مالية دولية في المعيار المحاسبي الدولي رقم 17 كما يلي: التأجير هو اتفاق بمقتضاه يقوم المستخدم الأصل أي مستأجرة بدفع القيمة الإيجارية المتفق عليها لمالك هذا الأصل أي مؤجرة.[4]

---

[1]- حماد طارق عبد العال (ترجمة) (إعداد: هيني فان جريونينج)، معايير التقارير المالية الدولية دليل التطبيق، الدار الدولية للاستشارات الثقافية ش م م، مصر، 2006، ص221-227.

[2]- حماد طارق (المرجع نفسه)

[3]- حماد طارق (المرجع نفسه)

[4]- حماد طارق(المرجع نفسه)

الفرع الثالث: من حيث الغرض من استخدامه: [1]

أولا: تمويل الاستغلال: هي تلك الأموال المخصصة لمواجهة الاحتياجات وكافة النفقات المتعلقة بتنشيط الدورة الإنتاجية للمؤسسة.

ثانيا: تمويل الاستثمار: يتمثل في الأموال المخصصة لمواجهة النفقات التي يترتب عليها طاقة إنتاجية جديدة أو توسيع الطاقة الحالية للمشروع كاقتناء الآلات والتجهيزات والتركيبات، وباقي العمليات تؤدي إلى زيادة التكوين الرأسمالي للمشروع.

المطلب الثالث: مشكلات تمويل المشروعات الصغيرة:[2]

ويمكن تقسيم المشكلات إلى مجموعتين بحسب مصدرها:

1-مشكلات تمويلية داخلية: وتأتي من المصادر التالية:

- عدم الفصل بين الذمة المالية لصاحب المشروع والذمة المالية الخاصة بالمشروع، مما يسمح لصاحب المشروع بالتعويض عن العجز في ميزانيته الخاصة بالسحب من ميزانية المشروع مما يؤدي إلى إحداث إرباك مالي للمشروع.
- إهمال معظم المشروعات الصغيرة لعنصر الأرباح المحتجزة، التي تنص عليها القواعد المحاسبية والمالية، مما يضعف من احتياطاتها المالية ويقلل من مصادر التمويل الذاتية المتاحة للمشروع.
- ضعف الوعي المحاسبي لدى أصحاب المشروعات الصغيرة، إما لعدم معرفتهم بقواعد والأصول المحاسبية، أو لعدم خبرتهم في هذا المجال، مما يؤدي إلى لجوءهم إلى مكاتب المحاسبة الخارجية وهذا الأمر سيؤدي إلى تكبد المشروع نفقات إضافية.
- تفضيل المشروعات الصغيرة لسوق الائتمان الغير الرسمي كمصدر بديل للتمويل، نظرا للصعوبات التي تواجه حصولهم على الائتمان الرسمي، مما يؤدي إلى حصولهم على التمويل بتكلفة عالية وبشروط غير ملائمة.

---

[1]- بو الحيلة عبد الحكيم(مرجع سابق الذكر)

[2]- فلاح خلف الربيعي _دراسة تحليلية لمشكلات تمويل المشروعات الصغيرة مع الإشارة لتجربة مصرف التنمية في درنة _ كلية الاقتصاد جامعة عمر المختار 3 جوان 2006

2-**مشكلات تمويلية خارجية:** تأتي هذه المشكلات عندما تلجأ المشروعات الصغيرة إلى المصادر الخارجية للتمويل في حالة عدم كفاية مصادر التمويل الذاتية المتاحة لها، ومن أهمها:[1]

***مشكلة التمويل المصرفي:** تعود إلى تمسك المصارف التجارية والمتخصصة بعد تقديم المشروعات الصغيرة قروضًا ائتمانية إلا إذا قدمت تلك المشروعات ضمانات شخصية كتقديم سند ملكية أو شهادة عقار، أو عقد انتفاع صادر عن جهة مختصة، ونتيجة لعدم تمكن المشروعات الصغيرة من توفير تلك الضمانات، فإنها تضطر لتحمل التكلفة العالية والشروط الغير ملائمة للتمويل من المصادر غير الرسمية مما يرهق ميزانياتها، وسيقطع من أرباحها الجزء الأكبر، كما أتاحت هذه الظروف الفرصة للمشروعات الكبيرة لاستئثار بالجزء الأعظم من الاحتياطي النقدي المتاح للاقتراض لدى هذه المصارف، وبشكل عام تنطلق المصارف عند تمويلها لأي مشروع من عدة أسس من أهمها:

- نوع النشاط الاقتصادي الذي يمارس هذا المشروع.
- مدى قدرة هذا النشاط على تدوير رأس المال المستثمر بما يحقق العوائد القادرة على سداد الفوائد.
- عوامل أخرى: كالموقع الجيد، الإدارة الجيدة المؤهلة للمؤسسة.
- توفر رأس المال الذاتي المناسب، ويعود إحجام المصارف عن تمويل المشروعات الصغيرة إلى عدد من الأسباب أهمها:

✓ ارتفاع احتمالات المخاطرة وعدم وجود ضمانات كافية لدى أصحاب تلك المشروعات مقابل القروض.

✓ حرص إدارات المصارف على التأكد من تقديم المشروع للضمانات المطلوبة، وتواجه المشروعات الصغيرة مشكلة عدم قابليتها على توفير الضمانات الكافية وخصوصًا، الضمانات من الدرجة الأولى: كالرهونات العقارية والحيازة.

✓ عدم وجود القيادة الإدارية التي تستطيع أن تبرهن على تمتع المشروع بالكفاءة والجدارة الائتمانية.

✓ ارتفاع حالات التخلف عن السداد.

✓ طول وبطء إجراءات التقاضي، وإثبات الحقوق المالية للمصرف عند تعثر المقترضين في السداد.

[1]- فلاح خلف الربيعي (مرجع سابق الذكر)

المبحث الثاني: التمويل الأصغر:

تحتاج المشروعات المتناهية في الصغر إلى تمويل متناهٍ في الصغر، ولحسن الحظ أصبح مثل هذا النوع من التمويل من الممارسات الشائعة في معظم بلدان العالم، بل إن هناك المئات من المؤسسات التي تقدم الائتمان الصغير في بلاد العالم، وتمتاز هذه المؤسسات بتقديم قروضها بسرعة، وبدون ضمانات تذكر، وبإجراءات بسيطة، وبالاعتماد على الضغوط الشخصية والجماعية لتسديد القروض، وبالتكلفة البسيطة القروض، والتوجه إلى العميل المقترض لخدمة بشكل كفء.

المطلب الأول: مفهوم التمويل الأصغر ونشأته:

سيتم التطرق في هذا المطلب إلى مفاهيم عامة حول التمويل الأصغر بالإضافة إلى تاريخه، ونشأته.

الفرع الأول: مفهوم التمويل الأصغر:

توجد عدة تسميات للتمويل الأصغر منها مصطلحات تستخدم أحيانا كمترادفات مثل القروض الصغيرة micro crédit كما توجد عدة تعريفات ومفاهيم التمويل الأصغر وفيما يلي أهمها:

1-التعريف الأول: التمويل الأصغر هو تقديم الخدمات المالية للفقراء من منظمي مشروعات العمل الحر.[1]

2-التعريف الثاني: يعرف التمويل الأصغر على أنه مجموعة الخدمات المقترحة والمقدمة للأفراد الذين ليس لهم القدرة على الحصول على تلك الخدمات من المؤسسات المالية التقليدية.[2]

3-التعريف الثالث: يعرف التمويل الأصغر أنه: منهجية إقراض توظف بدائل للضمانات لتقديم واسترداد قروض قصيرة الأجل لرأس المال العامل لأصحاب المشاريع الصغيرة.[3]

4-التعريف الرابع: برامج التمويل الأصغر تعني: توفير الخدمات المالية كالإقراض والإيداع والادخار التي تتكيف مع احتياجات الفقراء القادرين على تنظيم المشروعات.[4]

---

[1]- جوديت برا نديما ولورنس هارت، تحسين عمل التمويل البالغ الصغر في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، منشورات شؤون الشرق الأوسط و شمال إفريقيا بالبنك الدولي 1998 ص1

[2]- Sébastien Boyè et autres, les guides de la micro finance, éditions d'organisation, Paris, 2006, p17.

[3]- المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء، موجز الجهات المتاحة رقم11/ مارس 2003.

[4]- جوديث براندسما (مرجع سابق).

4-تعريف الشبكة الفلسطينية للتمويل المصغر: إن التمويل المصغر أو متناهي الصغر هو أداة فعالة للتنمية الاقتصادية تهدف إلى الحد من الفقر في المجتمع وبما أن أصحاب الدخل المحدود يعانون من قلة الخدمات المالية بسبب الاستراتيجيات التقليدية للبنوك، فهذا القطاع يوفر خدمات مالية أساسية لشريحة واسعة من أصحاب المشاريع بالقليل من الضمانات وشروط الائتمان أو بدونها لتتلاءم ومقدرتهم الاقتصادية البسيطة، وهذه المقدرة لا تؤهلهم للحصول على خدمات مالية من البنوك بحيث يتم تمويل المشاريع الصغيرة وتوظف 10 عمال بأقل شروط وضمانات سعيا لتنميتهم وتطورهم.[1]

5-تعريف التمويل الأصغر بالسودان: عرف التمويل الأصغر في البنك السودان المركزي على أنه: التمويل الأقل أو يساوي واحد مليون دينار (خمسة آلاف دولار) في المرحلة الأولى والقطاع المستفيد من هذا التمويل يعرف في الصيرفة السودانية بقطاع التنمية الاجتماعية وهو يشمل الحرفيين والمهنيين وصغار المنتجين والأسر المنتجة.[2]

ومن خلال التعاريف السابقة نستنتج أن التمويل الأصغر هو تمويل موجه للفقراء وأصحاب المشاريع الخاصة الذين لا يقدرون على الاستفادة من الخدمات المصرفية الممنوحة من طرف البنوك التجارية.

الفرع الثاني: نشأة وتاريخ التمويل المصغر:

أولا: نشأته: تعود فكرة التمويل المصغر أو متناهي الصفر إلى محمد يونس البنغالي سنة 1976 الذي حاز على جائزة نوبل للسلام عام 2006، محمد يونس كان يعمل في كلية الاقتصاد في جامعة "شيتاكونغ" مساعدة المزارعين الفقراء الذين يرهنون أراضيهم لدى البنوك، مقابل قروض مرتفعة الفوائد، فاقترح فكرة "القرض المصغر" والذي يتم بموجبه تقديم القروض لعشرات المزارعين، من دون ضرورة للضمانات التي عادة ما تطلبها البنوك التجارية، والتي تؤدي إلى استبعاد الفقراء من المشاركة الاقتصادية، ثم أطلق "بنك غرامين" "Bank gramen" وتعني بالبنغالية مصرف القرية في عام 1977 الذي نال صفته المصرفية سنة 1983 وقدم منذ نشأته حوالي 69,4 مليار دولار كقروض صغيرة سدد المقترضون 99%[3] منها، وبذلك راهن المجتمع الدولي على فكرة القروض الصغيرة للحد من الفقر من

[1]- الشبكة الفلسطينية للإقراض 2003.

[2]- بنك السودان المركزي _لائحة شروط الترخيص لمصاريف التمويل الأصغر سنة 2006

[3]- مؤسسة الفكر العربي القروض المصغرة و متناهية الصغر

finance Gateway org (20-08-2011)www.arabic

خلال تمكين الفقراء عموما، وإتاحة الفرصة أمامهم لزيادة مداخيلهم وإيجاد فرص توظيف جديدة وإنقاذ أنفسهم من دائرة الفقر. في الوقت الذي يعيش فيه 2,8 مليار من سكان العالم البالغ 6,4 مليار شخص على أقل من دولارين يوميا.

منهم 1,1 مليار شخص في فقر مدقع وبدخل أقل من دولار واحد يوميا "أي تحت خط الفقر"، كما عقدت الآمال على دور هذه القروض في الحد من عدم المساواة بين طبقات المجتمع.

ثانيا: التطور التاريخي:[1]

بدأ التطور التاريخي للتمويل الأصغر بالاقتراض أو التسليف الودي بين الأصدقاء والأقارب، ثم ظهرت الجمعيات ثم الرابحون، فتجار الرهن وأخيرا ظاهرة المنح والهيئات من الدول الأكثر غنى وأخيرا منظمات تمويل المشروعات الصغيرة، وتعتمد منظمات التمويل الأصغر على وجود رأسمال مملوك أو ممنوح، وعلى فروع محلية منتشرة لمؤسسة التمويل في الأماكن المستهدفة لكي تقدم تمويل قصير الأجل وبسرعة، وبإجراءات بسيطة، وبدون ضمانات تقريبا وأغلبها للنساء، مع تفضيل الإقراض للمجموعات المتجانسة على أن يتم السداد على أقساط سريعة (أسبوعيا مثلا) وتقوم هذه المنظمات أيضا بتقديم قروض ومساعدات مالية وأيضا المشورة والخدمة والتدريب لكي تضمن سرعة السداد ونجاح المشروع.

هناك عقبات تواجه مؤسسات التمويل الأصغر تتمثل في خوف العملاء في دخول البنوك، وعدم قدرتهم على السداد، كما أن الخدمات التمويلية متنوعة ومعقدة ولا يسهل فهمهم، كما أن موظفي البنوك تنقصهم الخبرة في التعامل مع صغار المقرضين، هذا بالإضافة إلى عقبات في المشروع الصغير نفسه، ولقد استطاعت مؤسسات التمويل دراسة هذه العقبات وتصميم ممارسات فعالة وناجعة تستطيع من خلالها السيطرة على هذه العقبات والتحديات.

[1]- Mohamed obaidellah "introduction to islamique microfinance international institute of Islamic business and finance, India, 2008? P207.

المطلب الثاني: مبادئ وعملاء التمويل الأصغر:

سيتم التطرق في هذا المطلب إلي مبادئ التمويل الأصغر و عملاؤه.

الفرع الأول: المبادئ الأساسية للتمويل الأصغر:

قامت المجموعة الاستشارية* بمساعدة الفقراء (CGAP) مع أعضائها المتبرعين الثمانية و العشرون بتطوير المبادئ الأساسية للتمويل متناهي الصغر ثم قامت هذه المجموعة بقبول هذه المبادئ في اجتماعها في ولاية جورجيا في 10 حزيران 2004 .

- إن هذه المبادئ مقبولة قبولا عاما و تمثل مرجعية للقطاع و يشير المهنيون و العاملون في مجال التمويل متناهي الصغر إلى هذه المبادئ على أنها أفضل أساليب التمويل متناهي الصغر و منها:[1]
- **يحتاج الفقراء إلى مجموعة متنوعة من الخدمات المالية و ليس القروض:** فهم مثل غيرهم يحتاجون إلى خدمات مالية ملائمة و مرنة و ذات تكلفة معقولة فإنهم يحتاجون إلى خدمات التوفير و التأمين و تحويل الأموال و ليس فقط إلى القروض
- **يعتبر التمويل متناهي الصغر أداة قوية لمكافحة الفقر:** فباستخدام التمويل متناهي الصغر ينتقل الفقراء من البقاء اليومي إلى التخطيط المستقبلي حيث يستمرون في التغذية و السكن و الصحة والتعليم.
- **التمويل متناهي الصغر يعني بناء أنظمة تخدم الفقراء:** يعتبر التمويل متناهي الصغر على انه قطاع هامشي، فهو نشاط تحويل يهتم به المتبرعون، الحكومات أو المستثمرون الاجتماعيون، ولا ينظر له على أنه جزء من النظام المالي الرئيسي للدولة، غير أن وصول التمويل متناهي الصغر إلى العدد الأكبر من الفقراء يكون ممكناً فقط في حالة اشتراكه ضمن القطاع المالي.
- **يغطي التمويل متناهي الصغر تكلفته:** يجب أن يقوم بذلك حتى يتمكن من الوصول إلى أعداد كبيرة من الفقراء، فالكثير من الفقراء غير قادرين على الحصول على خدمات مالية لعدم وجود مؤسسات قوية قادرة على الاستمرار المالي، لأن الاستمرار والبقاء يعني تخفيض التكاليف، تقديم خدمات أكثر منفعة للعملاء وإيجاد طرف جديدة للوصول إلى عدد أكبر من الفقراء.

---

* – المجموعة الاستشارية، إن المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء هي مجموعة متكونة من 28 وكالة تنمية عامة و خاصة مقرها البنك الدولي: و رسالتها هي توسيع حجم الوصول إلى الخدمات المالية لفقراء الدول النامية.

1 – المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء (CGAP) المبادئ الاساية للتمويل متناهي الصغر.

- **لا يقدم الإقراض متناهي الصغر الحلول دائما** : إن الإقراض متناهي الصغر لا يعتبر الأداة الأفضل لكل فرد وفي كل الظروف، لأن هناك أدوات أخرى تقلل من أثر الفقر بشكل أفضل مثل المنح الصغيرة، التوظيف وبرامج التدريب، أو تحسين البنى التحتية التي يجب أن تصاحب هذه الخدمات عمليات التوفير إذا كان ذلك بالإمكان.
- تسقيف أسعار الفائدة يجعل من الصعب على الفقراء الحصول على القروض: إن تكلفة إعطاء عدد كبير من القروض الصغيرة أعلى من تكلفة إعطاء عدد قليل من القروض كبيرة الحجم، لا يستطيع مقدمو القروض متناهية الصغر تغطية تكاليفهم إلا إذا كان بمقدورهم قرض فوائد أعلى من معدل الذي تفرضه البنوك.
- دور الحكومة هو تسهيل الخدمات المالية وليس تقديمها مباشرة: فعلى الحكومات أن تحافظ على ثبات الاقتصاد الكي وأن تتجنب الارتفاع في أسعار الفوائد وأن تمتنع عن الإخلال بالأسواق عن طريق القروض المدعومة والغير قابلة للوفاء أو البقاء، ويجب أن تقلل الحكومات من الفساد وتحسن بيئة الأعمال الصغيرة، وفي بعض الأحيان عندما لا تتوفر مصادر التمويل الأخرى يمكن أن يتم تقديم التمويل الحكومي لمؤسسات التمويل متناهي الصغر المستقلة والقوية.
- يجب أن تكمل أموال المتبرعين رأس مال الخاص لا أن تتنافس معه: يقدم المتبرعون الهبات، القروض ورأس المال للتمويل متناهي الصغر يجب أن يكون هذا الدعم مؤقتاً ويجب أن يستخدم لبناء مقدرة مقدمي القروض متناهية الصغر لتطوير دعم البنى التحتية وفي بعض الأحيان قد تتطلب خدمة الأفراد الذين يصعب الوصول إليهم إلى دعم طويل الأجل من المتبرعين.
- إن العقبة الأساسية من نقص المؤسسات القوية والمدراء الأكفاء: إن التمويل متناهي الصغر هو مجال متخصص يجمع بين الأعمال المصرفية والأهداف الاجتماعية، ويجب أن يركز التمويل متناهي الصغر على بناء المقدرة وليس فقط على نقل الأموال.
- يعمل التمويل متناهي الصغر بشكل أفضل عند قياس الأداء والإفصاح عنه: إن المعلومات النمطية والدقيقة والخاصة بالأداء تعتبر في غاية الأهمية، ويتضمن ذلك كلاً من المعلومات المالية مثل: (نسب الفوائد، تسديد القروض واسترداد التكاليف) والمعلومات الاجتماعية (مثل عدد العملاء الذين تم الوصول إليهم ومستوى فقرهم). كل من المتبرعين المستثمرين ومشرفي البنوك والعملاء يحتاجون هذه المعلومات للحكم على التكاليف والمخاطر والعوائد.

الفرع الثاني: عملاء التمويل الأصغر:

إن عملاء التمويل متناهي الصغر هم الفقراء النشيطين اقتصاديا أو الأفراد ذوي الدخل المتدني غير القادرين على دخول مؤسسات التمويل الرسمي، على ويجب أن يكون لدى هؤلاء العملاء فرصًا اقتصادية ومهارات أعمال حيث أنه لا يجب أن تستخدم الأموال التي يستلمونها لأغراض الاستهلاك بل لأغراض منتجة، ولهذا السبب يعتبر أفقر الفقراء أو المحرومون خارجة الفئة المستهدفة لمؤسسات التمويل متناهي الصغر.

<u>شكل رقم 01</u>: العملاء المستهدفون لمؤسسات التمويل متناهي الصغر

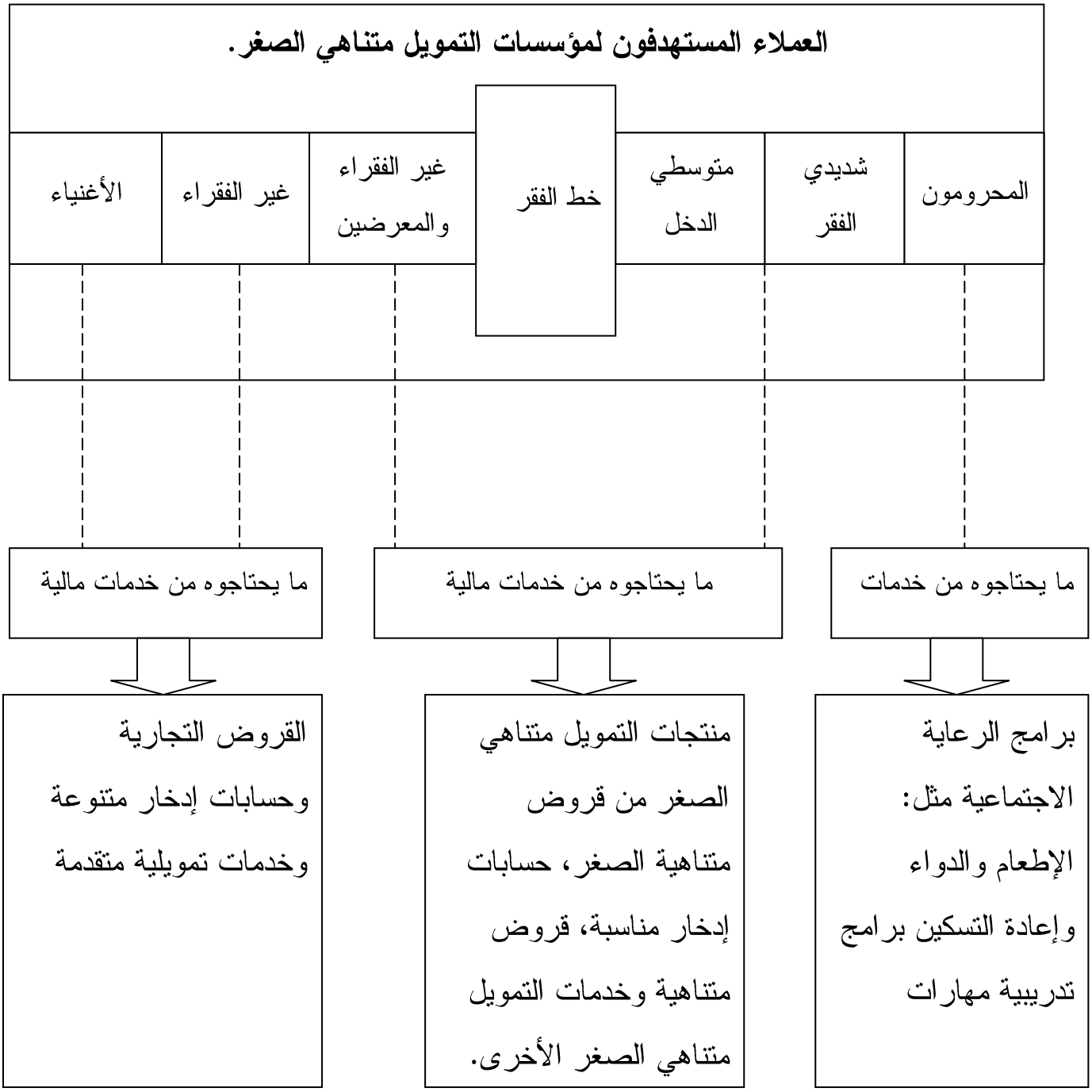

المصدر المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء(CGAP)

يبين الشكل –1– أن معظم عملاء مؤسسات التمويل متناهي الصغر هم اليوم حول خط الفقر، أن جزءًا من الفقراء يتم الوصول إليهم بواسطة التمويل متناهي الصغر أما خدمات التمويل متناهي الصغر فهي لا تناسب المحرومين حيث يتم استهدافهم بشكل أفضل من قبل برامج اجتماعية أخرى.

المطلب الثاني: خصائص برامج التمويل وأهميته:

سيتم من خلال هذا المطلب التعرف علي أهم الخصائص التي يتميز بها التمويل الأصغر و أهميته :

الفرع الأول: خصائص التمويل الأصغر:

تتميز برامج التمويل الأصغر بالخصائص التالية:

- تقديم قروض صغيرة وقصيرة الأجل لأغراض رأس مال العامل.
- التقييم البسيط والسهل لاستثمارات المقرضين.
- استخدام بدائل مستحدثة لها ضمانات جماعية وأسلوب الادخار إلزامي بدلاً من استخدام ضمانات العينية.
- إمكانية حصول المقترض على قروض جديدة يتوقف على مدى وفائه بالتزاماته في تسديد القروض السابقة.
- الدفع المبسط والسريع لأقساط القروض كأسلوب الدفع الأسبوعي والشهري أو أسلوب الدفع اليومي في بعض برامج تمويل الأصغر.
- ارتفاع معدلات التحصيل لأقساط القروض مقارنة بمعدلات تحصيل قروض على مستوى بعض المؤسسات المالية التقليدية.
- إتباع مناهج بديلة إزاء الضمانات العينية.
- ملائمة موقع وتوقيت السداد.
- خدمات مالية ملائمة من حيث السرعة والتوقيت والقيمة.

الفرع الثاني: أهمية التمويل الأصغر:

تتمثل أهمية التمويل الأصغر فيما يلي: [1]

- باستطاعة تمويل الأصغر مساعدة مجتمعات المحلية على زيادة دخولهم وتنمية مشاريعهم وبالتالي الحد من نسبة تأثيرهم بالصدمات الخارجية وبذلك يمكن اعتبار التمويل الصغير وسيلة فعالة من وسائل تمكين الفقراء وخاصة النساء من الاعتماد وإحداث التغيير الاقتصادي الإيجابي.

[1]- محمد مصطفى غانم، رسالة لنيل شهادة ماجستير في محاسبة وتمويل، واقع تمويل الأصغر الإسلامي وآفاق تطويره في غزة، 2010-2011.

- أن الدخل الذي يدره أحد المشاريع لا يساعد فقط على تطوير هذا المشروع بذاته بل يساعد أيضا على تنويع مصادر دخل الأسرة بأكملها، بما ينعكس على أمور أخرى حيوية مثل ضمان الأمن الغذائي وتربية الأطفال وتعليمهم.
- تخفيف من تأثر الفقراء بالصدمات الخارجية كمرض رب الأسرة وعائلها أو التقلبات المناخية أو التعرض للنهب أو السرقة وغير ذلك مما يترتب عليه عبئ شديد على موارد الأسرة المحدودة. فإن لم تتوفر الخدمة المالية الكافية تقع الأسرة فريسة لمزيد من الفقر والحاجة بحيث يتعذر عليها استرداد أنفاسها إلا بعد زمن.
- تحفل أدبيات التنمية بشواهد كثيرة على نجاح عملية التمويل الصغير في إنقاذ عائلات من الفقر في البلدان النامية مثل: باكستان ومصر، الهند وغيرها وغالبًا ما كانت المبالغ المقرضة صغيرة لا تتجاوز 200 دولار ولكنها مكنت تلك العائلات من تخطي عقبة الفقر.
- من هذه الشواهد امرأة باكستانية أسمها ليلى لم تكن عائلتها تحظى بثلاث وجبات في اليوم ولكن قرضًا بقيمة 160 دولار مكنها من شراء ماكينة خياطة غير مسار حياتها فأصبح لديها أدوات كهربائية وكمبيوتر وأثاث من أرباحها وأصبحت صانعة قرار في عائلتها وقريتها وعضوًا في المجلس المحلي للقرية وكونت ثمانية مجموعات إنسانية جديدة تساعد نفسها بنفسها هذا الشاهد وغيره يدل على أن التمويل الصغير أهمية كبيرة في دعم التفكير الخلاق وتحسين المستوى المعيشي للفقراء من خلال إسهاماته في إنشاء مشاريع مدرة للدخل.
- كما يعتبر أداة فاعلة وهامة لتحقيق حدة الفقر ووسيلة ناجحة لتوفير حياة كريمة لذوي الدخول المنخفضة والعاطلين عن العمل بحيث يتحولون إلى أفراد يمتلكون مشروعات مساهمين في التنمية ولا يبقوا عالة عليها وعائقا أمامها.
- يتولد لدى المرأة العاملة في مؤسسة تمويل الأصغر ثقة في نفس وقدرة على التفاعل مع المجتمع ويحقق لها الاستقلال المالي وقد زاد عدد الزبائن أو العملاء من النساء من 31% في 1997 إلى 46 في 1999 إلى 62% في 2005.

المطلب الثالث: تجربة التمويل المصغر في الجزائر:

عرفت الجزائر ارتفاعا لمعدلات البطالة والفقر بعد تنفيذ برنامج للتعديل في سياق أزمة سياسية واقتصادية كبيرة، وتم تبني القرض المصغر كآلية عمومية لمحاربة البطالة والفقر والإدماج الاجتماعي عبر النشاط الاقتصادي ابتداءً من سنة 1999 في إطار وكالة التنمية الاجتماعية. ابتداءً من سنة 2004 تم إنشاء هيئة عمومية متخصصة هي الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، والتشغيل لدى الفئات التي لا يمكنها الولوج نحو الآليات العمومية الأخرى للتشغيل (الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والصندوق الوطني للبطالة).

بالإضافة إلى برنامجان آخران للقرض المصغر في الجزائر أحدهما لمنظمة غير حكومية هي الجمعية الوطنية للتطوع "تويزة" منذ 1996 والآخر لصندوق الزكاة 2003.

الفرع الأول: البرامج العمومية لدعم إنشاء المؤسسات المصغرة:

أولا: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر:

1-الإنشاء: أنشئت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 22 جانفي 2004. تتبع تنظيما لوزارة التضامن الوطني.[1]

2-أنماط القروض التي تمنحها الوكالة:

تعتمد الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM) في برنامج تمويلها على صيغتين ومتمثلتين فيما يلي:

-تمويل شراء المواد الأولية: قرض بقيمة 100.000دج بدون فوائد موجه لشراء مواد أولية يتم تسديده على مدى 24 إلى 36 شهرا.

-تمويل الثلاثي: قرض بقيمة لا تتعدى 1000.000دج من أجل اقتناء عتاد صغير ومادة أولية لإنشاء مؤسسة، ويتم تسديده على مدى 12 إلى 60 شهرا (من سنة إلى 5 سنوات).

[1] – الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 06، مرسوم رئاسي رقم 04-13 المؤرخ في 22 جانفي 2004 يتعلق بجهاز القرض المصغر، ص03.

وتجدر الإشارة إلى أنه أدخلت تعديلات سنة 2011 على صيغ التمويل في إطار جهاز القرض المصغر نذكر منها:[1]

- رفع سقف التمويلات من 30.000دج إلى 100.000دج على شكل سلفه بدون فوائد بعنوان شراء المواد الأولية.
- رفع سقف التمويلات من 400.000دج إلى 1000.000دج لاقتناء الأدوات البسيطة والتجهيزات والمواد الأولية للانطلاق في النشاط.
- إلغاء المساهمة الشخصية المفروضة على طالب القرض المصغر إلى 1% بالنسبة لنمط التمويل الثلاثي.
- رفع نسبة تخفيض الفوائد التجارية التي تطبقها البنوك على القرض البنكي إلى نسبة 95% في المناطق الخاصة والجنوب والهضاب العليا.
- رفع السلفية بدون فوائد الموجهة إلى تكملة القرض البنكي في حالة اقتناء الأدوات البسيطة والمواد الأولية إلى 29% من تكلفة النشاط.

والجدول التالي يوضح أنماط التمويل (الصيغتين):

جدول رقم1: أنماط التمويل في الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM):

قيمة المشروع	صنف المقاول	المساهمة الشخصية	القرض البنكي	سلفة الوكالة	نسبة الفائدة
100.000دج	جميع الأصناف (شراء مواد أولية)	%0	-	%100	-
لا يتجاوز 1000.000دج	جميع الأصناف	%1	%70	%29	5% مناطق خاصة (الجنوب والمرتفعات)
	جميع الأصناف	%1	%70	%29	10% مناطق أخرى

المصدر: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر www.angem.dz

[1]– مغني ناصر، القرض كإستراتيجية لخلق مناصب شغل في الجزائر ص7 .

3-إحصائيات حول أنشطة الوكالة الوطنية للقرض المصغر (ANGEM):

نستعرض في هذا الجدول توزيع طلب القروض حسب الجنس وقطاع النشاط (منذ إنشاء الوكالة إلى غاية ديسمبر 2012).

جدول رقم -2-توزيع طلب القروض حسب الجنس :

جنس المستفيد	النساء	الرجال
عدد القروض الممنوحة	273504	178104
النسبة المئوية	%60,56	%39,44

المصدر: الوكالة الوطنية للقرض المصغر www.angem.dz.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن النساء هن الأكبر حصة وطنيا من حيث الاستفادة من القروض الممنوحة بنسبة 60,56% بينما الرجال بـــ39,44% وتفسير ذلك أن النساء هن الأكثر اهتماما بالقروض.

جدول رقم 3: توزيع طلب القروض حسب القطاعات (منذ إنشاء الوكالة إلى غاية ديسمبر 2012).

قطاعات الأنشطة	فلاحة	صناعة	بناء وأشغال عمومية	خدمات	صناعة تقليدية	تجارة
عدد القروض الممنوحة	76209	157191	36661	95250	86155	61
النسبة المئوية	%16,89	%34,81	%8,12	%21,09	%19,08	%0,01

المصدر: الوكالة الوطنية للقرض المصغر www.angem.dz.

نلاحظ من خلال الجدول أن قطاع الصناعة يستحوذ على أكبر حصة من القروض بـــ34,81% ثم قطاع الخدمات بـــ21,09% ويليه الصناعات التقليدية بـــ19,08% ثم قطاع الفلاحة في المرتبة الرابعة بـــ16,89% ثم قطاع الأشغال العمومية بـــ8,12% وأخيرا قطاع التجارة بـــ0,01%.

ثانيا: الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب:

1-الإنشاء: أنشئت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ بسبتمبر 1996.

2-الخدمات المقدمة: تشمل خدمات الدعم والمرافقة والمتابعة من جهة وتقديم خدمات مالية تتمثل في قروض بدون فائدة للشباب أصحاب المشاريع وضمان القروض البنكية التي يحصلون عليها سواء لإنشاء مؤسساتهم المصغرة. وتتمثل التركيبات المالية المقترحة بالنسبة للنوعين من الاستثمار في:

جدول رقم-4- :صيغ التمويل الممنوحة من طرف الوكالة :

صيغة التمويل	المستوى	المساهمة الشخصية	قرض بدون فائدة (الوكالة)	قرض بنكي
التمويل الثلاثي	المستوى الأول: لا يتجاوز 5.000.000	%01	%29	%70
	المستوى الثاني: بين 5.000.000 و10.000.000	%02	%28	%70
التمويل الثنائي	المستوى الأول: لا يتجاوز 5.000.000	%71	%29	-
	المستوى الثاني: بين 5000.000 و10.000.000	%72	%28	-

Source: Guide de création de la micro-entreprise.

3-إحصائيات حول أنشطة الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب:

إذا نظرنا إلى بعض الأرقام المنجزة من طرف الوكالة بداية بالتوزيع الإجمالي للمؤسسات المصغرة الممولة حسب مختلف الأنشطة وبالصيغتين فهناك أنشطة تجلب الشباب المستثمر ويفضل إنشاء مؤسسة مصغرة فيها، وهناك أنشطة أخرى تكاد تكون منعدمة، حيث لا يتوجه لها الشباب المستثمر لإقامة مشاريعهم، بالرغم من أهمية مساهمتها في الاقتصاد. والجدول أدناه يبين ذلك:

الجدول رقم -5-: توزيع المؤسسات المصغرة الممولة حسب قطاع النشاط إلى غاية 30-06-2009

قطاعات النشاط	عدد المشاريع الممولة	عدد مناصب الشغل المنشأة	مبلغ الاستثمار 10^3دج.
الخدمات	33.289	91.693	68.590.984
نقل المسافرين	12.684	31.720	23.681.851
الصناعة التقليدية	16.716	57.200	34.983.262
نقل البضائع	13.758	28.171	32.094.745
الزراعة	11.429	29.729	24.725.106
الصناعة	6.025	21.524	19.682.746
البناء والأشغال العمومية	5.350	20.445	15.457.525
أعمال حرة	2.898	7.166	3.855.293
صيانة	2.266	6.300	3.808.448
الصيد	537	2.765	3.087.878
الري	348	1.475	2.021.292
المجموع	105.300	298.188	231.989.135

المصدر: وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نشرة المعلومات الإحصائية رقم 15، السداسي الأول 2009، ص35.

من الجدول نلاحظ توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مختلف القطاعات حيث بلغ عددها الإجمالي في نهاية جوان 2009 ما يقارب 105.300 مؤسسة مصغرة، بحجم استثمار إجمالي قيمته 231.989.135دج، ونجد أن كلا من قطاع النقل والخدمات يحظي باهتمام الشباب المستثمر أكثر من باقي القطاعات الأخرى، وقد يرجع ارتفاع عدد المشاريع المنجزة في هذين القطاعين إلى سهولة إنشاء المؤسسة وعدم تطلب مستوى تأهيلي عال بالإضافة إلى أنها قطاعات مربحة.

ثالثا: الصندوق الوطني للتأمين على البطالة:

1-النشأة: أنشئ سنة 1964 لمعالجة أثار تسريح العمال عقب تبني برنامج التعديل الهيكلي. ابتداء من سنة 2003 أوكلت إليه مهمة تسيير برنامج عمومي لدعم إنشاء مؤسسات اقتصادية من طرف البطالين.

2-الخدمات المقدمة: بالإضافة إلى خدمات الدعم، المرافقة ومتابعة المشاريع المعتمدة يقدم الصندوق قروضا بدون فائدة لصالح البطالين المستفيدين كما يضمن القروض البنكية التي يتحصلون عليها في إطار برنامجه.

3-الشركاء في البرامج: بالإضافة إلى الصندوق الوطني للتأمين على البطالة تشارك الأطراف التالية في البرامج:

أ-البنوك والمؤسسات المالية.

ب-الخزينة العمومية.

ج-صندوق الضمان المشترك لمخاطر قروض استثمارات البطالين ذوي المشاريع: أنشئ بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-03، المؤرخ في 30 جانفي 2004 يضمن 70% من المستحقات البنكية (الأصل + الفوائد)، التي تقع على عاتق المستفيدين، تتمثل أهم موارده في:

- **رأس المال:** يتكون من * مساهمات الخزينة العمومية * مساهمات البنوك والمؤسسات المالية * مساهمات الصندوق الوطني للبطالة.
- **الاشتراكات المدفوعة للصندوق:** اشتراكات البطالين المستفيدين * اشتراكات البنوك المالية.

الفرع الثاني: برنامج الجمعية الوطنية للتطوع "تويزة":

حسب الهيئة الاستشارية للفقراء[1]، توجد في الجزائر حوالي 15 منظمة غير حكومية ذات حجم محترم تنشط في مجال الاقتصاد الاجتماعي. من بين هذه المنظمات غير الحكومية طورت جمعية الوطنية للتطوع "تويزة" خبرة معترف بها في مجال القرض المصغر.

1-النشأة: أنشئت الجمعية الوطنية للتطوع "تويزة" سنة 1989 على اسم ممارسة عريقة في عدة مناطق من الوطن تتمثل في "التويزة".

2-تحليل برنامج الجمعية الوطنية للتطوع "تويزة": يتوجه هذا البرنامج نحو الفئات محدودية الدخل بهدف إطلاق أنشطة إنتاجية مصغرة غير تمويل العتاد الإنتاجي الصغير وعبر تقديم التكوين والمرافقة

[1]- CGAP, Bancarisation de masse, en Algérie opportunités et, rapport de mission conjoint CGAP/AFD pour l'évaluation des opportunités de al micro-finance en Algérie, 2006, document électronique téléchargé à partir de la page web: http://www.cgap.org/gm/document-1.9.2908/MF-inAlgérie.

للمستفيدين. نظريا يتوجه هذا البرنامج نحو نفس الفئات التي يستهدفها برنامج الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ولذلك يمكن أن يستقطب أشخاص ثم إقصاؤهم من هذا البرنامج العمومي في المتوسط 73,14% من الطلب الكلي خلال الفترة 2005-مارس 2008. ويشير الجدول التالي إلى تطور عرض القرض المصغر للجمعية للفترة 1996-2006.

جدول رقم-6- :تطور عرض القرض المصغر للجمعية الوطنية للتطوع

الفترة / البيان	1996-2005	بعد 2005
دعامة منح القروض	-صندوق الإقراض المجند -المشاريع الخاصة للمانحين	المشاريع الخاصة للمانحين
عدد القروض الممنوحة	445	115

المصدر: معطيات الجمعية

أما الجدول التالي فهو يشير إلى توزيع المشاريع الممولة من طرف الجمعية بين مجموعتي القروض الريفية والحضرية.

جدول رقم-7- :توزيع المشاريع الممولة من طرف الجمعية الوطنية للتطوع :

البنات / نوع المشروع	العدد	النسبة %
ريفي	273	61,35
حضري	173	39,65
المجموع	445	100

المصدر: معطيات الجمعية.

المبحث الثالث: ماهية القرض المصغر:

يعتبر القرض المصغر بمثابة أداة لمحاربة الهشاشة حيث يسمح لفئة الأشخاص المحرومين من تحسين ظروف معيشتهم وهذا من خلال استحداث أنشطتهم الخاصة التي تمكنهم من الحصول على مداخيل من خلال هذا المبحث سوف نحاول إبراز أهمية القرض المصغر في الجزائر.

المطلب الأول: نبذة تاريخية عن القرض المصغر:

من خلال هذا المطلب سيتم التعرف علي التطور التاريخي للقرض المصغر بصفة عامة و تطوره في الجزائر بصفة خاصة

الفرع الأول: لمحة تاريخية:

غالبًا ما يرتبط مفهوم القرض بالربا، فالباعة والتجار في الجنوب كما في الشمال، يمنحون أو يقبلون بإقراض الفئات التي لا تستطيع كسب القوت، مقابل فائدة فكانوا بذلك من الأوائل الذين اختلقوا فكرة إقراض القرويين الذين لا يملكون المال لاقتناء الأدوية وتغطية تكاليف دراسة أطفالهم ... شيئا فشيئًا، هؤلاء المقرضين صاروا محل نزاع بفعل الفوائد الكبيرة التي يطلبونها، مما جعل الكنائس والرهبان يتدخلون، إذا قاموا بمبادرات تنظيم قرض صغير محليا من خلال إنشاء صناديق "Raifeisien" "رايفيزن" في ألمانيا، وصناديق "Desjardins" "دس جاردنز" في كندا، ومبادرات أخرى مشابهة قامت

في بلدان أخرى. الهدف الموحي من هذه المبادرات كان يهدف إلى تجميع إدخارات السكان. والكاهن أو رجل الدين صار في أغلب الأحيان أمين الخزينة بحيث يضمن فعلا أموال المدخرة. إنّ مفهوم القرض المصغر صار معروفا عام 1974 بمبادرة من الخبير الاقتصادي "محمد يونس" الذي انتابه حزن وتعب حين رأى النساء غير قادرات على الحصول على القرض من البنوك المحلية، فقام يمنح قروض صغيرة من ماله الخاص لفائدة النساء لتمويل مشاريعهن الصغيرة، والخروج من المعاناة وقد قمنا بتسديد السلف الصغيرة الممنوحة لهن، إذ وصلت نسبة التسديد إلى 99%[1]. تلك هي البدايات الأولى لمفهوم القرض المصغر والتي كانت بنغلاديش حيث شهد هذا الأخير أول تجربة في ميدان من خلال "جارمين" بنك "Grameen" Bank سنة 1983، والذي يعتبر مؤسسة مالية للقرض المصغر وأول بنك في العالم يفي بهذا الموضوع، بحيث خلال 17 سنة استفاد من تمويله أكثر من 12 مليون بنغالي. ويوصف القرض الممنوح هناك بـــ:"قرض الأمل" لأن أغلب التدابير الخاصة به تستهدف خاصة النساء لأنهن عموما أول من يعاني من الفقر والإقصاء، وهذا ما يجعلهن يستعملن القروض المصغرة الممنوحة لهن وحرصهن على تسديد ديونهم في أجال المحددة. إن هذه الصيغة التي وجدت لمساعدة الفئات السكانية الأكثر حرماناً وفقرًا، سلكت طريقها نحو النجاح، ويتم الخوض فيها على مستوى كل القارات بما في ذلك البلدان المتقدمة، بمبادرة ومساعدة من الأستاذ يونس من خلال الاجتماعات والملتقيات التي يعقدها مع المنظمات المختصة في القرض المصغر في كل أرجاء العالم.[2]

إن القرض المصغر يهدف حسب الشكل الذي نراه عليه اليوم في العديد من بلدان عبر العالم إلى توفير خدمة مالية للفئات سكانية عديمة الدخل، أو تلك المتميزة بعدم استقرار مدخولها، أو التي تمارس نشاطها في قطاع غير رسمي أو تعاني من البطالة. أي موجهة نحو الأشخاص القادرين القيام بنشاط معيشي مصغر بواسطة دعم مالي قليل وبشروط مرنة ومريحة.

الفرع الثاني: بدايات القرض المصغر في الجزائر:

لقد أظهر بقاء نسبة البطالة المرتفعة في الجزائر خلال سنوات الأخيرة ضرورة انتهاج أنشطة على مستوى ترقية التشغيل ويتميز بأهداف إدماج اجتماعي ومهني أكثر طموحًا، ولقد ترجم هذا خاصة منذ سنة 1996 بإعداد برامج تطبيق جديدة موجهة إلى فئات متنوعة من طالبي الشغل، وتعد المؤسسة

[1]– الصافي تلي، المدير العام لوكالة التنمية الاجتماعية، مداخلة خلال الملتقى الدولي للقرض المصغر الجزائر، يومي 17–18 ديسمبر 2002.

[2]– معلومات عن تاريخ القرض المصغر مأخوذة من http://www.micro-credit.fr .

المصغرة وعقود ما قبل التشغيل والأشغال ذات المنفعة العمومية بكثافة عمالية عالية، أدوات ثم وضعها من طرف السلطات العمومية في إطار معالجة البطالة، وجاءت هذه البرامج لتضاف إلى مناصب الشغل المأجورة بمبادرة محلية ونشاطات ذات المنفعة العامة.

ثم جاء برنامج جديد ليتم ويوسع ويدعم مسار مكافحة البطالة ويعمقه ويتعلق الأمر بجهاز القرض المصغر بنسبة فائدة محسنة 2% والذي شرعت الدولة في تطبيقه إبتداءا من شهر جويلية 1999 عبر كامل التراب الوطني،[1] فيما يخص المراجع المتعلقة بهذا البرنامج الجديد، تم أخذ عنصرين أساسيين عند إعداد جهاز القرض المصغر: يتمثل العنصر الأول في التجربة الدولية التي بينت الدور الجد هام الذي يلعبه جهاز القرض المصغر في مكافحة البطالة على مستوى البلدان السائرة في طريق النمو. أما الثاني فيتمثل في تجربة الجزائر الخاصة في مجال المؤسسات المصغرة التي بينت وجود طاقات كامنة أخرى لإنشاء نشاط لحسابها الخاص ويمكن استغلالها في إطار القرض المصغر، ويشكل هذا البرنامج توسيعًا لإمكانيات الممنوحة للمواطنين لمباشرة مشاريعهم وإنشاء نشاطات وبذلك الخروج نهائيًا من وضعية البطالة والفقر.

ومنذ جويلية 1999 إلى يومنا، هذا مرّ برامج القرض المصغر بمرحلتين أساسيتين هما:

- **أولاً: مرحلة البرنامج القديم للقرض المصغر**: منذ جويلية 1999 إلى غاية ماي 2002، إذ كان يقدر مبلغ القرض من 50 ألف دينار إلى 350 ألف دينار[2] بمعدل فائدة 2%، وكان يسير البرنامج القديم لوكالة التنمية الاجتماعية كممثل عن وزارة العمل والحماية الاجتماعية والتكوين المهني وينوب عنها محليا مندوبو تشغيل الشباب، أو الوكالة الوطنية للتشغيل والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، ويتكفل الصندوق الوطني من كل الأخطار الناجمة عن عدم تسديد القروض المصغرة. وفي إطار تنفيذ البرنامج القديم للقرض المصغر، قامت كل من وكالة التنمية الاجتماعية والمديرية العامة للخزينة والبنك الوطني الجزائري من خلال اتفاقية ثلاثية الأطراف باتفاق على ما يلي:[3]
  - يتمثل موضوع هذه الاتفاقية في تحديد إجراءات التخفيض في إطار القرض المصغر.

[1]– أبو جرة السلطاني، وزير العمل والحماية الاجتماعية والتكوين المهني، عرض حول تطبيق جهاز القرض المصغر، الحراش، 1999/06/21.

[2]- Circulaire n°10 du 22 Juillet 1999, relative à la mise en œuvre de micro-crédit.

[3]- Agence de dévelloppement social micro-crédit textes d'application, aout 1999, p09.

- يقوم البنك الوطني كل ثلاث أشهر، وفي مدة أقصاها الخامس عشر من الشهر الموالي بتوجيه قائمة المستفيدين من القرض المصغر، حيث تكون هذه الأخيرة موقعة قانونيا من طرف مسؤول المديرية العامة الذي يشغل كحد أدنى منصب مدير.
- بعد فحصها لقوائم المستفيدين، تقوم وكالة التنمية الاجتماعية بإرسال كل 3 أشهر و في أجل أقصاه الخامس و العشرون من نفس الشهر إلى المديرية العامة للخزينة حالة اختصاريه موقعة قانونيا من طرف المدير العام للوكالة و التي تكون هذه الحالة مظهرة للمبلغ الإجمالي المستحق للبنك الوطني الجزائري برسم تخفيض متعلق بالقرض المصغر.
- مباشرة عندها استلامها للحالة الاختصارية المرسلة من طرف وكالة التنمية الاجتماعية، تشرع المديرية العامة للخزينة في دفع المبلغ الإجمالي الخاص بتخفيض نسبة الفائدة القرض المصغر لصالح البنك الوطني الجزائري.
- تحتفظ المديرية العامة للخزينة بحق القيام بالمراقبة إما على مستوى الوثائق أو بعين المكان.

➢ **ثانيا: مرحلة البرنامج الجديد للقرض المصغر:** منذ جانفي 2004 إلى عام 2006، ونتيجة للمشاكل التي عرفها البرنامج القديم دخل جهاز القرض المصغر مرحلة جديدة، وأصبح برنامج مستقلا بذاته له هياكله وهيئاته الخاصة، وبذلك وحدثت مفارقات بين برنامجين القديم والجديد من حيث القاعدة القانونية وغلاف التمويل، تقنيات التسيير والمعالجة لطلبات القرض المصغر.

وبهذا أصبح برنامج القرض المصغر، بمثابة البرنامج الجديد الذي يزيل النظام الرهني الذي يعتمد على السياسة الاجتماعية الهادفة إلى مكافحة البطالة والفقر والأوضاع المتردية للمجتمع.

المطلب الثاني: مفهوم القرض المصغر ومميزاته:

نظرا لعدم وجود تعريف موحد دوليا للقرض المصغر سوف نحاول من خلال هذا المطلب تقديم تعرف شامل للقرض المصغر و من ثمة التعرف علي أهم مميزاته :

الفرع الأول: مفهوم القرض المصغر:

لا يوجد تعريف محدد وواضح وموحد دوليًا لمفهوم القرض المصغر، ولكثرة المعايير المستخدمة* في تعريف هذا الأخير، وطبقًا للمرسوم الرئاسي الصادر عن وزارة التشغيل والتضامن الوطني والمتعلق

* معايير مستخدمة: رأس المال المقترض، حجم الإنتاج والمبيعات، حجم الأسواق ... إلخ.

بتطبيق الإجراءات الخاصة بجهاز القرض المصغر فإن:[1]القرض المصغر هو سلفه صغيرة الحجم، مخصص لاقتناء عتاد بسيط. يتم تسديده على مرحلة قصيرة ويمنح حسب كيفيات تتوافق مع الاحتياجات أو العوائق والتي ترتبط بالنشاطات والأشخاص المعنيين.

يوجه القرض المصغر إلى إحداث الأنشطة، بما في ذلك الأنشطة في المنزل باقتناء العتاد الصغير اللازم لإطلاق المشروع.

ولشراء المواد الأولية، وذلك قصد ترقية الشغل الحر (الشغل الذاتي) والشغل المنجز بمقر السكن وكذلك النشاطات التجارية المنتجة.

يعتبر القرض المصغر وسيلة لمكافحة البطالة والفقر، ولقد ظهر في العديد من البلدان السائرة في طريق النمو كعامل فعال في امتصاص الفائض من اليد العاملة، الناتج عن التأثيرات المترتبة عن برامج الإصلاحات الاقتصادية.

ومن ثمة يعتبر جهاز القرض المصغر برنامجًا يعتمد على السياسة الاجتماعية الهادفة إلى مكافحة البطالة والأوضاع المتردية للمجتمع وهو موجه لأشخاص بدون عمل ولكنهم قادرون على القيام بنشاط معيشي مصغر بواسطة دعم مالي قليل وبشروط مرنة ومريحة، وعلى هذا يعتمد هذا الجهاز على منح قروض في آجال سريعة تتكون من مبالغ صغيرة من 100.000دج إلى 1000.000دج، يتم تسديدها على المدى القصير أو الطويل وتكون مرفقة بمساعدة الدولة والتي تتمثل في تخفيض نسبة الفوائد مع ضمان يتكفل به صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة.

ويعتمد جهاز القرض المصغر في تمويل المشاريع على: المساهمة الشخصية للمستفيد والسلفة بدون فائدة من الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ومساهمة البنك في شكل قرض بنكي. ويهدف هذا البرنامج إلى الإدماج الاقتصادي والاجتماعي للمواطنين المستفيدين عبر أحداث الأنشطة المنتجة للسلع والخدمات، من خلال توسيع الإمكانيات الممنوحة للمواطنين لمباشرة مشاريعهم وإنشاء نشاطات مختلفة من أجل الخروج النهائي من وضعية البطالة والفقر، وبالتالي فهو موجه إلى:

- البطالين المسجلين في الصندوق الوطني للتأمين على البطالة بما في ذلك أولائك الذين انتهت مدة استفادتهم من حقوقهم.

[1]- Décret présidentiel n°04-13 du 22 Janvier 2004 relatif au dispositif du micro-crédit.

- المرأة التي ترغب في العمل ببيتها.
- الأشخاص لا سيما الشباب الذين ينشطون في القطاع الغير رسمي.
- حاملي شهادات التكوين المهني.
- الحرفيين.
- المواطنين القاطنين بالقرى والبوادي.

وبصفة عامة فإن هذا الجهاز موجه إلى الفئات من المواطنين الذين لا يمكنهم الاستفادة من القرض في إطار المؤسسات المصغرة وذلك بسبب شرط السن أو التأهيل، أو بسبب القدرة المالية الشخصية.

الفرع الثاني: مميزات القرض المصغر:

يتميز القرض المصغر بأنه:[1]

- سلفه صغيرة الحجم.
- هو عبارة عن مساعدة من الدولة في شكل قرض بدون فائدة.
- موجه نحو الفئات البطالة والفقيرة والمقصية.
- يسمح بمشاركة جميع الفئات في بناء الاقتصاد الوطني.
- بدون ضمانات عينية بل ضمان هو الثقة في المقدرة على الوفاء منح القرض في آجال سريعة.
- يتكفل بضمان القرض المصغر صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة.
- أن يكون المستفيد من القرض المصغر بالغًا من العمر 18 سنة فما فوق ولديه كفاءات مع المشروع الذي يريد تحقيقه، ويملك المستفيد المستوى المحدد للمساهمة الشخصية. تحث الأنشطة من قبل المستفيد بصفة فردية.
- كما أنه يتميز ببساطة الإجراءات والملف الواجب تشكيله من أجل الاستفادة من القرض.

[1]– معلومات حول القرض المصغرماخوذة من: http://www.fx-ebovokers.com ، فيفري 2006.

المطلب الثالث: أسباب ظهور القرض المصغر وأهميته:

الفرع الأول: أسباب ظهور القرض المصغر:

على إثر اتساع رقعة البطالة في ظل انفتاح الجزائر على سياسة اقتصاد السوق وتخليها تدريجيا على الاقتصاد الموجه، إضافة إلى الإصلاحات الاقتصادية، جعلتها كل هذه العوامل تتخبط في عدة مشاكل، كانت السبب في الدفع بالحكومة إلى التفكير بجهاز القرض المصغر أقل من أجل القضاء على الفقر والبطالة.

أولا: الأسباب المباشرة: تتمثل في:

- الفقر: هو عدم الكفاية ونقص الاستهلاك الغذائي من حيث الكم والكيف والتلبية المتوسطة للحاجات الاجتماعية: ملبس، تعليم، صحة.
- البطالة: يعرف مكتب العمل الدولي BIT(*) العاطل البطال: كل من هو قادر عن العمل وراغب فيه ويبحث عنه ويقبله عند مستوى الأجر السائد ولكن دون جدوى.[1]

ثانيا: الأسباب الغير المباشرة:

تتمثل الأسباب الغير مباشرة لظهور القرض المصغر فيما يلي:

1- **عبئ الديون الخارجية:** تشكل المديونية عبئًا ضخمًا على الجزائر ففي نهاية 1992 بلغت 30 مليار دولار أي ما يعادل من الناتج الداخلي الإجمالي 65%، وعن الالتزام بتسديدها يجعل الجزائر تستهلك الموارد المالية التي من المفروض أن تخصص للإستيراد.[2]
2- **الإصلاحات الهيكلية الاقتصادية:** تسريح العمال، إلغاء دعم الأسعار خاصة إلغاء المساعدات الممنوحة في مجال الأدوية.

* BIT تعني Bureau International du travail.

[1]- عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص37.

[2]- البنك الجزائري، تقرير عن الوضعية المالية وتوقعات على المدى المتوسط، 1999.

3- **نمو الناتج الداخلي الخام:** نمو الناتج الداخلي الخام بطيء حيث كان المعدل 2,7% سنة 1980 و1,2% سنة 1990 إلى سنة 1997 و5,05% سنة 1998.[1] وقد بلغ في السنوات الأخيرة نسبة 5,5% (2005 إلى 2006).

4- **الحفاظ على قطاع التعليم:** إن النفقات المدرسية المرتفعة 1800دج (عن كل تلميذ على المستوى الابتدائي) تشكل عبئ على الأولياء الذين لديهم عدد من الأبناء المتمدرسين، مما يؤدي إلى انتشار ظاهرة التسرب المدرسي وتمثل المنظومة التربوية 7% من الناتج الداخلي الخام. إضافة إلى ذلك هناك أسباب أخرى غير مباشرة تتمثل في:

- مستوى دخل الأسر.
- تطور الأجور الحقيقية.
- مستوى الإنتاج والإنتاجية.
- مستوى الادخار والاستثمار، تنويع الاقتصاد، البنوك، ،الهجرة ... إلخ.

الفرع الثاني:أهمية القرض المصغر:[2]

تتمثل أهمية القرض المصغر في:

تخفيف الفقر والبطالة، رفع مستوى المعيشة، زيادة وترشيد المدخرات المحلية، استخدام التكنولوجيا المحلية، توفير الصناعات المغذية للصناعات الكبيرة، توفير تشكيلة السلع الأساسية بأسعار منافسة، توفير الخدمات وخدمات الإنتاج، استخدام العمالة الماهرة وغير الماهرة، استخدام الخدمات المحلية، تحويل الأنشطة غير الرسمية وغير المنظمة إلى أنشطة رسمية ومنظمة، المساهمة في تحقيق التنمية المكانية وقدرتها على التوطن في المجتمعات الجديدة .

[1]- البنك الدولي، تقرير عن التنمية العالمية 1999-2000.

[2]- عزمي مصطفى، أحمد نصار، دور الصندوق الاجتماعي في تنمية المنزوعات الصغيرة، الملتقى الدولي حول جهاز القرض المصغر، 17-18 ديسمبر 2002.

المطلب الرابع: الفرق بين التمويل المصغر والإقراض المصغر/ القروض العادية:

سوف نقوم بدراسة الفرق بين التمويل المصغر والإقراض المصغر و الفرق بين الاقراض المصغر و القروض العادية :

الفرع الأول: الفرق بين التمويل المصغر والإقراض المصغر:

إن استخدام مصطلحات التمويل متناهي الصغر والإقراض متناهي الصغر لأسباب تاريخية تحديدًا، كان خطأ في بعض الأحيان أن عدم وضوح استخدامها حتى في قطاع التطوير هو السبب الذي يدعوا إلى ضرورة التمييز بينهما منذ البداية، حيث يعتبر الإقراض متناهي الصغر، الإقراض، التوفير، إضافة إلى خدمات مالية أخرى مثل: التأمين وتحويل الأموال. ويدل هذا على أهمية التمويل الأصغر ومتناهي الصغر على اعتبار أنه خليط من الخدمات المالية المختلفة.[1]

الشكل رقم02 : تطوير المشاريع متناهية الصغر، التمويل الأصغر والإقراض متناهي الصغر.

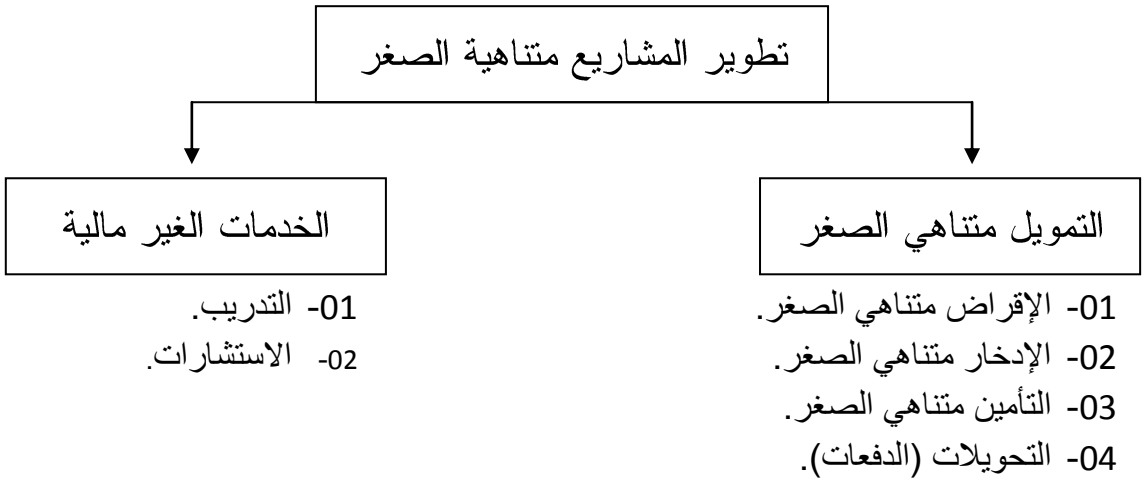

المصدر: تجربة التمويل الأصغر في ولاية جنوب دارفور –وحدة التمويل الأصغر.

إن الاستخدام الحالي للتعبير "الإقراض متناهي الصغر" والتعبير "التمويل متناهي الصغر" كمرادفات يجب وقفة من أجل الفهم الصحيح لدور كل منهما في هذا المجال، أن مصدر الإرباك تاريخي ويعود إلى أواخر التسعينات عندما أدخل التعبير التمويل متناهي الصغر كامتداد للإقراض متناهي الصغر، إن إدخال تعبير التمويل متناهي الصغر تبع نجاح إدخال خدمات حديثة للتمويل متناهي الصغر بواسطة عدد من مؤسسات

[1]– التمويل الأصغر في العالم العربي: http:arabic.microfinancegateway.org/content/article/ditril/2 .

التمويل متناهي الصغر حول العالم والاعتراف بهذه الصناعة بشكل رسمي عام 1997، خلال المؤتمر الأول للإقراض متناهي الصغر والذي تم في واشنطن.

الفرع الثاني: الفرق بين القرض المصغر والقروض العادية:

يختلف القرض المصغر عن القروض العادية في بعض النقاط نلخصها فيما يلي:

- القرض المصغر موجه نحو الفئات غير قادرة عن العمل والفقيرة، أما القرض العادي فهو موجه نحو الفئات التي تعدت تلك المرحلة.
- كما أن القرض المصغر هو سلفة صغيرة محددة أما الآخر فقيمة غير محددة ويكون متفق عليها بين الزابون والبنك.
- القرض المصغر عبارة عن مساعدة من الدولة (الوكالة) في شكل قرض بدون فائدة وتخفيض نسب الفائدة للقروض البنكية، أما القروض الأخرى نسبتها غير محددة وغير منخفضة لأن البنك يريد تحقيق أكبر ربح عكس القرض المصغر الذي يريد تحقيق العدالة الاجتماعية.
- القرض المصغر يزيل النظام الرهني ولا يعتبره أساسيا والضامن هو صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة، في حين القروض العادية تعتبر الضمان المشترك يقام عليه القرض.
- القرض المصغر يكون بين العميل والبنك والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (وفي البرنامج القديم للقرض المصغر كان بين العميل والبنك ومندوبي تشغيل الشباب ووكالة التنمية الاجتماعية ومدير الخزينة العامة) وصندوق الضمان كلهم يشاركون في برنامج القرض المصغر، أما القرض العادي يكون بين البنك وعميله مباشرة.

خاتمة الفصل الأول :

يشير التمويل المصغر في تعريفه الضيق إلى القرض المصغر الموجه لتمويل المؤسسات المصغرة للفئات المقصاة من القطاع المالي الكلاسيكي ويشير في تعريفه الواسع إلى تقديم مجموعة واسعة من الخدمات تتجاوز القرض المصغر إلى الادخار، تحويل الأموال، التأمين وضمان القروض. يعبئ التمويل المصغر العديد من الفاعلين وهو ما ينعكس في تعدد روافده ومصادر تمويله، فظهور وتطور النشاط هو نتيجة التفاعلات ولتراكم التجارب في ثلاثة مجالات أساسية هي القطاع المالي الموازي في الدول النامية، المالية التضامنية في الدول المتقدمة والقطاع المالي الكلاسيكي الذي يعتبر أساس التحليل المالي الكلي في المجموعتين من الدول، تشمل مصادر التمويل قطاع التمويل المصغر مصادر داخلية تتمثل أهمها في تعبئة الادخار، المنح وخطوط القرض الحكومية، الموارد غير الربحية المحلية وخطوط القرض البنكية ومصادر خارجية تشمل المنح وخطوط القرض التي تقدمها وكالات التنمية ثنائية ومتعددة الأطراف، مساهمات صناديق الاستثمار الخاصة، والمنح وخطوط القرض التي تقدمها المنظمات غير الحكومية.

بعد استعراض الجوانب النظرية المرتبطة بالتمويل المصغر في الفعل الأول سوف نتناول في الفصل الثاني من هذه الدراسة المؤسسات ودورها التنموي ودور الإقراض المصغر في محاربة الفقر والبطالة.

الفصل الثاني

مقدمة الفصل الثاني:

تعد عملية تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهم القضايا التي تتطلب تعبئة اهتمامات الباحثين والمسؤولين والمسيرين نظرا لأهميتها ودورها في الاقتصاد من خلال تحقيق نسبة البطالة والفقر والمساهمة في رفع معدل النمو، ومن ثمة تحقيق المستوى المعيشي، وللوصول إلى الأهداف انتهجت العديد من الدول سياسات مختلفة بدءا من تحديد وحصر المشاكل التي تعيق نشاطه، استمراريتها ونموها ثم بحث أنسب لآليات والسياسات الداعمة لها.

إن تعريف المنشآت الصغيرة والمتوسطة هو عامل أساسي لوضع سياسات وتشريعات وبرامج وخدمات جيدة لهذا القطاع كما أنه شرط أساسي لبناء قواعد وبيانات متسقة وموثوق بها، ويمكن تحليلها وذلك لمساعدة كل الأطراف المعنية بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على فهم هذه المنشآت ويأتي القرض المصغر كأداة لمساعدة هذه المؤسسات صغير ومتوسطة ومحاربة الهشاشة حيث يسمح لفئة الأشخاص المحرومين من تحسين ظروف معيشتهم وهذا من خلال استحداث أنشطتهم الخاصة التي تمنعهم من الحصول على مداخيل وفي هذا الفصل سنحاول التعرف على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإبراز نتائج القرض المصغر من حيث خلق مناصب شغل ومحاربة الفقر.

المبحث الأول: المؤسسات الصغيرة و المتوسطة :

تلعب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة دورا هاما سواء في الدول المتقدمة أو النامية بصفتها تساهم في تنمية الاقتصاد الوطني و خلق فرص عمل ، و بهذا اخذ الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يتزايد يوما بعد يوم إدراكا لأهميتها و أهمية دورها في الاقتصاد المحلى و الوطني .

المطلب الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

تعتبر مشكل تعريف و تحديد و تصنيف المؤسسات إلي صغيرة و متوسطة و كبيرة مفتاح أساسي للتعامل لوضع الخطط لتحضير و تطوير القطاع، و إذ انه لا يوجد تعريف موحد للمؤسسة الصغيرة و المتوسطة. سيتم من خلال هذا المطلب تقديم تعاريف عن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة للدول المتقدمة و للدول النامية .

الفرع الأول مفاهيم عامة حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة :

أولا :تعريف الدول المتقدمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تعريف فرنسا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:[1]

لا يوجد تعريف متفق عليه كليا لكن عموما مصطلح المؤسسات الصغيرة يضم مجموع المؤسسات ذات الحجم الصغير الذي تنشط فيه الصناعة والتجارة والخدمات وتستثني المؤسسات الفلاحية، فحسب القانون رقم 1978/01/04 يمكن اعتبار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كل مؤسسة لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 100 مليون فرنك (200 مليون فرنك من مرسوم 1984 وعدد عمالها لا يتجاوز 50 عامل)

تعريف بريطانيا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:[2]

عرف قانون الشركات البريطاني الذي صدر عام 1985 المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأنها: " تلك المؤسسات التي تستوفي شرطين أو أكثر من الشروط التالية:

حجم تداول سنوي لا يزيد عن 14 مليون دولار أمريكي

[1]– نبيل جواد– إدارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية للكتاب– بيروت– لبنان– 2006 ص25.

[2]– شطيبي لمياء وآخرون– دور الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مذكرة لنيل شهادة ليسانس– تخصص مالية وبنوك– المركز الجامعي ميلة 2012–2013، ص3.

حجم رأس المال المستثمر لا يزيد عن 56,6 مليون دولار أمريكي

عدد العمال الموظفين لا يزيد عن 250 موظف

تعريف ألمانيا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:[1]

تعرفها بأنها تلك المؤسسات التي لا تعتمد في تمويلها على السوق المالي وتتم إدارتها من قبل مستثمرين مستقلين يعملون بصفة شخصية ويتحملون كل الأخطار

تعريف اليابان للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:[2]

استنادا لقانون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لعام 1963 فإن التعريف الموحد لهذا القطاع يلخصه الجدول رقم (8) حيث يميز بين مختلف المؤسسات على أساس طبيعة النشاط

جدول رقم _08_ : تصنيف المؤسسات حسب طبيعة النشاط :

القطاعات	رأسمال المستثمر	عدد العمال
المؤسسات المنجمية والتحويلية وباقي فروع النشاط	أقل من 100 مليون ين ياباني	300 عامل أو أقل
المؤسسات التجارية بالجملة	أقل من 30 مليون ين ياباني	100 عامل أو أقل
مؤسسات التجارة بالتجزئة والخدمات	أقل من 10 مليون ين ياباني	50 عامل أو أقل

Source : Roger marchat, réussit on PME dumond,Paris 1991 page 40

ومن خلال الجدول نلاحظ معايير التمييز بين المؤسسات تختلف فنجد أن المؤسسات المنجمية تحتاج إلى أموال كبيرة لتسيير نشاطها كما تحتاج توظيف عدد كبير من العملاء أي عدد عمالها يحب أن يكون محدود أي أقل من 300 عامل، أما مؤسسات التجارة بالجملة فهي تحتاج إلى رأسمال معين، كما أن نشاطها لا يحتاج إلى عدد كبير من العمال لأن نشاطها لا يعتمد على جهد بدني كبير، أما مؤسسات التجارة بالتجزئة والخدمات فإنه كلما نقص عدد العمال وكذلك تمويلها يحتاج إلى رأسمال قليل لأن العملية تنتقل من تجار الجملة إلى تجار التجزئة أي متسلسلة .

[1]– شطيبي لمياء (مرجع سابق الذكر)، ص3.

[2]– شطيبي لمياء (مرجع سابق الذكر)، ص3.

تعريف كندا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:[1]

تعرف المؤسسات صغيرة والمتوسطة في كندا بالاعتماد على معيارين:

عدد العمال ومجموع المبيعات السنوية بحيث يكون عدد العمال الأجراء أقل من 500 عامل ومجموع المبيعات السنوية أقل من 50 مليون دولار أمريكي.

وقد بلغ عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كندا سنة 2004

1500.000 مؤسسة تتوزع كما يلي:[2]

* 80%من المؤسسات الصغيرة ومتوسطة عدد عمالها من 01 إلى 05 عمال ومن مؤسسة مصغرة

* 19%من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عدد عمالها بين 05 إلى 99 عامل وهي مؤسسات صغيرة

* 01% من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عدد عمالها من 100 إلى 500 عامل وهي مؤسسات متوسطة

تعريف الولايات المتحدة الأمريكية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:[3]

حسب قانون 1913 فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: " هي تلك المؤسسات التي يتم امتلاك إدارتها بطريقة مستقلة بحيث تسيطر على مجال العمل الذي تنشط في نطاقه

ثانيا: تعريف الدول النامية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تعريف الهند للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:[4]

أعطت الهند للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة اهتماما بالغا حيث تعرف بأنها المنشآت التي توظف أقل من 50 عامل لو استخدمت الآلة، أو أقل من 100 عامل لو لم تستخدم الآلة. ولم تتجاوز أصولها الرأسمالية 500.000 روبية. وحاليا تم استبعاد معيار عدد العاملين واقتصار التعريف على معيار كمي آخر، هو قيمة

[1]– شطيبي لمياء (مرجع سابق الذكر)، ص5.

[2]– محسن عواطف، تجارب بعض الدول (كندا، تونس) في ميدان تكوين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ورقة، بحث مقدم من الملتقى الوطني الأول حول البحث في سبيل تطوير البدائل التمويلية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في الجزائر– جامعة قالمة يومي 12–13 ماي ص ص08–03.

[3]– كمال قاسمي– معوقات تأهيل نظام إدارة الجودة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية– مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والتجارة العدد 17– المجلد 2 كلية العلوم الاقتصادية– جامعة الجزائر 2008– ص137.

[4]– فتحي السيد عبدوا، أبو السيد أحمد– المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية المحلية– مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية مصر 2005 ص54–55.

الأصول الرأسمالية الثابتة، وذلك بهدف خلق فرص عمل بعدد أكثر من العاملين، دون أن يترتب على ذلك زيادة مماثلة في رأس المال المستثمر واتسع بذلك قطاع الصناعات الصغيرة.

تعريف السودان للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:[1]

تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في السودان، بأنها المنشآت الصناعية التي يعمل بها 30 ألف عامل، ولا يتعدى رأس المال المستثمر 86 ألف دولار متضمنا المباني والأراضي.

ونظرا لاختلاف وتنوع تعاريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نأخذ تعاريف بعض المنظمات العالمية:

-**تعريف البنك الدولي للإنشاء والتعمير**: يعرف بأنها المنشآت التي تعمل بها أقل من 50 عاملا ورأسمالها أقل من 500.000 دولار بعد استبعاد قيمة الأراضي والمباني

-**تعريف منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (يونيدو)**: تعرفها بأنها تلك الصناعات التي يعمل بها أكثر من 10 عمال وأقل من 50 عامل.

تعريف الجزائر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:[2]

يتلخص تعريف الجزائر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القانون 18/01 المؤرخ في 2001/12/12، المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسة الصغيرة والمتوسطة. التي اعتمدت فيه الجزائر على معيار عدد العمال، ورقم الأعمال، يحتوي هذا القانون في مادته الرابعة على تعريف مجمل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ثم تأتي بعد ذلك المواد 5،6،7 منه لتبين الحدود الفاصلة بين هذه المؤسسات فيها بينها على النحو التالي:

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تعرف مؤسسة صغيرة ومتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع والخدمات تشغل ما بين 01 إلى 250 عامل، ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي مليار دينار، أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 500 مليون دينار مع استيفائها لمعيار الاستقلالية

أما تعريف كل مؤسسة على حدي فهو كالآتي:

[1]- فتحي السيد (مرجع سابق الذكر) ص55-56.

[2]- بوسهمين أحمد- الدور التنموي للاستثمار في المؤسسة المصغر- كلية العلوم التجارية والعلوم الاقتصادية وعلوم التسيير- جامعة بشار ص208-209.

المؤسسة المصغرة: تعرف بأنها مؤسسة تشغل ما بين عامل إلى 09 عمال، وتحقق رقم أعمال اقل من 20 مليون دينار، أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 10 ملايين دينار.

المؤسسة الصغيرة: تعرف بأنها كل مؤسسة تشغل ما بين 10 و49 شخص، ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 200 مليون دينار، ولا يتجاوز حصيلتها السنوية 100 مليون دينار.

المؤسسة المتوسطة: تعرف بأنها مؤسسة تشغل ما بين 50 و250 ألف عامل ويكون رقم أعمالها محصور بين 200 مليون ومليار دينار، ويكون مجموع حصيلتها السنوية ما بين 100 و500 مليون دينار.

الفرع الثاني: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:[1]

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمجموعة من الخصائص نذكر منها:

سهولة وبساطة الإنشاء والتكوين: يمكن لإنسان شبه أمي بل أمي وبرأسمال محدود جدا، أن يقيم عملا يدر عليه دخلا كافيا لإعالة أسرته، وهو يستطيع الحصول على الترخيص بسهولة وبدون الحاجة إلى دارسات، ووثائق، وهذا ينطبق على الشاب أو الشابة المتعلمين أيضا، وهذه البساطة تجعل بإمكان أي شخص مهما كانت ثقافته وإمكانيته محدودة قادرة على إقامة عمل خاص به.

المرونة العالية: تتمتع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمرونة عالية، وذلك لأنها تملك جهازا إداريا وتنظيميا أكبر، يجعلانها أقل قدرة على تحسس الأخطاء ومعالجتها.

العوائد المالية الكبيرة: فالدراسات التي أجريت في الدول المتقدمة والتي قارنت بين العائد على رأس المال للسنوات 1980-1996، وجدت بأن العوائد التي تحققها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أكبر من المؤسسات الكبيرة.

القدرة على جذب المدخرات: لأن أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعتمدون على مصادرهم الذاتية ومدخراتهم في تمويل مؤسساتهم، نظرا لضعف الجهاز المصرفي في تقديم خدمات التمويل.

سهولة الإدارة وبساطة الهيكل التنظيمي

[1]- غبوني احمد- تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر- مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية- جامعة منتوري قسنطينة 2010-2011.

استغلال جيد للطاقة الإنتاجية: نظرا لإمكانية السيطرة والتحكم في عناصر الإنتاج وتوفر مستلزماته، يؤدي ذلك إلى رفع الكفاءة الإنتاجية وتحقيق أقصى ربح

الاعتماد على الطلب المحلي وخلق تنمية متوازنة.

سهولة الدخول في السوق والخروج منه.

قصر فترة الاسترداد: فترة الاسترداد هي عبارة عن الفترة المطلوبة لاسترداد تكاليف استثمار مشروع من واقع تدفقاته النقدية.

الطابع الشخصي للخدمات المقدمة للعميل: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتميز بقلة عدد العاملين ومحلية النشاط، هذا ما يؤدي إلى وجود نوع من الألفة والمحبة والعلاقة الطيبة بين المنظمة والعملاء.

المعرفة التفصيلية بالعملاء والسوق.

الفرع الثالث: أهداف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

تتمثل أهداف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فما يلي:

- ترقية روح المبادرة الفردية والجماعية.
- استحداث فرص عمل جديدة بصورة مباشرة، وهذا المنشئ للمؤسسات أو بصورة غير مباشرة عن طريق تشغيلهم لآخرين.
- إعادة إدماج المسرحين من مناصب شغلهم، جراء إفلاس بعض المؤسسات العمومية أو تقليص حجم إعادة الهيكلة أو الخوصصة.[1]
- إنتاج سلع معتدلة الثمن.
- تلبية حاجات المستهلكين المحليين ورفع مستوى المعيشة لأفراد المجتمع.
- تحقيق عائد مناسب على رأس المال المستثمر.
- تحقيق التكامل الاقتصادي على المستوى الوطني.

[1]– محمد يعقوبي– مكانة وواقع المؤسسات الصغيرة في الدول العربية– مداخلة في إطار فعاليات الملتقى الدولي الجزائر– 17،18 أفريل 2006 ص45.

- تقليل الصادرات من المواد الأولية وتشجيع الصادرات من الفائض في المنتجات النهائية الزائدة عن الحاجة المحلية والتقليل من الواردات.[1]
- التكامل مع المؤسسات الكبيرة.
- الحد من النزوح الريفي.

الفرع الرابع: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:[2]

لقد أصبح تزايد الاهتمام العالمي بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يشكل ظاهرة لافتة للنظر، ومن ملامح هذا الاهتمام وانعكاساته، هو النمو الكثيف والواسع في إعداد هذه المؤسسات حيث أدركت تلك الدول أهميتها، وقدرتها على تحقيق عوائد اقتصادية مجدية وعالية، وتحويلها إلى قوى حقيقية ومنتجة من خلال انخراطها في حركة النتاج، وحسب مصادر منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية تخطي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأهمية بالغة في الاقتصاد العالمي:[3]

لأنها تقوم بالدور الأساسي والمحرك للتنمية والتشغيل، وتساهم في تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المحلية، كما لها دور في زيادة الناتج المحلي الإجمالي، والصادرات، وتحديد الابتكار، علاوة على دورها التكاملي مع المؤسسات الكبيرة، وبالتالي فهي الإدارة الأكثر نجاعة في تحقيق التنمية الاقتصادية، ولا سيما في الدول النامية وتتجلى أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لما لها من قدرة على تحمل أعباء التنمية الاقتصادية المحلية، وإرساء ركائزها ومن ثمة مساهمتها في التحقيق من حدة البطالة فهي:

تحتاج على استثمارات متحفظة مقارنة بما تحتاجه المؤسسات الكبرى، لأنها تعتمد على تكثيف عنصر العمال عكس المؤسسات الكبرى التي تعتمد على تكثيف رأس المال.

تتيح الفرص لجميع شرائح المجتمع ولجميع المناطق، من خلال تبعية رؤوس الأموال من الأفراد والمجتمعات، والهيئات الغير حكومية، وبالتالي تعمل على تنمية السلوك الادخاري للأفراد.

تعمل على تنمية جميع المناطق، لأنها تعتمد بشكل كبير من الخدمات ومستلزمات الإنتاج المحلية.

---

[1]– عمر صخري– اقتصاد المؤسسة– ديوان المطبوعات الجامعية الطبعة السادسة الجزائر– 2008– ص31.

[2]- OECD, Globalization and small and medium enterprises (SMES), vol synthese report, Paris, 1997, pp:8-7.

[3]– لخلف عثمان، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 2003–2004، ص168.

كما تتسم بالمرونة في التوطن والقدرة على الانتشار، مما يساهم الهجرة إلى المدن الكبرى

تعتمد على الموارد المحلية، وبالتالي تحقق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فائدة مزدوجة

تساهم في تحقيق التوازن الجغرافي أو في عمليات التنمية.

تساهم في تحقيق التكامل والتحالف مع المؤسسات الكبرى، بحيث تقوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بإنتاج بعض احتياجات ومستلزمات المؤسسات الكبرى.

تساهم في زيادة حجم وقيمة الصادرات.

المطلب الثاني: مراحل تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:[1]

ظهرت في الجزائر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مباشرة بعد الاستقلال حيث كان تأسيس المؤسسة على أساس التجارة بدرجة أولى ثم بدرجة ثانية على أساس الزراعة، وأصحاب المؤسسة في مالكي الأموال، وتطور هذا النوع من المؤسسات منذ الاستقلال بمرحلتين أساسيتين:

الفرع الأول: المرحلة الأولى 1962-1982:[2]

تخص هذه الفترة ما بين 1962 إلى غاية 1982 بحيث تميز الاقتصاد الوطني باقتصاد مخطط من نوع اشتراكي، وأعطت الحكومة الأهمية الكبرى إلى المشاريع الثقيلة والمؤسسات الوطنية كبيرة الحجم وخاصة في الصناعة على سبيل المثال :

SNMETAL, SONELEC,SNMC,SNS,SONACOME….

وفي هذا الإطار للمحيط الاقتصادي الثقيل تم تهميش المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والمؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة الحجم فالقطاع الخاص أو المؤسسات الخاصة كانت تمثل إلا المؤسسات العائلية ذو ملكية خاصة أو حرفية.

وتأسست في هذه الفترة في المتوسط 600 وحدة، خلال سنة حيث أن هذه الأخيرة عرفت مجموعة القيود أهمها:

[1]- الملتقى الدولي: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية يومي 17 و18 أفريل 2006 ص 138-139.

[2]- ملتقى دولي: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية يومي 17-18 أفريل 2006 ص138-139.

قيمة المشاريع الاستثمارية لا تتعدى 30 مليون دج في حالة إنشاء شركة ذات مسؤولية محدودة أو شركة ذات أسهم، و10 ملايين دج في حالة إنشاء مؤسسات فردية أو ذات اسم جماعي

الصعوبة في تمويل المشاريع المعتمدة بحيث لا تتعدى نسبة البنك 30% من نسبة المستثمر.

الفرع الثاني: المرحلة الثانية 1982-2002 :

إن ثروة الاقتصاد العالمي، وعولمة الأعمال، وانخراط العمل في اقتصاد السوق أعاد النظر في الإطار القانوني والإداري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، والمؤسسات الصناعية والمتوسطة الحجم، بحيث مرت بمراحل عدة وهي كالآتي:

1982: خلق إطار قانوني جديد بالقانون 11/82 والمؤرخ في 1982/08/21 والمتعلق بالاستثمار الاقتصاد الوطني الخاص

1983: إنشاء الديوان الوطني التوجيهي للمتابعة والتنسيق للاستثمار الخاص.

1987: فتح الغرفة الوطنية للتجارة الخاصة بأصحاب المؤسسات الخاصة

1988: الإصلاح الاقتصادي والدخول في اقتصاد السوق قانون 10/90

1991: مرسوم تنفيذي رقم 37/91 المؤرخ في 19 فيفري 1991 المتعلق بتحرير تجارة خارجية

1993: مرسوم تنفيذي رقم 12/93 المؤرخ في 05 أكتوبر 1993 المتعلق بتوجيه الاستثمارات وخلق مكتب وحيد APSI على المستوى الوطني والذي سمي بوكالة ترقية ودعم الاستثمارات

1994: اختيار الإطار القانوني لخوصصة المؤسسات العمومية

1995: إصدار قانون الخوصصة

كل هذه الخطوات عدلت بإصدار قانون جديد للاستثمار وهذا في جوان 2001 الذي نص على:

عدم تمركز نشاط الوكالة الوطنية لترقية ومتابعة ودعم ومتابعة الاستثمار بخلق مكاتب جهوية

إنشاء مجلس وطني للاستثمارات

إمضاء الحكومة على عقود أجنبية بهدف الشراكة

أخذت بعين الاعتبار هذه التعديلات الحرية في اختيار المشاريع الاستثمارية والمساواة ما بين المستثمرين الوطنيين والأجانب، وكذلك تحديد آجال لدراسة ملفات القرض بـــ60 يوما

في 12 ديسمبر 2001 أصدر القانون رقم 01-18 المتعلق بقانون توجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهدفه كان:

- ✓ تشجيع ظهور مؤسسات جديدة
- ✓ رفع مستوى لنسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات النشاط الإنتاجي
- ✓ تشجيع الإبداع والابتكار
- ✓ تشجيع عملية التصدير للمنتجات والخدمات
- ✓ تشجيع توزيع المعلومات على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

أنشأت الحكومة الجزائرية صندوقا لضمان القروض الممنوحة من طرف البنوك والتي خصصت للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك لعملية التجهيزات والتوسيع في المشاريع بحيث استفاد هذا الصندوق من غلاف مالي قدره 860 مليون دينار جزائري لقانون المالية المتمم لسنة 2001

150 مليون دينار جزائري من قانون المالية لسنة 2002 وكذلك تسهيل تحويل المشاريع الأجنبية ومن جهة أخرى خصص هذا القانون إطار للمعلومات الاقتصادية والإحصائية وذلك لحيز التنفيذ لمركز الدراسات والأبحاث لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي برمج افتتاحه سنة 1998.[1]

المطلب الثالث: الدور التنموي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا مهما في تحسين مستوى النشاط الاقتصادي وتحقيق التنمية الاقتصادية، ولا يقتصر دورها على الجانب الاقتصادي فقط، ولكن دورها يشمل أيضا الجانب الاجتماعي وذلك من خلال ما يلي:

[1]- ملتقى دولي: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية يومي 17-18 أفريل 2006 ص138-139.

الفرع الأول: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في النشاط الاقتصادي وتحقيق التنمية الاقتصادية:

أولا: المساهمة في المقاولة من الباطن:[1]

تساعد المقاولة الباطنية على زيادة فرص التشغيل وتراكم الثروة في المجتمع نتيجة لارتفاع مستوى المنافسة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما تشجع التخصص في العمل الذي يؤدي بدوره إلى الإتقان في الإنتاج وتعزيز الخبرات وبالتالي يساهم في خلق التجديد.

بالإضافة إلى التقدم التكنولوجي واشتداد حدة المنافسة الدولية في ظل العولمة، فرضت على المؤسسات الاقتصادية باختلاف أحجامها بالعمليات الإنتاجية الأكثر أهمية والتخلص من العمليات الثانوية لمؤسسات أخرى متخصصة في هذا المجال، حيث أن المؤسسات الضخمة تلجأ إلى المؤسسات المقاولة من أجل تحسين نوعية المنتوج

ثانيا: المساهمة في الإبداع والبحث والتطوير:[2]

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من مصادر الإبداع والابتكار، لدرجة أنها تتفوق على المؤسسات الكبيرة من حيث عدد الابتكارات المحققة، كما أنها تطرح هذه الابتكارات على نطاق تجاري في الأسواق خلال مدة زمنية تصل إلى سنتين مقابل 03 سنوات بالنسبة للمؤسسات الكبيرة.

ثالثا: تنمية المنافسة:[3]

إن تواجد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يرتبط بدرجة أعلى بالمنافسة لأن تواجدها يكون بأعداد كبيرة وفي نفس القطاع ولنفس المنتج وبذلك تكون المنافسة حادة على مستوى التكاليف، الجودة، الأسعار، التجديد والابتكار.

[1]- Diane Bellmarc, La sous-traitance et le projet de loi n°31, 21 Novembre 2003, www.cpq.qc.ca/texte-dbellemare-coll 21 Novembre 2003- soutraitance.pdf. p.5

[2]– هالة محمد لبيب عنبه، إدارة المشروعات الصغيرة في الوطن العربي، بحوث ودراسات المنتظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2006.

[3]– عبد الرحمان يسرى أحمد– تنمية الصناعات الصغيرة ومشكلات تمويلها، الدار الجامعية الإسكندرية مصر، 1996، ص25.

رابعا: خلق القيمة المضافة وجلب الاستثمارات الأجنبية:[1]

إذ تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق القيمة المضافة في خلق القيمة المضافة في مختلف الاقتصاديات وإنتاجها وتقديم خدماتها، فهي تخلق قيمة مضافة معبر عنها بالفرق بين التكلفة المحتملة والأرباح والإيرادات المحققة.

كما تعتبر مجالا خصبا لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية من خلال توفير المناخ المناسب والتسهيلات اللازمة والقوانين المتعلقة بالاستثمار، خاصة في ميدان السياحة وبعض الصناعات النسيجية والغذائية

خامسا: تحقيق التكامل الصناعي وزيادة الناتج المحلي:

إن مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في زيادة الناتج الداخلي العام، تؤثر في ثلاثة اتجاهات:

- تعمل على توفير السلع والخدمات سواء للمستهلك النهائي أو الوسيط، مما يزيد من الدخل الوطني للدولة.
- تحقق ارتفاعا في معدلات الإنتاجية لعوامل الإنتاج التي تستخدمها، مقارنة مع العمل الوظيفي الحكومي العام.
- تساهم في التحقيق من الإسراف والضياع في الموارد على المستوى الوطني.
- وتؤدي هذه العوامل مجتمعة إلى زيادة حجم الناتج المحلي وتنوعه، بشموله العديد من المنتجات البديلة، أو المكملة.
- وتلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا هاما في معظم الدول خاصة المتقدمة منها، فقد بلغت مساهمتها في الناتج المحلي الخام في أواخر التسعينات نسبة 57% في اليابان، و في اسبانيا 566%، في فرنسا، و 44% في النمسا، و43% في كندا، 33% في استراليا، أما في الولايات المتحدة الأمريكية فإنها تساهم بأكثر من 50% من الناتج المحلي.[2]

كما تشارك بنسبة 30% من الناتج المحلي الإجمالي، و40% من الإنتاج الصناعي في الهند و44%من الناتج المحلي الإجمالي في إيراني.

[1]– أحلام فرج الله، طرق وأساليب تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الإسلامي، رسالة لنيل شهادة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، 2008، ص11.

[2]– الصناعات الصغيرة والمتوسطة– مفتاح التنمية في الهند– نقلا عن موقع www.islal-online.net/iol-arabic/dowalia .

سادسا: دعم التجارة الخارجية (تنمية الصادرات):

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا مؤثرا في دعم التجارة الخارجية من خلال سد جزء من الطلب المحلي وبالتالي إتاحة فرصة أكبر لتصدير إنتاج المؤسسات الكبيرة لما يتميز به من مميزات نسبية ووفرات اقتصادية أو من خلال تصدير متوجاتها مباشرة. حيث تساهم بذلك في توفير العملة الصعبة أيضا.

كما أن مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إجمالي الصادرات تعد على قدر من الأهمية وكثيرا ما تتجاوز 50% من الصادرات الوطنية. حيث تساهم هذه المؤسسات بنسبة 30%من إجمالي الصادرات الصناعية. في دول منظمة التعاون والتنمية الأوروبية (OCDE) لسنة 2000،[1] وتساهم هذه المؤسسات بنسبة 70%من إجمالي الولايات المتحدة الأمريكية وفي دراسة كندا شملت 3032 مؤسسة صغيرة ومتوسطة أثبتت أن صادراتها مثلت 11,42 %من رقم أعمالها لسنة 1994، وهذه النسبة ارتفعت إلى 16,51 % سنة 97%، وفي اليابان تستحوذ مؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة على 30% من إجمالي الصادرات اليابان الصناعية.

أما في الدول النامية نجد أن هذه المؤسسات تساهم بنسبة 45% من الصادرات في الهند[2] وتشارك بنسبة 30% من إجمالي الصادرات الصناعية في باكستان. وكوريا والصين[3] تصل إلى 30% من إجمالي صادراتها.

سابعا: الاستغلال الأمثل للموارد المحلية:[4]

تساعد هذه المؤسسات على الاستغلال الأمثل للموارد المحلية فهي تعمل على استثمار المدخرات القليلة المتواجدة لدى الأفراد والعائلات، بدلا من ترك هذه الأموال عرضة للإنفاق المباشر.

كما تقوم باستغلال المواد الأولية الخاصة بالصناعات التقليدية، إضافة إلى استغلال النفايات والفضلات الناتجة عن استهلاك النهائي للسلع كمواد التعبئة والتغليف التالفة.

---

[1]- perspective de l'OLDE sur les PME, 2000, p198.

[2]– الصناعات الصغيرة والمتوسطة مفتاح التنمية في الهند نقلا عن .www.islam-online.net/iol-arabic/dowalia

[3]– المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نقلا عن موقع: www.economy.gov.eg .

[4]– رابح حميدة، استراتيجيات وتجارب ترقية دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم النمو وتحقيق التنمية المستدامة، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، جامعة سطيف، 2011/2010 ص32.

الفرع الثاني: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاجتماعية:

أولا: تلبية الحاجات الجارية للسكان:[1]

لقد عملت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة جنبا إلى جنب مع المؤسسات الكبيرة على توفير الحاجيات الاقتصادية والاجتماعية للسكان وذلك بالنظر إلى اتصالها المباشر بالمستهلك فعملت على الرفع من المستوى المعيشي للأفراد من خلال توفير السلع التي يمكن لذوي الدخل المنخفض اقتناؤها، وعملت كذلك على توفير السلع الوسطية التي تستعملها مؤسسات الكبيرة في عملية إنتاجها بإضافة إلى توفير مناصب الشغل وهو من أهم الأهداف التي يرمي إليها كل بلد

ثانيا: تشغيل ومكافحة البطالة:[2]

حيث نجد أن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أكبر الاقتطاعات الاقتصادية استيعابا لليد العاملة، كون هذه المستودعات تعتمد على تقنيات مكثفة للعمل من جهة، ونمط الاجتماعي المرتبط بنشاط هذه المؤسسات من حيث تشغيل الأقارب والأصدقاء دون الالتزام بمؤهلات دراسية أو شهادات رسمية. وبهذا يتم القضاء على البطالة وما يتبعها المشاكل لأن العمل يعطي للفرد قيمته في المجتمع من خلال إدماجه في حياة الاقتصادية.

ثالثا: تحقيق التوازن الجهوي وعدالة التنمية:[3]

إن من أهم أهداف المخطط التنموية تحقيق التوازن الجهوي أو العدالة في توزيع الدخل وتوفير فرص العمل على مختلف جهات الوطن، بحيث لا يكون التركيز على المناطق العمرانية الكبرى وإهمال بقية المناطق الأخرى، فوجود المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يساهم في تحقيق هذه الأهداف وتنمية المجتمع.

حيث تصنع دول عديدة خطط للتنمية المكانية أو الحضرية وهذا بهدف توزيع السكان على أكبر مساحة ممكنة وتحقيق الضغط على بعض الأماكن المأهولة والمدن الكبيرة، ولتحقيق هذا بموجب تامين الشروط التالية: فرص عمل جديدة، سلع وخدمات وأماكن للسكن.

---

[1]– رابح حميدة (مرجع سابق الذكر)، ص33.

[2]– رابح حميدة (مرجع سابق الذكر)، ص33.

[3]– طيار أحسن– شلابي عمار، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية وسبل ترقيتها، الملتقى الرابع حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كرهان جديد للتنمية في الجزائر 27–28 أفريل 2008 ص5.

ومن الواضح أن المؤسسات الصغيرة وخصوصا الصناعية منها تمثل آلية ضرورية لهذه الأنشطة وتساهم في تأسيس واستمرارية هذه الأماكن العمرانية

كما تعتبر المؤسسة الصغيرة والمتوسطة إحدى عوامل التنمية الريفية، ذلك لأن التنمية الاجتماعية تتطلب توجيه عدد من الاستثمارات نحو المناطق الريفية ومن التجارب التي صارت مضرب الأمثال عند الاقتصاديين الرأسماليين التجربة اليابانية التي هي مثال التعاون بين الريف والمدن.

رابعا: المساهمة أكثر في تشغيل المرأة:[1]

حيث تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا كبيرا في الاهتمام بالمرأة العاملة نظرا لدورها الفعال في إدخال العديد من الأشغال التي تتناسب مع طبيعتها كالعمل على الحاسوب، مثل مشاغل الخياطة والألبسة، مما يزيد دورها في تكوين الدخل، إضافة إلى تشجيعها على البدء بإنشاء مشاريع صغيرة تقودها بنفسها لتساهم بذلك في بناء الاقتصاد الوطني.

المبحث الثاني: القرض المصغر كأداة للقضاء على البطالة والفقر:

عرفت صناعة التمويل الأصغر والقرض المصغر نموا جيدا في السنوات الأخيرة، وذلك راجع للاهتمام الدولي بهذه الصناعة التي أثبتت كفاءتها وفعاليتها في مكافحة الفقر والبطالة في مختلف الدول، وهذا من خلال إتاحة التمويل للفقراء ومحدودي الدخل الذين يعتبرون من أهم عملائها وهذا ما انتهجته دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا التي قامت بإنشاء عدة مؤسسات تمويلية تقدم خدمات التمويل الأصغر لعملائها الذين أثبتوا جدارتهم وقدرتهم على استرداد هذه القروض من خلال إنشاء مؤسسات مصغرة التي تساهم في التوظيف والزيادة في الإنتاج...

المطلب الأول: القرض المصغر ومحاربة الفقر:

يستهدف الإقراض متناهي الصغير شريحة أفقر الفقراء، وهؤلاء تضيق أمامهم بل وتنعدم فرص الإقراض من البنوك العادية بسبب الضمانات التي تطلبها ومن خلال هذا المطلب سيتم التطرق إلى القرض المصغر ودوره في محاربة الفقر .

[1]– فايز نجار، عبد الستار محمد علي، الريادة وإدارة الأعمال الصغيرة، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2006، ص28.

الفرع الأول: تعريف الفقر:

إن أول الأمور التي تعترضنا عند الحديث عن الفقر هو غياب تعريف محدد ودقيق لمفهوم الفقر، وبالرغم من ذلك فقد حاول علماء الاجتماع والاقتصاديون انجاز تعريف محدود ودقيق لظاهرة الفقر، ويرجع ذلك إلى أن الفقر هو مفهوم نسبي يشتق هذه الصفة من اختلاف وتباين الأطراف الاجتماعية والزمنية وأدوات قياس والخلفية الأساسية لهذه الظاهرة

ولقد حاول البنك الدولي وضع تعريف شامل لهذه الظاهرة مفاده أن "الفقر هو عدم القدرة على تحقيق الحد الأدنى من مستوى المعيشة".[1]

ويعرف الدكتور "عبد الرزاق" الفقر قائلا: " هناك مكونان مهمان لا بد أن يبرزان في أي تعريف لمفهوم الفقر، وهذان المكونان هما: مستوى المعيشة، والحق في الحصول على حد أدنى من المواد.

ومستوى المعيشة يمكن التعبير عنه بالاستهلاك لسلع محددة مثل: الغذاء والملابس أو السكن، التي تتمثل في الحاجات الأساسية للإنسان التي تمسح بتصنيف أي فرد لا يحققها ضمن دائرة الفقر.

أما الحق في الحصول على الحد الأدنى من الموارد، فهو لا يركز على الاستهلاك بقدر تركيزه على الدخل، أي الحق في الحصول على هذه الحاجات أو القدرة على الحصول عليها.[2]

كما يقترح المجلس الأوروبي أحد التعريفات التي ترى أن "الفقر يخص الأشخاص الذين تكون مصادرهم المادية، الثقافية أو الاجتماعية ضيقة إلى حد الاقتصاد من أنماط الحياة المقبولة في الدولة الواحدة التي يعيشون فيها"

ويعلق "دانيال فارحي" عن هذا بقوله إنه على الرغم من هذا الاجتهاد فإن هذا التعريف يبقى عملي خاصة عندما يتلقى الأمر بالتعارض مع تطبيقات الإحصائيين الأوربيين

وتجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من هذا التباين الواضح في إيجاد تعريف واحد لمفهوم الفقر، فإن معظم التعاريف تجتمع –على الأقل–على مفهوم "الحرمان النفسي" لفئة معينة من فئات المجتمع، فالفقير إلى شيء لا

[1]– البنك الدولي: تقرير عن التنمية في العالم مؤسسة الأهرام القاهرة 1990 ص41.

[2]– عبد الرزاق الفارس، الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي مركز الدراسات– الوحدة العربية بيروت الطبعة الأولى– 2001 ص22.

يكون فقيرا إليه إلا إذا كان في حاجة إليه، وهنا تظهر أهمية البعد المادي في تحقيق الحاجات من مأكل وملبس ومسكن ... الخ.[1]

الفرع الثاني: تصنيفات الفقر:

تتعدد تصنيفات الفقر بتعدد المعايير المعتمدة في التصنيف، إلا أن أبرزها يمكن الإشارة إليه في الأنواع التالية:[2]

الفقر المطلق: يعد الفرد فقيرا مطلقا إذا لم يملك الدخل الكاف الذي يمكنه من قبل الحد الأدنى من الغذاء والملبس والسكن وخدمات التعليم والصحة ووسائل المشاركة الاجتماعية، ويتفاوت خط الفقر المطلق بين المجتمعات بسبب التباين الثقافي والاجتماعي ودرجة التطور الاقتصادي والتقني، كما تتفاوت بين بلد وآخر وبين الأقاليم داخل البلد الواحد.

الفقر النسبي: يعد الفرد فقيرا نسبيا إذا قل معدل دخله عن قيمة محدودة في سلم الدخل، وهناك اختلاف على تحديدا هذه القيمة إذا أعدها البعض كنسبة من متوسط الدخل القومي، أو كنسبة من متوسط دخل أفقر 40% من الأسر في المجتمع، ويختلف خط الفقر النسبي عن الفقر المطلق بأنه يتغير مع المتغيرات في تكاليف المعيشة. ومستوى القومي في كل مكان وزمان

الفقر الريفي: ارتبط مفهوم الفقر عبر التاريخ بالمناطق الريفية لذلك يصنفه البعض بأنه ظاهرة ريفية. ويشكل فقراء الريف الغالبية من فقراء العالم ويعتمدون في توفير سبل العيش على الزراعة والصيد وما يتصل بها من خدمات وصناعات صغيرة، ومن أبرز الأسباب التي أدت الى ارتفاع معدلات الفقر في المناطق الريفية افتقارا للأصول الإنتاجية كالأراضي الزراعية ذات النوعية الجيدة وامتداد مياه الري المستدامة والمستقرة وتعرض مناطقهم للجفاف والتصحر والكوارث الطبيعية، فمثلا عن عدم توفر البنية التحتية الأساسية التي تمكنهم من الوصول إلى الأسواق وافتقارهم إلى مصادر الائتمان والخدمات المالية.

الفقر الحضري: ينتشر الفقر الحضري بين سكان الأحياء الصغيرة في المدن والتي تتميز بالازدحام والأحوال الصحية السيئةــ، المياه الملوثة، ويسكن الفقراء الحضر عادة في أحياء أقيمت عشوائيا حول المدن، وغير

[1]- Jean Pier ching Mireille meza find akoto françois, Roubaud: les nouvelles strategies internationals de les lute contre la pouvitied economica Paris 2002, p340.

[2]– مجلة الزراعة والتنمية في الوطن العربي– ديسمبر 2011، الإطار النظري وقياس مؤشراته وتحديد أسبابه في الموقع 22–04–2013. http://www.iraqicp.com.

مصرح بالسكن فيها مما يؤدي إلى الإخلاء الإجباري وخطر الفيضانات والانهيارات الأرضية والتلوث الكيميائي. ومعظم فقرائهم الحضر هم مهاجرين من الريف بحثا عن فرص عمل أو هربا من موجات الجفاف والتصحر أو لشعورهم بعدم الأمان نتيجة الحروب والنزاعات الأهلية، ويعمل معظم فقراء الحضر عادة في أنشطة هامشية غير منظمة لا تمكنهم من امتلاك الموارد المالية الكافية لتحسين أوضاعهم المعيشية. وقد أثبتت معظم الدراسات أن تنفيذ الاستراتيجيات الهادفة إلى تخفيض حدة الفقر في المناطق الريفية تؤدي تلقائيا إلى تشجيع الفقراء الحضر إلى الهجرة المعاكسة للريف، والجدول التالي يبين نسبة الفقراء في عدد من الدول العربية وكذا نسبة فقراء الأرياف من إجمالي الذين يعيشون دون خط الفقر الوطني.

جدول رقم-09- :تصنيف الدول العربية طبقا لكثافة الفقر :

البلد	إجمالي الفقراء (ريف – حضر)		فقراء الريف		% من إجمالي الفقراء
	العدد بالمليون نسمة	%من إجمالي السكان	العدد بالمليون نسمة	%من إجمالي السكان	
الأردن	0,6	14,2	0,16	12	27
تونس	0,6	6	0,2	6	33
الجزائر	7	23	3,7	30	53
السودان	26,4	85	17,6	87	67
ليبيا	4,4	27	3,4	45	77
فسلطين	0,9	32	0,6	55	67
لبنان	0,2	6,1	0,05	12	25
مصر	18,0	26,5	10,8	29	60
المغرب	5,7	19	3,6	27	64
اليمن	6,9	38	5,7	41	83
إجمالي	78,6	35,1	52,1	44,6	66,3

المصدر: رائد فايز، الفرق الريفي في الوطن العربي –دور المنظمة العربية في التنمية الزراعية

من خلال هذا الجدول يمكن تصنيف الدول العربية طبقا لكثافة الفقر الريفي إلى ثلاث مستويات:

الفرع الثالث: دور الإقراض المصغر في محاربة الفقر:

من خلال التعاريف السابقة الذكر لا بد من التفرقة بين فئات الفقر، فهناك فقراء مزمنين Chromic poor وفقراء مؤقتين Hanistory poor وقعوا فقط تحت وطأة الفقر نتيجة صدمة ما. وبالنسبة للفقراء المزمنين من الممكن أيضا التمييز بين أولئك الذين لديهم إعاقة جسمانية أو اجتماعية. الذين سيبقون في مستنقع الفقر إذا لم يحصلوا على المساندة اللازمة، وبين الفئة التي تعيش في الفقر بسبب عدم توافر الفرص لديهم العمل او التملك. أيضا يتم التمييز بالنسبة للفئة الأخيرة، بحسب درجة الفقر بحيث يتم بناءا على مدى بعدهم أو اقترابهم من الحد من الفقر.

فأولئك الذين يبعدون كثيرا أسفل حد الفقر يمثلون ثورة الفقر core poor

وللتعرف على تأثير الاقتراض متناهي الصغر على الحد من الفقر، ينبغي البحث عن إثباتات في ثلاثة مجالات على وجه الدقة:[1]

-المدى الذي ساهمت به القروض في إحداث تغييرا مستمرا فيما يخص انتشال المقترضين من الفقر على نحو دائم.

-ما إذا كانت تلك القروض تصل إلى فئة الأوفر حضا بين الفقراء، تاركة الفئات الأقل حضا "الفقراء المدقعين" على حالهم دون تغيير

-إلى أي مدى تعد تلك القروض وسيلة رشيدة "اعتبارات التكلفة" لتوليد الدخل لدى الفقراء ويحدد بنك جرامين عشرة مؤشرات رسمية لتحديد مستوى الفقر، ويجري طاقم البنك كل عام تقييما لمدى التحسن في المستوى الاجتماعي والاقتصادي للمقترضين/المقترضات باستخدام مؤشرات عشرة، بحيث يعد المقترض قد نجح في الخروج من الفقر المدقع إذا نجح في تحقيق تلك المؤشرات:

-نجد أن القروض متناهية الصغر تستهدف تمكين تلك الفئات المستضعفة بشكل عام، فهناك قناعة بأن الفقراء سيتمكنون من خلال حصولهم على التمويل اللازم في زيادة دخولهم وخلق فرص توظيف جدية، ومن ثم ينجحون في إنقاذ أنفسهم من دائرة الفقر.

-هدف آخر يمكن تحقيقه من خلال القروض متناهية الصغر يتمثل في كونها وسيلة للحد من عدم المساواة بين طبقات المجتمع، حيث استطاعت إحدى الدراسات التطبيقية إثبات العلاقة بين الحصول على القروض متناهية الصغر وتقليل الفجوة بين الأغنياء والفقراء في المجتمع.

-كما تشير الدراسات عن نتيجة أخرى هامة للإقراض، حيث وجد أنه بعد مرور 20 عاما على التطبيق- أضحت تلك وسيلة هامة للحد من الأمية حيث أن التصرف الأول للفئات المستهدفة هو إرسال أولادهم للتعليم في المدارس.

[1]- عالية عبد الحميد عارف- إدارة القروض متناهية الصغر الآليات والأهداف والتحديات- المجلة العربية للإدارة، مج29 ع1- يونيو (حزيران) 2009، ص166.

-باستطاعة التمويل الأصغر مساعدة المجتمعات المحلية على زيادة دخولهم وتنمية مشاريعهم وبالتالي الحد من نسبة تأثرهم بالصدمات الخارجية، وبذلك يمكن اعتبار التمويل الأصغر وسيلة فعالة من وسائل تمكين الفقراء، وبخاصة النساء من الاعتماد على النفس وإحداث التغيير الاقتصادي الإيجابي، في بنغلاديش مثلا مقترضي جرامين أن نسبة 5% من المقترضين سنويا يخرجون من دائرة الفقر.[1]

تمكين المرأة:[2]

تحاول الكثير من النساء في العالم محاربة الفقر من خلال عمليات التوظف الذاتي، وهذا يستلزم خلق مشروعات بحاجة إلى تمويل بنكي، وتمكن المشكلة في أنه وعلى مستوى العالم تستطيع النسوة الوصول إلى 3% من القروض البنكية.

وكوسيلة لمواجهة الاضطهاد الموجه ضد المقترضات، ثم تأسيس البنك الدولي للنساء NWB عام 1979، ولتسهيل حصول النساء على القروض تبين NWB مشروعا أطلق عليه "أعطوا النساء قرضا"

Give women credit وفي سبتمبر 2000 تبنى البنك الدولي للنساء NWB مشروعا آخر أطلق عليه "قروض متناهية الصغر بالضمانات" « micro-credit without collaterals »

ورغم أن هذا البرنامج لم يكن محصورا على النساء، إلا أن النسبة الأكبر ممن استفدن منه كانت من النساء اللواتي لا عمل لهن، أو المهاجرات، أو ممن هن اكبر من 45 عاما. وقد تم تمويل 60%من هذا المشروع من قبل الاستثمار الأوروبي هو 20% من قبل المؤسسة الرسمية الاسبانية للقروض IGO ونسبة 20%من البنوك الاسبانية، وخلال تلك الفترة أيضا ظهرت حركات أخرى تنادي بإعطاء دور أكبر للنساء في الحصول على قروض متناهية الصغر، ومن أمثلتها " المبادرة النسائية للتوظيف الذاتي " عام 1988 تحت رعاية مؤسسة المرأة women's foundation في سان فرانسيسكو .

ويمكن التعرف على علاقة إدارة القروض بتحقيق التمكين للمرأة، من خلال الإجابة عن التساؤلات التالية:[3]

- من المتحكم في الأسرة في عملية القرار بخصوص أوجه التصرف في القرض؟
- من الذي يدير المشروع الذي تم إقامته باستخدام القرض؟

---

[1]- شراة ريف لخدمات التمويل الصغير، ريف لخدمات التمويل الصغير ... خدمات مالية في متناول الجميع فلسطين 2010، ص30.

[2]- د. عالية عبد الحميد عارف (مرجع سابق الذكر) ص168-169.

[3]- د. عالية عبد الحميد عارف (مرجع سابق الذكر) ص 170-171.

- من المتحكم في شراء مدخلات تلك المشروعات وتسويق منتجاتها؟
- من المتحكم في الدخل المتولد؟

وبالتالي فلا بد من تبني استراتيجيات من أجل المساندة أكبر لتمكين المرأة وإحداث تغيير في موازين القوى بين الجنسين (الرجل والمرأة)، ويمكن الإشارة في هذا الصدد إلى مجموعة من العوامل التي من شأنها أن تزيد سيطرة المرأة على إدارة قرضها وأنشطتها المدرة للدخل، وهي فيما يلي:

1-الالتزام بتحقيق المساواة للمرأة وحقوق المرأة من قبل منظمات المجتمع المدني العاملة على المستوى المحلي.

2-تحقيق الرقابة اللصيقة من قبل منظمات المجتمع المدني في جميع مراحل الحصول على تشغيل القروض لتحقيق قد أكبر من سيطرة المقترضات على قروضهن.

3-تبني المؤسسات الإقراض لمناهج تعليمية من شانها التأكيد على حقوق المرأة

4-تبني أنواع التدريب الفني من شانها التأكيد على قدرتها على إدارة أي نشاط اقتصادي وتسويقه

5-توجيه المزيد من الاستثمارات لأنشطة من شأنها تغيير توجهاتها وسلوكيات الرجل تجاه المرأة

المطلب الثاني: القرض المصغر ومحاربة البطالة :

يعتبر مفهوم البطالة من المفاهيم التي أخذت أهمية كبرى في المجتمعات المعاصرة من حيث البحث والتحليل، لذا استحدثت موضوع البطالة بشكل رئيسي على عناية أصحاب القرارات السياسية، وكذلك على اهتمام الباحثين في المجال الاجتماعي والاقتصادي، لذا فإن المفاهيم الأساسية المتعلقة بموضوع البطالة في مهنة الدراسة والمتعلقة بالوطن العربي والجزائر خاصة، سيتم من خلال النقاط التالية:

الفرع الأول: تعريف البطالة وأنواعها:

تعد البطالة من أخطر وأكبر المشاكل التي تهدد استقرار الأمم والدول، وتختلف حدتها من دولة لأخرى ومن مجتمع لآخر، فالبطالة تشكل السبب الرئيسي لمعظم الأمراض الاجتماعية وتمثل تهديدا واضحا على استقرار السياسي.

أولا: تعريف البطالة: إن أي شخص يتعرض لهذا المصطلح يقر بإمكانية تعريف البطالة على أنها "عدم امتهان أي مهنة".[1]

وفي حقيقة الأمر أن هذا التعريف غير واضح وغير كامل إذ لا بد من إعطاء هذه الظاهرة حجمها الاقتصادي وبعيدا عن التأويلات الشخصية

في التعريف الشاسع للبطالة الذي أوصت به منظمة العمل الدولية والذي ينص على أن "العاطل عن العمل هو ذلك الفرد الذي يكون فوق سن معينة بلا عمل وهو قادر على العمل وراغب فيه، ويبحث عنه عند مستوى أجر سائد لكنه لا يجده".[2]

بإثراء التعريف السابق يمكن أن نحدد الحالات التي لا يمكن أن يعتبر فيها الأفراد عاطلين عن العمل فيما يلي:[3]

-العمال المحيطين: وهم الذين في حالة بطالة فعلية ويرغبون في العمل، ولكنهم لم يحصلوا عليه ويأسوا من كثرة ما بحثوا عنه لذا فقد تخلوا عن البحث عن عمل. ويكون عددهم كبير خاصة في فترات الكساد الدوري

-الأفراد الذين يعملون مدة أقل من وقت العمل الكامل وهم يعملون بعض الوقت دون إرادتهم، في حين أن بإمكانهم العمل كامل الوقت

-العمال الذين لهم وظائف ولكنهم أثناء عملية إحصاء البطالة تتغيب بصفة مؤقتة لسبب من الأسباب كالمرض، العطل وغيرها من الأسباب

-العمال الذين يعملون أعمالا إضافية غير مستقرة ذات دخول منخفضة، وهم يعملون بعض الوقت دون إرادتهم، في حين أنه بإمكانهم العمل كامل الوقت

-العمال الذين لديهم وظائف ولكنهم أثناء عملية إحصاء البطالة تتغيب بصفة مؤقتة لسبب من الأسباب كالمرض، العطل وغيرها من الأسباب.

---

[1]- سوزان حسين أبو العينين، الفقر في الدول العربية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجار، العدد الرابع، كلية التجارة جامعة عين شمس القاهرة، 2004، ص115.

[2]- ياسر محمد جاد الله محمود، العولمة والفقر في مصر، ملتقى دولي: قضايا العولمة وتأثيرها على الدول النامية الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، القاهرة 2006، ص7.

[3]- ياسر محمد جاد (مرجع سابق الذكر).

-العمال الذين يعملون أعمالا إضافية غير مستقرة ذات دخول منخفضة، وهم يعملون لحساب أنفسهم

-الأطفال، المرض، العجزة، كبار السن، والذين أحيلوا على التقاعد

-الأشخاص القادرين على العمل، لا يعملون ، والذين بصدد تنمية مهارتهم

-الأشخاص المالكين للثروة والمال القادرين عن العمل ولكنهم لا يبحثون عنه

-الأشخاص العاملين بأجور معينة وهم دائمي البحث عن أعمال أخرى أفضل. وعليه تبين أنه ليس كل من لا يعمل عاطل، وفي ذات الوقت ليس كل من يبحث عهن عمل يعد ضمن دائرة العاطلين

ثانيا: أنواع البطالة:[1]

لن تعد البطالة في تعريفاتها ومفهومها الاقتصادي يقتصر فقط على تعريف العاطل عن العمل هو الشخص الفاقد للعمل بل تجاوز مفهوم البطالة إلى مستويات أوسع وأكثر شمولية بحيث تم تصنيف أنواع جديدة من البطالة وإدخالها ضمن تعريفات البطالة ولكي نتعرف على أشكال البطالة ارتأينا أن نلقي الضوء على البطالة بجميع أنواعها وهي تصنف كالآتي:

1-البطالة الاحتكاكية Frictional unemployment:

وهي عبارة عن التوقف المؤقت عن العمل وذلك بسبب الانتقال من وظيفة لأخرى أو التوقف المؤقت للبحث عن وظيفة أخرى أو في سبيل الدراسة وهكذا

2-البطالة الهيكلية structural unemployment:

وهي البطالة الناجمة عن تحول الاقتصاد من طبيعة إنتاجية معينة إلى أخرى. فتحول الاقتصاد الكويتي مثلا إلى اقتصاد نفطي أدى إلى فقدان الكثير من التجارة لوظائفهم البسيطة وبصورة شبه دائمة. إلا أن مثل هذا النوع من البطالة يمكن التغلب عليه عن طريق اكتساب المهارات الإنتاجية المطلوبة على مستلزمات الطبيعية الإنتاجية للاقتصاد.

[1]- موسى عبد الله، البطالة بين أرقام العولمة والحل الشامل، مجلة النبأ، العدد 36، السنة الخامسة.

3-البطالة الدورية cyclical unemployment :

وهي البطالة الناجمة عن تقلب الطلب الكلي في الاقتصاد حيث يواجه الاقتصاد فترات من انخفاض الطلب الكلي مما يؤدي إلى فقدان جزء من القوة العاملة لوظائفها وبالتالي ارتفاع نسبة البطالة في الاقتصاد إلا أن هذه النسبة تبدأ بالانخفاض عندما يبدأ الطلب الكلي بالارتفاع مجددا

4-البطالة الموسمية seasonal unemployment:

وهي البطالة الناجمة عن انخفاض الطلب الكلي في بعض القطاعات الاقتصادية (وليس الاقتصاد ككل) فقد تشهد بعض القطاعات الاقتصادية (كقطاع السياحة مثلا أو الزراعة أو الصيد) فترات من الكساد مما يؤدي إلى فقدان العاملين في هذه القطاعات إلى وظائفهم مؤقتا

5-البطالة المقنعة disguised unemployment :

لا يعني هذا النوع من البطالة وجود قوة عاملة عاطلة بل هي الحالة التي يمكن فيها الاستغناء عن حجم معين من البطالة دون التأثير على العملية الإنتاجية حيث يوجد هناك نوع من تكديس القوة العاملة في قطاع معين وغالبا ما تتقاضى في هذه العملية أجورا أعلى من حجم مساهمتها في العملية الإنتاجية

6-البطالة السلوكية behaviour unemployment :

وهي البطالة الناجمة عن إحجام رفض القوة العاملة عن المشاركة في العملية الإنتاجية وانخراط في وظائف معينة بسبب النظرة الاجتماعية لهذه الوظائف

7-البطالة المستوردة imported unemployment :

وهي البطالة التي تواجه جزء من القوة العاملة المحلية في قطاع معين بسبب انفراد او إحلال العمالة الغير المحلية في هذا القطاع. وقد يواجه الاقتصاد هذا النوع من البطالة حال انخفاض الطلب على سلعة معينة مقابل ارتفاع الطلب على سلعة مستوردة.

الفرع الثاني: أسباب ظهور البطالة[1]

تختلف أسباب حدوث ظاهرة البطالة من مجتمع لآخر ومن بلد لآخر وفيما يلي نذكر أهم الدوافع المؤدية إلى البطالة في النقاط التالية:

أولا. الأسباب الاقتصادية:

تتلخص الأسباب الاقتصادية لظهور البطالة في النقاط التالية:

1. عدم كفاية الطلب الفعال:

إن ضعف القدرة الشرائية الناتجة عن ضعف الدخل تجعل الطلب الفعال غير كاف وهو ما ينعكس على نقص الإنتاج لضعف حجم الاستثمار مما يؤدي إلى انخفاض معدلات الربح عند المستثمرين فيقل بذلك الطلب على السلع الإنتاجية مما يقلل من الاستغلال الأمثل للطاقات المتاحة وبالتالي الابتعاد عن مستوى التشغيل.

2.الاعتماد على كثافة رأس المال:

إن اعتماد الكثير من الدول على تقنيات مكثفة لرأس المال في تنمية النشاط الاقتصادي لها نتائج مباشرة في إحداث حالة بطالة

3.الركود الاقتصادي:

يعرف الركود الاقتصادي على أنه الحالة التي يكون فيها الطلب عاجزًا عن امتصاص ما هو معروض من الإنتاج، مما يؤثر على شريحة هامة من العمال على البطالة.

إضافة إلى ما سبق هناك أسباب أخرى نذكرها في النقاط التالية:

- تفاقم آثار الثورة العلمية والتكنولوجية على العمالة حيث الفنون الإنتاجية المكثفة لرأس؛
- المال محل العمل الإنساني في كثير من قطاعات الاقتصاد القومي ومن ثم انخفاض الطلب على العنصر

[1]– بولبعير جهيدة و آخرون،البطالة و التشغيل والتشغيل في ظل الإصلاحات الاقتصادية الجزائرية ، مذكـــرة مكملة لنيل شهادة الليسانس ل.م.د في علوم التسيير تخصص مالية ،المركز الجامعي ميلة2011 –2012 ص5، 6،7

البشري؛

- انتقال عدد من الصناعات الموجودة بالبلاد الرأسمالية إلى الدول النامية من خلال الشركات المتعددة الجنسيات للاستفادة من العمالة الرخيصة في البلاد مما يؤثر سلبا على أوضاع العمالة المحلية في هذه الدول الرأسمالية؛
- لجوء الكثير من الحكومات الرأسمالية إلى انتهاج سياسات انكماشية بحيث يتم تقليص الإنفاق العام الجاري للاستثمار في مختلف المجالات ومن نتيجة هذه السياسات انخفاض الطلب على العمالة.

ثانياً:الأسباب الاجتماعية :

تتمثل الأسباب الاجتماعية لظهور حالات البطالة في النقاط التالية:

1. ارتفاع معدلات النمو السكاني:

إن ارتفاع عدد السكان وتزايدهم بشكل مستمر دون القدرة على إستثمارهم في عملية الإنتاج يؤدي بشكل عام إلى تفاقم مشكلة البطالة.

2. التغيير الحادث في القيم السائدة:

نلاحظ أن أغلب الشباب ينظرون إلى الأعمال اليدوية على أنها أعمال تقليدية تخص الكبار والمتقاعدين وأنها لا تليق بهم وبمؤهلاتهم سواء العلمية أو العملية خاصة خريجي المعاهد و الجامعات وهو ما من شأنه زيادة حجم العاطلين عن العمل.

ثالثًا: الأسباب السياسية:

يمكن القول في الوقت الراهن أن الحقوق والحريات العامة التقليدية لم تعد كافية للحكم على ديمقراطية النظام السياسي ويضاف إلى ذلك معايير اقتصادية واجتماعية كثيرة في هذا المجال، فوجود البطالة وآثارها من شأنه أن يخل بهذه المعايير التي أحرجت الكثير من الحكومات.

الفرع الثالث: دور التمويل الأصغر في الحد من البطالة :

يعتبر قطاع التمويل الأصغر أداة فعالة للتنمية الاقتصادية تهدف إلى الحد من الفقر و البطالة في المجتمع، وبما أن أصحاب الدخل المحدود يعانون من قلة الخدمات المالية بسبب الاستراتيجيات التقليدية للبنوك، فهذا القطاع يوفر خدمات مالية أساسية لشريحة واسعة من أصحاب المشاريع بالقليل من الضمانات وشروط الائتمان أو بدونها لتتلاءم ومقدرتهم الاقتصادية البسيطة وهذه المقدرة تؤهلهم للحصول على خدمات

مالية من البنوك، بحيث يتم تمويل مشاريع صغيرة توظف عشرة عمال بأقل شروط وبضمانات بسيطة سعيا لتنميتهم وتطويرهم. [1]

تكمن أهمية قطاع التمويل الأصغر في:

- باستطاعة التمويل الأصغر مساعدة المجتمعات المحلية على زيادة دخولهم وتنمية مشاريعهم وبالتالي الحد من نسبة تأثرهم بالصدمات الخارجية وبذلك يمكن اعتبار التمويل الأصغر وسيلة فعالة من وسائل تمكين الفقراء وبخاصة النساء من الاعتماد على النفس وإحداث التغيير الاقتصادي الايجابي، ففي بنغلاديش مثلا أن مقترضي جرامين إن نسبة 5% من المقترضين سنويا يخرجون من دائرة الفقر. [2]
- المساهمة في خلق وظائف جديدة، وبالتالي الخروج من أزمة البطالة التي كانوا يعانون منها . [3]
- إن الدخل الذي يدره احد المشاريع لا يساعد فقط على تطوير هذا المشروع بذاته، بل ويساعد أيضا على تنويع مصادر دخل الأسرة بأكملها مما ينعكس على أمور أخرى حيوية مثل ضمان الأمن الغذائي وتربية الأطفال وتعليمهم.
- إن توفير التمويل المناسب للمشروعات متناهية الصغر في الدول النامية يؤدي الى زيادة مستويات معيشة الفقراء وارتفاع معدلات الأمن الغذائي كما يؤدي إلى التطور المستدام للاقتصاد القومي. [4]
- للتمويل الأصغر اثر كبير على المشاريع الصغيرة وهذا ما أثبتته الدراسات ، وأوضحت أن التمويل متناهي الصغر لا يدعم المشروعات القائمة بشكل حصري، وإنما يمكنه أن يسهم في خلق أنشطة اقتصادية جديدة.
- كما أن للتمويل الأصغر أثرا على النشاط الاقتصادي، وله أثره على مجموعة مؤشرات والتي تتمثل في: الزيادة في الإيراد الشهري ، الزيادة في الاستثمارات، و مستوى التوظيف (التشغيل).

---

[1]– الشبكة الفلسطينية للاقراض الصغير ومتناهي الصغر،" دور الاقراض الصغير والمتناهي الصغر في دعم التنمية الاقتصادية، 2003، ص 05.

[2] – شرآة ريف لخدمات التمويل الصغير، ريف لخدمات التمويل الصغير ..... خدمات مالية في متناول الجميع، فلسطين، 2010، ص 30.

[3]– Lqbal, Farouk and Riad, 'Commercial Banking and Microfinance in Egypt: National Bank for Development', World Bank 2004.

[4] - Source: Quoted by Chapra, M. Umer, "Economic Development in Muslim Countries: A Strategy for Development in the Light of Islamic Technique", Al-Azhar University, Cairo, Egypt, September 1988

- قد كان للتمويل الأصغر على المشاريع الصغير اثر كبير على مستوى التوظيف ، وهذا بامتصاص البطالة وخلق فرص عمل جديدة وبالتالي الزيادة في الإنتاج والدخل القومي.

المبحث الثالث: الإقراض والتنمية المحلية:

تعتمد التنمية المحلية بالدرجة الأولى على التمويل المحلي لإحداث زيادات في مستويات التنمية المحلية ذلك أنها تنطلق من القاعدة الشعبية العريضة فتعبر عن احتياجاتها الفعلية إلى مختلف المشروعات وتوجه الجهود الحكومية إلى إحقاق المشروعات التنموية الضرورية للمحليات و ذلك من خلال مايلي:

المطلب الأول: تعريف التنمية المحلية والتمويل المحلي:

يرتبط مفهوم التنمية المحلية على مستوى المحليات بضرورة وجود هيكل تمويل محلي يؤدي إلى تعظيم معدلات التنمية المحلية في جميع المجالات الاقتصادية والسياسية

الفرع الأول: تعريف التنمية المحلية (Local Development) :

إذا كانت جهود الدولة تمثل عاملا مهما لتحقيق التنمية المحلية فإن جهود الذاتية ومن خلال المنتخبين المحليين والمشاركة للمواطنين لا تقل أهمية عن ذلك، فعرفت التنمية المحلية بأنها العملية التي من خلالها يمكن التعاون الفعال بين جهود المواطنين وجهود السلطات العمومية المحلية أو ما مثله في (الدولة)، للارتفاع بمستويات التجمعات المحلية، والوحدات اقتصاديا واجتماعيا ثقافيا وحضريا من منضور تحسين نوعية الحياة في منظومة شاملة وتكوينية ومتكاملة.[1] ويعرفها محي الدين صابر بأنها: " مفهوم حديث لأسلوب العمل الاجتماعي والاقتصادي في مناطق محددة يقوم على أسس وقواعد من مناهج العلوم الاجتماعية والاقتصادية، وهذا الأسلوب يقوم على إحداث حضاري في طريقة التفكير والعمل والحياة عن طريق إثارة وعلى البيئة المحلية وأن يكون ذلك الوعي قائما على أساس المشاركة في التفكير والإعداد والتنفيذ من جانب أعضاء الهيئة المحلية جميعها في كل المستويات عمليا وإداريا.[2]

[1]– عبد المطلب عبد الحميد، التمويل المحلي والتنمية المحلية، الدار الجامعية الإسكندرية، 2001، ص13.

[2]– كمال التابعي تغريب العالم الثالث دراسة نقدية في علم الاجتماع التنمية القاهرة دار المعارف، 1993، ص23.

وهناك من يرى بأنها حركة تهدف إلى تحسين الأحوال المعيشية للمجتمع في مجمله على أساس المشاركة الايجابية لهذا المجتمع وبناء على مبادرة المجتمع إن أمكن ذلك، فإذا لم تظهر المبادرة تلقائيا تكون الاستعانة بالوسائل المنهجية لبعثها وانتشارها بطريقة تضمن لنا استجابة حماسية فعالية لهذه الحركة.[1]

وعند التطرق إلى التنمية المحلية فإنه لا يفوتنا التعرج إلى التنمية المستلمة التي تعتبر أحد أهم الركائز الأساسية في مجال ترسيخ التنمية المحلية، ممثلة في تنمية القدرات والإمكانيات المادية والبشرية ودعمها مما يتماشى وتكورها من حيث التميز والإبداع.

الفرع الثاني: تعريف التمويل المحلي:

يعرف التمويل المحلي بأنه كل الموارد المالية المتاحة والتي يمكن توفيرها من مصادر مختلفة لتمويل التنمية المحلية على مستوى الجماعات المحلية بصورة تحقق أكبر معدلات التنمية عبر الزمن، وتعظم استقلالية الجماعات المحلية عن السلطة المركزية في تحقيق تنمية محلية منشودة.[2] من خلال هذا التعريف تتضح العلاقة الطردية بين التنمية المحلية والتمويل المحلي فكلما زاد التمويل المحلي زادت معدلات التنمية هذا من جهة، وكلما زاد التمويل المحلي زادت درجة استقلالية الإدارة المحلية من جهة ثانية، وبالتالي يمكن أن يلاحظ من هذه العلاقة الطردية أن التمويل المحلي الذاتي قد تقاس به درجة الاستقلالية المالية.

المطلب الثاني: مدى حاجة التنمية المحلية للتمويل المحلي:[3]

لكي تحقق التنمية المحلية بمعدلات مرتفعة وبأفضل صورة ممكنة فإنها تمون بالضرورة بحاجة إلى تدفقات للموارد المالية بشكل مستمر ومتزايد في نفس الوقت، وهذا يرجع إلى عدة عوامل:

– أن توافر الموارد المالية يعتمد أساسا على العنصر المالي ذو الأهمية البالغة في اتخاذ القرارات اللازمة لتنمية المجتمعات المحلية.

–ارتفاع تكلفة تقديم الخدمات وإقامة المشروعات التنمية المحلية.

[1]– رشيد أحمد عبد اللطيف، أساليب تخطيط للتنمية، المكتبة الجامعية 2002، ص19.

[2]– عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق الذكر، ص23.

[3]– المرجع نفسه.

-تزايد الاتجاه إلى الاعتماد الذاتي في تمويل التنمية المحلية، إذ أن نجاح الإدارة المالية المحلية في أداء جورها في تعبئة المزيد من الموارد المحلية والتقليل من حجم الإعانات الحكومية، يدفع المواطنين المحليين إلى كسب الثقة وبالتالي التطلع إلى المزيد من المساهمة في تمويل احتياجاتهم.

-تزايد الحاجة إلى الإسراع بمعدلات التنمية المحلية.

ومن هنا يمكن القول بأن التمويل المحلي له دور فعال في تقوية تحويل التنمية المحلية ثم خلق تواعد وروابط بين المواطنين المحليين من أجل النهوض باقتصادياتهم وهذا عن طريق التكفلات أو العمل الفردي.

المطلب الثالث: دور الإقراض المصغر في تمويل التنمية المحلية:

بالإضافة إلى الأنشطة التي تقوم بها الوزارة المختصة في القطاع والهيئات التابعة لها هناك هيئات حكومية ومؤسسات متخصصة تقوم بدور فعال في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومنها:

الفرع الأول: وكالة ترقية ودعم الاستثمارات APSI والوكالة الوطنية لتنمية الاستثمارANDI:

أولا: وكالة ترقية ودعم الاستثمارات:[1]

وقد أنشئت كهيئة حكومية تحت إشراف رئيس الحكومة بموجب قانون الاستثمار الصادر في 1993 وهي مكلفة بمساعدة أصحاب المشاريع لإكمال المنظومة الإجرائية المتعلقة بإقامة استثماراتهم من خلال إنشاء شباك موحد ووحيد يضم الإدارات والمصالح المعنية، وإقامة المشروعات وذلك بغية تقليص آجال الإجراءات الإدارية والقانونية لإقامة المشروعات بحيث لا تتجاوز 60 يوم.

-لقد ساهمت الوكالة منذ نشأتها في تنمية الاستثمارات في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ورغم الحوصلة النهائية فإن الأرقام تبرز أهمية الدور الذي قامت به، فقد بلغت تعهدات الاستثمار لدى الوكالة حوالي 44,33 مليار دينار جزائري بعدد مشاريع يفوق 43200 مشروع يتوقع أن تساهم في إنشاء 1,6 مليون منصب شغل وأغلبية المشاريع الجديدة تمثل 81% من الاستثمار وتلك المتعلقة بالتجديد والتوسيع تقدر بـــــ 18% من الإجمالي وتحتل المشاريع الصناعية المرتبة الأولى بنسبة 37% من مجموع المشاريع و45% من التكلفة الاستثمارية الكلية و40% من حجم العمالة المتوقعة يليها قطاع النقل المرتبة الثانية من حيث المشاريع بنسبة 22% بينما من حيث تكاليف الاستثمار حجم التشغيل فإن قطاع الأشغال العمومية والبناء في المرتبة الثانية.

[1]- المرسوم 93/12 الصادر في 1993/10/05.

ولقد تطورت كذلك مشاريع الشركة المصرح بها حيث قدرت بـــ 397 مشروع خلال الفترة المذكورة بقيمة إجمالية تصل إلى 164 مليار دينار جزائري ويتوقع إنشاء 47000 منصب شغل بعد إنجازها

ثانيا: الوكالة الوطنية لتنمية الاستثمار ANDI والهيئات المكملة لها:

نظرا لبعض الصعوبات التي تعترض أصحاب المشاريع الاستثمارية ومن أجل تجاوزها ومحاولة استقطاب وتوظيف الاستثمارات الوطنية والأجنبية فقد أنشات الدولة الوكالة الوطنية لتنمية الاستثمارات سنة 2001 بموجب المرسوم رقم 01/03 المتعلق بتنمية الاستثمار، وهي مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وتهدف لتقليص آجال منح التراخيص اللازمة إلى 30 يوم، بدلا من 60 يوم في الوكالة السابقة التي حلت محلها، ومهام هذه الوكالة تتمثل في:[1]

- استقبال وإعلام ومساعدة المستثمرين الوطنيين والأجانب

- تسهيل الإجراءات المتعلقة بإقامة المشاريع من خدمات الشباك الموحد الذي يضم جميع المصالح الإدارية ذات العلاقة بالاستثمار

- منح الامتيازات المرتبطة بالاستثمار

- تسيير صندوق دعم الاستثمارات

- ضمان التزام المستثمرين لدفاتر الشروط المتعلقة بالاستثمارات

الفرع الثاني: دعم وترقية الاستثمارات المحلية (CALPI) ووكالة التنمية الاجتماعية

أولا: لجان دعم وترقية الاستثمارات المحلية:[2]

أنشئت سنة 1994، وهي لجان على مستوى محليات مكلفة بتوفير الإعلام الكافي للمستثمرين حول الأراضي والمواقع لإقامة المشروعات وتقدم القرارات المتعلقة لتخصيص الأراضي لأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

[1]- Guide de l'investissement et de l'investisseur, 2002/2004, p21.

[2]- صالحي صالح- أساليب تنمية المشروعات المصغرة والصغيرة في الاقتصاد الجزائر- مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير- جامعة فرحات عباس- الجزائر- فرحات عباس- سطيف الجزائر- العدد 3- 2004، ص37.

وحسب معطيات وزارة الداخلية والجماعات المحلية فقد بلغت المشاريع التي صادقت عليها وخصصت لها قطع أراضي منذ سنة 1994 إلى غاية سبتمبر 1999 حوالي 13000 مشروع ويتوقع أن تستقطب حوالي 311 ألف عامل بعد إنجازها موزعة على معظم الفروع بالقطاعات الاقتصادية، وقد كان توزيع تلك التي أنجزت فعلا في نهاية 1999 (حوالي 500 مشروع) على الأنشطة التالية:

جدول رقم-10- :توزيع المشاريع المنجزة علي الأنشطة الاقتصادية

الصناعات	%25
الفلاحة	%08
السياحة والصناعات التقليدية	%03
البناء والأشغال العمومية	%38
تجارة	%10
خدمات أخرى	%15

المصدر:

35 ministère de la PME /PMI, années globales sur le secteur de la PME p9

ثانيا: وكالة التنمية الاجتماعية:[1]

وهي مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، أنشئت سنة 1994 وهي تحت الإشراف المباشر لرئيس الحكومة تسعى لتقديم قروض مصغرة للتخفيف من أشكال الفقر والحرمان. ومن أهم وظائفها نذكر:

-ترقية وتمويل الأنشطة ذات المنفعة الاقتصادية والاجتماعية التي تتضمن استخداما كثيف للعمالة.

-تطوير وتنمية المشروعات المصغرة والصغيرة والفردية عن طريق القروض المصغرة الذي يمكن من توفير العتاد والأدوات أو المواد الأولية لممارسة بعض الحرف والمهن لتشجيع العمل الحر، وتطوير الحرف الصغيرة والأعمال المنزلية والصناعات التقليدية للتقليل من الفقر وتحسين مستويات المعيشة.

[1]- صالحي صالح، مرجع سابق الذكر، ص38.

وقد مساهمتها محدودة في مجال مكافحة الفقر عن طريق تطوير بعض الأنشطة الاستثمارية الصغيرة والمتوسطة.

الفرع الثالث: صناديق الدعم:[1]

تساهم الدولة على مختلف المستويات بتقديم الدعم للمشروعات الاقتصادية بأشكال مختلفة وضمن القطاعات وأنشطة متعددة ومن بين أهم تلك الصناديق نذكر:

- الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب.
- الصندوق الخاص بتخفيض الفوائد.
- الصندوق الوطني للتنظيم والتنمية.
- الصندوق الوطني لتطوير الصيد وتربية المائيات.
- صندوق دعم الاستثمارات.
- صندوق ترقية التنافسية الصناعية.
- صندوق الشراكة.
- الصندوق الوطني للتهيئة العمرانية
- الصندوق الخاص باستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز
- الصندوق الوطني لدعم القرض المصغر
- إضافة على بعض صناديق الضمان الخاصة بالمؤسسات وبالقروض.

[1]– صالحي صالح، مرجع سابق الذكر، ص39.

خاتمة الفصل الثاني:

يمتاز القرض المصغر بالنمو الهائل في السنوات الأخيرة وذلك لاهتمام مختلف الدول بهذا النوع من التمويل نظرا لما حققه في مجال مكافحة الفقر والبطالة على مر السنوات الماضية، وقد اهتمت الدول التي لازالت تعاني من مشكلة البطالة بصناعة التمويل الأصغر من خلال إنشاء عدة مؤسسات تمويلية قصد تمويل الفقراء ومحدودي الدخل على إنشاء مؤسسات مصغرة التي لها دور كبير في خلق الوظائف والمساهمة في النمو الاقتصادي وزيادة الإنتاجية، وهذا ما أثبتته عدة دراسات اقتصادية، وقد قامت مؤسسات التمويل الأصغر على تمويل عدد كبير من الأفراد، حيث عرف عدد العملاء وإجمالي القروض نموا كبيرا، وقد ساهمت هذه الصناعة في إخراج العديد من العملاء من شبح الفقر وأزمة البطالة التي كانت تؤرقهم، ومساهمتهم في خلق وظائف عمل جديدة قصد توظيف العاطلين الآخرين الذين لم يسعفهم الحظ في الحصول على تمويل اصغر من المؤسسات التمويلية .

الفصل الثالث

الفصل الثالث:دراسة تطبيقية عن الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

مقدمة الفصل:

الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر نظام عمل تمت إقامته سنة 1999 كأداة لمحاربة البطالة والفقر، ذلك الذي تقوم به الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، وهي تستهدف بدون حدود عمرية الأشخاص الذين لديهم إرادة لإنشاء نشاط ولا يملكون الأموال الضرورية لذلك، وقد تبين ذلك خلال الملتقى الدولي الذي نظم في ديسمبر 2002 حول موضوع "تجربة القرض المصغر في الجزائر" وبناء على توصيات المقدمة خلال هذا التجمع الذي ضم عددا معتبرا من الخبراء في مجال التمويل المصغر، تم إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بموجب للمرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 22 جانفي 2004.

المبحث الأول: نظرة كاملة عن ANGEM :

هي آلية تم إقامتها سنة 1999 كأداة لمحاربة البطالة والفقر تقوم بتسييرها الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ،و هي تستهدف بدون حدود عمرية

و قد تبين من خلال الملتقى الدولي الذي نظم في ديسمبر 2002 حول موضوع **تجربة القرض المصغر في الجزائر** و بناءا على التوصيات المقدمة خلال هذا التجمع الذي ظم عددا معتبرا من الخبراء في مجال التمويل المصغر .

المطلب الأول: نشأة الوكالة:

تم إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 22 جانفي 2004 المعدل، وهي وكالة ذات طابع خاص تتمثل في شبكة لا مركزية تضم 49 تنسيقية ولائية (منها تنسيقيتين بالجزائر العاصمة)، موزعة عبر كافة أرجاء الوطن، وهي مدعمة بخلايا المرافقة على مستوى الدوائر. وبالتالي يعتبر جهاز القرض المصغر برنامجا يعتمد على السياسة الاجتماعية الهادفة إلى مكافحة البطالة والأوضاع المتردية للمجتمع وهو موجه إلى أشخاص بدون عمل، لكنهم قادرون على القيام بنشاط معيشي مصغر بواسطة دعم مالي قليل وبشروط مرنة ومريحة، وعلى هذا يعتمد هذا الجهاز على منح قروض (إذا كانت سلفه ثلاثية وهي أغلب القروض تكون بالتعاون مع البنك أما الحالة الخاصة وهو قرض بدون فائدة لشراء المادة الأولية من الوكالة لوحدها) في آجال سريعة تتكون من مبالغ صغيرة[1] (تصل إلى غاية 1000000دج) يتم تسديدها على المدى القصير أو الطويل، وتكون مفروقة بمساعدة الدولة والتي تتمثل في تخفيض نسبة الفوائد مع ضمان يتكفل به صندوق الضمان المشترك للقرض المصغر.

ويعتمد جهاز القرض المصغر في تمويل المشاريع على:

* المساهمة الشخصية للمستفيد، وسلفة بدون فائدة من الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، ومساهمة البنك في شكل قرض بنكي.

ويهدف هذا البرنامج إلى الإدماج الاقتصادي والاجتماعي للمواطنين المستفيدين عبر إحداث الأنشطة المنتجة للسلع والخدمات، من خلال توسيع الإمكانيات الممنوحة للمواطنين لمباشرة مشاريعهم وإنشاء نشاطات مختلفة من اجل الخروج النهائي من وضعية البطالة والفقر، وبالتالي فهو موجه إلى[2]:

[1]- موقع الوكالة الوطنية للقرض المصغر Angem 43 Mila yahoo.fr

[2]- موقع الوكالة الوطنية للقرض المصغر Angem 43 mila yahoo.fr

– البطالين المسجلين في الصندوق الوطني للتأمين على البطالة بما فيهم أولائك الذين انتهت مدة استفادتهم من حقوقهم.

– المرأة التي ترغب في العمل في بيتها.

– الأشخاص لاسيما الشباب الذين ينشطون في القطاع غير الرسمي.

– حاملين شهادات التكوين المهني.

– الحرفيين.

– المواطنين القاطنين بالقرى والبوادي.

وبصفة عامة فإن الجهاز موجه إلى الفئات من المواطنين الذين لا يمكنهم الاستفادة من القرض في إطار المؤسسات المصغرة، وذلك بسبب شرط السن أو التأهيل أو بسبب القدرة المالية الشخصية.

المطلب الثاني: أهداف الوكالة:

من بين الأهداف التي تسعى الوكالة لتحقيقها:

– محاربة البطالة والهشاشة: في المناطق الحضرية والريفية عن طريق تشجيع العمل الذاتي والمنزلي إضافة إلى الصناعات التقليدية والحرف خاصة لدى فئة النسوة.

– استقرار سكان الأرياف في مناطقهم الأصلية: بعد خلق نشاطات اقتصادية ثقافية منتجة للسلع والخدمات المدرة للمداخيل.

– تنمية روح المقاولة: عوضا على الاتكالية التي تساعد الأفراد في اندماجهم الاجتماعي وإيجاد ضالتهم[1].

المطلب الثالث: المهام الأساسية:

تتمثل المهام الأساسية للوكالة في[2]:

– تسيير جهاز القرض المصغر وفق التشريع والقانون المعمول به.

[1]–وثائق من الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر فرع – ميلة –

[2]– وثائق من الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر فرع – ميلة –

- دعم، نصح ومرافقة ذوي المشاريع المؤهلة للجهاز بمختلف المساعدات التي ستمنح لهم.

- منح السلف بدون فوائد.

- إبلاغ المستفيدين ذوي المشاريع المؤهلة للجهاز بمختلف المساعدات التي ستمنح لهم.

- ضمان متابعة الأنشطة التي تنجزها المستفيدون مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربط هؤلاء المستفيدين بالوكالة، بالإضافة إلى مساعدتهم عند الحاجة لدى المؤسسات والهيئات المعنية بتنفيذ مشاريعهم.

وبهذه الصفة تكلف الوكالة بوجه الخصوص بما يلي:

- تشكيل قاعدة المعطيات حول الأنشطة والأشخاص المستفيدين من الجهاز.

- تكوين علاقات دائمة مع البنوك والمؤسسات المالية في إطار التركيب المالي للمشاريع، وتنفيذ خطة التمويل ومتابعة إنجاز المشاريع واستغلالها، والمشاركة في تحصيل الديون غير المسددة في آجالها.

- إبرام اتفاقيات مع كل هيئة ومؤسسة أو منظمة هدفها القيام بأنشطة إعلامية وتحسيسية وكذا مراقبة المستفيدين من القرض المصغر في إطار تنفيذ أنشطتهم وذلك لحساب الوكالة.

المطلب الرابع: شروط التأهيل للحصول على القرض المصغر:

من اجل الحصول على دعم من الوكالة يستوجب جملة من الشروط تتمثل فيما يلي[1]:

- بلوغ سن 18 سنة فما فوق.
- عدم امتلاك دخل أو امتلاك مدا خيل غير ثابتة وغير منتظمة.
- إثبات مقر الإقامة.
- امتلاك شهادة تثبت الكفاءة المهنية أو وثيقة معادلة معترف بها، أو التمتع بمهارة مهنية مؤكدة تتوافق مع النشاط المرغوب إنجازه.
- عدم استفادة من مساعدة أخرى لإنشاء النشاطات.
- القدرة على دفع المساهمة الشخصية (حسب الحالة).

[1]– وثائق من الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر فرع – ميلة –

- الاشتراك في صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة في حالة طلب المقاول لقرض بنكي.
- الالتزام بتسديد القرض ونسبة الفوائد للبنك حسب الجدول الزمني.
- الالتزام بتسديد مبلغ القرض بدون فوائد للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر حسب الجدول الزمني.

المطلب الخامس: تنظيم الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر:[1]

تملك الوكالة هيئة تحت اسم "صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة" الذي يقوم بضمان القروض التي تمنحها البنوك والمؤسسات المالية المنخرطة فيه لفائدة المقاولين الذي تلقوا إشهارا بإعانات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

لذا ولأجل ضمان تنفيذ المهام المسندة إليها على أحسن وجه، تبنت الوكالة نموذج تنظيمي لا مركزي وذلك بإنشاء 49 فرع ولائي تغطي كافة أرجاء الوطن مدعمة بخلايا المرافقة على مستوى الدوائر، فيما يمثل إطار مكلف بالدراسات، صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة وهذا على مستوى كل فرع ولائي.

يضمن الفرع الجهوي الرابطة الوظيفية بين المديرية المركزية والفروع المحلية (الفروع الولائية)، تشرف هذه الهيئة على حوالي خمس (05) فروع ولائية وهي تقوم بدور التنسيق، التعزيز ومتابعة الأنشطة ولهذا الغرض تم إنشاء شبكة تضم (10) فروع جهوية تشرف على مجل الفروع الولائية.

وتمثل هذه الهيئة النموذج المناسب لتنفيذ العمل الجواري وتقليص الآجال لاتخاذ القرارات السريعة والملائمة.

المبحث الثاني: طرق التمويل المطبقة داخل وكالة تسيير القرض المصغر وامتيازاتها

يرمي القرض المصغر إلى الإدماج الاقتصادي والاجتماعي للفئات المستهدفة من خلال إنشاء أنشطة منتجة للسلع والخدمات.

إن هذا القرض موجه للنساء الماكثات في البيت والمواطنين بدون دخل أو ذوي مداخيل غير مستقرة وغير منتظمة، ويتكون من نمطين للتموين وامتيازات مختلفة.

[1] -www.angem.dz

المطلب الأول: أنماط القروض التي تمنحها الوكالة: [1]

تعتمد الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM) في برنامج تمويلها **على** صيغتين من التمويل انطلاقا من سلفة صغيرة لتأمين لقمة العيش (سلفية بدون فوائد تمنحها الوكالة والتي لا تتجاوز 100.000 دج) إلى قروض معتبر لا تتجاوز 1000000 دج والتي تستدعي تركيبا ماليا مع إحدى البنوك.

تسمح كل صيغة بحكم خصوصياتها بتمويل أنشطة محددة كما يستقطب أيضا فئة معينة من السكان فيؤدي ذلك نوع من التخصص في المشاريع مما يزيد من رفع فعالية هاتين الصيغتين المتمثلتين في:

* قرض مصغر بدون فوائد موجه للمشاريع التي لا تتجاوز كلفتها 1000.000 دج بعنوان إنشاء النشاطات لأجل شراء عتاد صغير ومواد أولية ودفع المصاريف الضرورية للانطلاق في النشاط، وقد تصل مدة تسديده إلى 8 سنوات مع تأجيل التسديد لمدة ثلاث سنوات بالنسبة للقرض البنكي.

* سلعة بدون فوائد لأجل شراء المواد الأولية والتي لا تتجاوز كلفتها 100.000 دج، قد تصل هذه الكلفة إلى 250.000 دج على مستوى ولايات الجنوب، وقد تصل مدة تسديد هذه السلعة إلى 36 شهرا.

والجداول التالية توضح صيغ التمويل :

جدول رقم-11- سلفة بدون فائدة لشراء المواد الأولية (أقصاها 40.000دج)

قيمة القرض	صنف المقاول	المساهمة الشخصية	القرض البنكي	سلفة الوكالة	نسبة الفائدة	الملف المطلوب
حتى 40.000دج	كل الأصناف (شراء مواد أولية)	%0	%0	%100	%0	- شهادة إقامة - نسخة من (ب ت أو ر س) مصادق عليها - صور شمسية حديثة - شهادة ميلاد أصلية - كشف كمي وتقديري للمواد الأولية - تعهد والتزام لشراء المواد الأولية

المصدر : وثائق من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر فرع ميلة

[1]- وثائق من الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر فرع – ميلة –

جدول رقم-12- سلفة بدون فائدة لشراء المواد_الأولية (من 40.001 دج حتى 100.000دج)

قيمة القرض	صنف المقاول	المساهمة الشخصية	القرض البنكي	سلفة الوكالة	نسبة الفائدة	الملف المطلوب
من 40.001دج حتى 100.000 دج	كل الأصناف (شراء مواد أولية)	%0	%0	%100	%0	- شهادة إقامة - نسخة من (ب ت أو ر س) مصادق عليها - صور شمسية حديثة - شهادة ميلا أصلية - نسخة من بطاقة حرفي، فلاح أو سجل تجاري - رقم التعريف البريدي أو البنكي - فاتورة شكلية للمواد الأولية - تعهد والتزام لشراء المواد الأولية

المصدر : وثائق من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر فرع ميلة

جدول رقم_13_ قرض بنكي مكمل بسلفة بدون فائدة من الوكالة_ (من_100.001 دج حتى 1.000.000دج)

قيمة القرض	صنف المقاول	المساهمة الشخصية	القرض البنكي	سلفة الوكالة	نسبة الفائدة	الملف المطلوب
من 100.001دج حتى 1.000.000 دج	كل الأصناف (شراء مواد أولية)	%1	%70	%29	%0	– شهادة إقامة – نسخة من (ب ت أو ر س) مصادق عليها – صور شمسية حديثة – شهادة ميلا أصلية – نسخة من الدبلوم أو شهادة عمل أو تربص تأهيل – فاتورة شكلية للعتاد (التجهيزات) – فاتورة شكلية للتأمين على العتاد لمدة سنة – فاتورة شكلية للمواد الأولية أقصاها 150.000دج – فاتورة شكلية للبضائع أقصاها 300.000دج – كشف كمي وتقييمي لتكاليف تهيئة أو إعداد المحل أقصاه 100.000دج

المصدر : وثائق من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر فرع ميلة

من خلال هذه الجداول نختصر الجدول لنمطية التمويل والذي يتمثل في:

جدول رقم_14_: يوضح أنماط التمويل في الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM):

قيمة المشروع	صنف المقاول	المساهمة الشخصية	القرض البنكي	سلفة الوكالة	نسبة الفائدة
لا تتجاوز 100.000دج	كل الأصناف (شراء مواد أولية)	%0	–	%100	-
لا تتجاوز 250.000دج	كل الأصناف (شراء مواد أولية) على مستوى ولايات الجنوب	%0	–	%100	-
لا تتجاوز 1.000.000دج	كل الأصناف	%1	%70	%29	–

المصدر : وثائق من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر فرع ميلة

- **صيغ التمويل**

شكل –03–: تمويل ثلاثي: كلفة المشروع لا تتعدى 1.000.000دج.

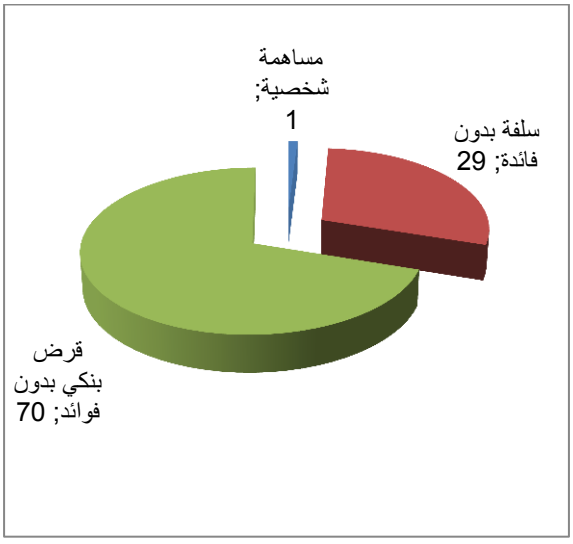

شكل -04-: شراء مواد أولية : كلفة المواد الأولية لا تتعدى:

- **100.000 دج.**
- **250.000 دج.**

(على مستوى ولايات الجنوب)

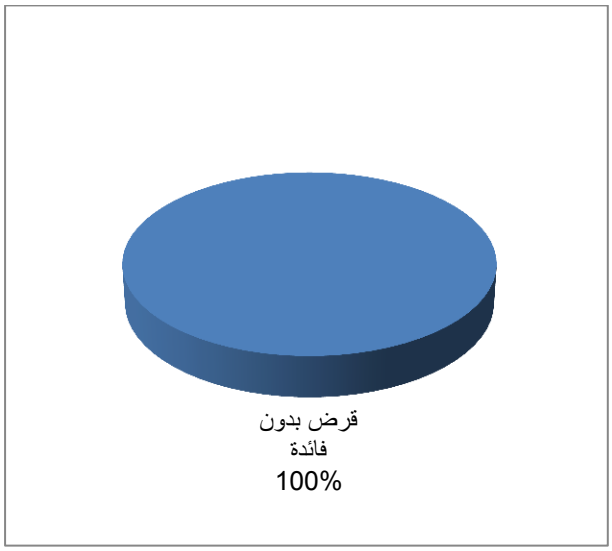

المطلب الثاني: المساعدات والامتيازات الممنوحة للمستفيدين من القرض المصغر

تتمثل فيما يلي: [1]

- تضمن الوكالة للمقاولين التكوين، الدعم، النصح، المساعدة التقنية والمرافقة أثناء تنفيذ نشاطاتهم.
- يمنح القرض البنكي بدون فوائد.
- يمكن منح سلفة بدون فوائد 29% من الكلفة الإجمالية للمشروع بعنوان إنشاء النشاطات، لأجل شراء عتاد صغير ومواد أولية للانطلاق في النشاط والتي لا تتجاوز كلفتها 1.000.000دج.
- شراء المواد الأولية: تمنح الوكالة سلفة مقدرة بـــ 100% من الكلفة الإجمالية للمشروع والتي لا يمكن أن تفوق 100.000دج، قد تصل هذه الكلفة إلى 250.000دج على مستوى ولايات الجنوب.

[1]- وثائق من الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر فرع – ميلة –

- الامتيازات الجبائية:

- إعفاء كلي من الضريبة على الدخل الإجمالي والضريبة على أرباح الشركات لمدة (3) سنوات.
- تعفى من الرسم العقاري على البنايات المستعملة في النشاطات التي تمارس لمدة (3) سنوات.
- تعفى من رسم نقل الملكية الاقتناءات العقارية التي يقوم بها المقاولون قصد إنشاء نشاطات صناعية.
- تعفى من جميع حقوق التسجيل العقود المتضمنة تأسيس الشركات التي ينشئها المقاولون.
- يمكن أن يستفيد من الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة مقتنيات مواد التجهيز والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار الخاص بالإنشاء.
- تخفيض من الضريبة على الدخل الإجمالي أو الضريبة على أرباح الشركات، وكذا من الرسم على النشاط المهني المستحق عند نهاية فترة الإعفاءات، وذلك خلال الثلاث (3) سنوات الأولى من الإخضاع الضريبي ويكون هذا التخفيض كما يأتي:
- السنة الأولى من الإخضاع الضريبي: تخفيض قدره 70%
- السنة الثانية من الإخضاع الضريبي: تخفيض قدره 50%
- السنة الثالثة من الإخضاع الضريبي: تخفيض قدره 25%
- تحدد الرسوم الجمركية المتعلقة بالتجهيزات المستوردة التي تدخل مباشرة في تحقيق الاستثمار بتطبيق نسبة 5%.

المطلب الثالث: الأنشطة الممولة من طرف الوكالة[1]:

يرمي القرض للإدماج الاقتصادي والاجتماعي للفئات المستهدفة من خلال الأنشطة منتجة للسلع والخدمات، والمتمثلة في:

1- النشاطات الصناعية الصغيرة جدا: وهي

1-1- الصناعة الغذائية: المتمثلة في صناعة العجائن كالكسكس والخبز التقليدي ومرطبات وحلويات تقليدية، صناعة الشوكولاتة والمثلجات، تحميص وطحن القهوة، توظيب الأسماك، تحضير الفول السوداني.

1-2- صناعة الألبسة: المتمثلة في صناعة الألبسة التقليدية والجاهزة، صناعة الألبسة على المقاس، صناعة النسيج، صناعة الأفرشة والأغطية.

[1]- وثائق من الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر فرع – ميلة –

2- النشاطات الفلاحية:

2-1- نشاطات التربية: تتمثل في تسمين العجول، تسمين الأغنام والماعز (إنتاج اللحم والحليب) وتربية الدواجن (إنتاج لحم الدجاج والبيض)، تربية الأرانب والنحل.

2-2- أعمال زراعة الأرض: وهي إنتاج الحبوب والخضر والفواكه، مشتلة الزهور والنباتات.

3- **النشاطات الحرفية:** وهي نسيج وحياكة تقليدية، صناعة الألبسة التقليدية، الطرز التقليدي، الرسم على الحرير والقطيفة والزجاج، صناعة الحلي التقليدية، صناعة أدوات الزخرفة والزينة، النقش على الخشب.

4- **النشاطات الخدماتية:** وتتمثل في خدمات الإعلام الآلي، الحلاقة والتجميل، الأكل السريع، ميكانيك السيارات، التلحيم وإصلاح العجلات.

5- **نشاطات الأشغال العمومية والبناء:** وتتمثل في أشغال البناء، الأشغال المرتبطة بالبناء كالكهرباء والدهن وغيرها، صناعة مواد البناء الجاهزة كالطوبة والجبس.

6- **النشاطات والتجارية:** تجارة بالجملة لمواد الإنتاج والتغذية، مواد غذائية عامة وعطور، تجارة بالتجزئة للألبسة الجاهزة وبيع الأحذية.

المبحث الثالث: دراسة تقييمية لأنشطة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM – فرع ميلة

إن الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر قد تطورت بشكل واضح، وهذا بالنظر إلى الاهتمام المتزايد من طرف المستثمرين وإقبالهم على مثل هذه الوكالة، وسنتطرق في هذا المبحث إلى إنجازات الوكالة من خلال عرض بعض الإحصائيات وبعض المشاريع المنجزة من طرفها.

المطلب الأول: إحصائيات عن إنجازات ANGEM :

نستعرض فيما يلي بعض المؤسسات المتعلقة بالملفات المودعة والمؤهلة وذلك في الفترة الممتدة من 2010 إلى 2013 حسب كل صيغة.

الفرع الأول: قرض مصغر موجه لتمويل مشاريع لا يتجاوز 1.000.000دج

الجدول رقم _ 15_: تطور حجم القروض المصغرة الممنوحة من الفترة الممتدة من 2010-2013 لجميع القطاعات بالنسبة لتمويل المشروع – فرع ميلة-

السنوات	2010	2011	2012	2013	المجموع
قيمة المبالغ الممنوحة	5080909.07	4280649.88	21718807.82	57446004.62	88526371.39
النسبة المئوية	%5.74	%4.83	%24.53	%64.90	%100

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على معلومات مقدمة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

من خلال البيانات المسجلة أعلاه حول حجم القروض الممنوحة في إطار جهاز القرض المصغر خلال الفترة (2010-2013):

نلاحظ أن حجم القروض الممنوحة ضعيفة وضعيفة جدا خلال السنتين الأولى والثانية (2010-2011) بنسبة (5.74% ، 4.83%) على التوالي.ثم ارتفعت هذه النسبة في سنتين (2012، 2013) خاصة في سنة 2013 بنسبة (24.53% ، 64.90%) على التوالي. وهذا راجع لزيادة الطلب على هذه القروض المصغرة. وللتوضيح نستعين بالشكل التالي:

شكل -05-: تطور حجم القروض المصغرة الممنوحة في الفترة الممتدة بين (2010-2013) لجميع القطاعات بالنسبة لتمويل المشروع_فرع ميلة_

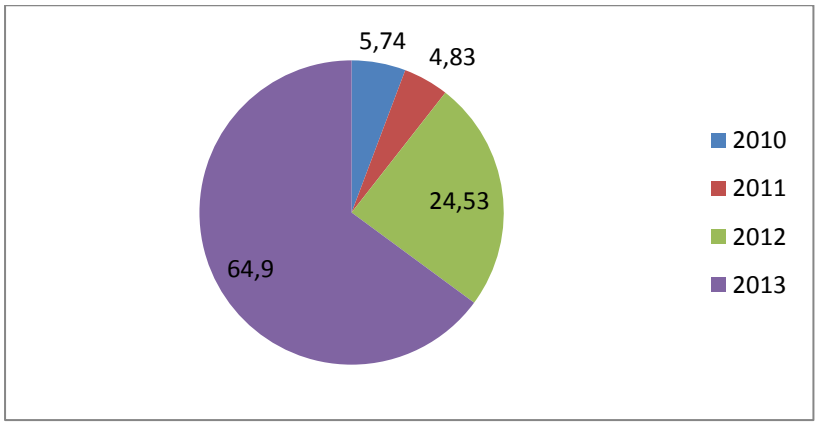

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على معلومات مقدمة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

جدول رقم_16_: توزيع طلب القروض الممنوحة حسب كل نشاط ما بين (2010-2013) بالنسبة لتمويل المشروع – فرع ميلة

البيان	عدد القروض الممنوحة					
السنوات النشاطات	2010	2011	2012	2013	المجموع	النسبة المئوية
الحرف	24	15	9	5	53	%11.67
الفلاحة	6	5	15	22	48	%10.58
الخدمات	24	17	59	165	265	%58.37
الصناعات الصغيرة	0	0	9	31	40	%8.81
أشغال البناء	1	3	14	17	35	%7.71
التجارة	0	0	2	11	13	%2.86
المجموع	55	40	108	251	454	%100

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معلومات من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر – فرع ميلة

يبين لنا الجدول أعلاه قطاعات النشاطات الممولة من طرف الوكالة خلال 2010 إلى 2013، حيث نجد تذبذبات في هذه النشاطات. وفي سنة 2010 بلغ إجمالي القروض الممنوحة من طرف الوكالة بـــ:

55 قرض، في حين قدرت إحصائيات القروض الممنوحة في سنة 2011 بـــ: 40 قرضا، ثم ارتفعت بشكل ملحوظ،وهذا راجع إلى:

- استفادة الشباب ذوي المشاريع من إعانة الصندوق الوطني لتسيير القرض المصغر.
- النجاحات المحققة من طرف الشباب المستفيدين دفعت بغيرهم إلى التوجه للاستفادة من هذا الجهاز.

والموضح أكثر بالشكل التالي:

شكل- 06-: توزيع طلب القروض الممنوحة حسب كل نشاط بين 2010-2013 بالنسبة لتمويل المشروع

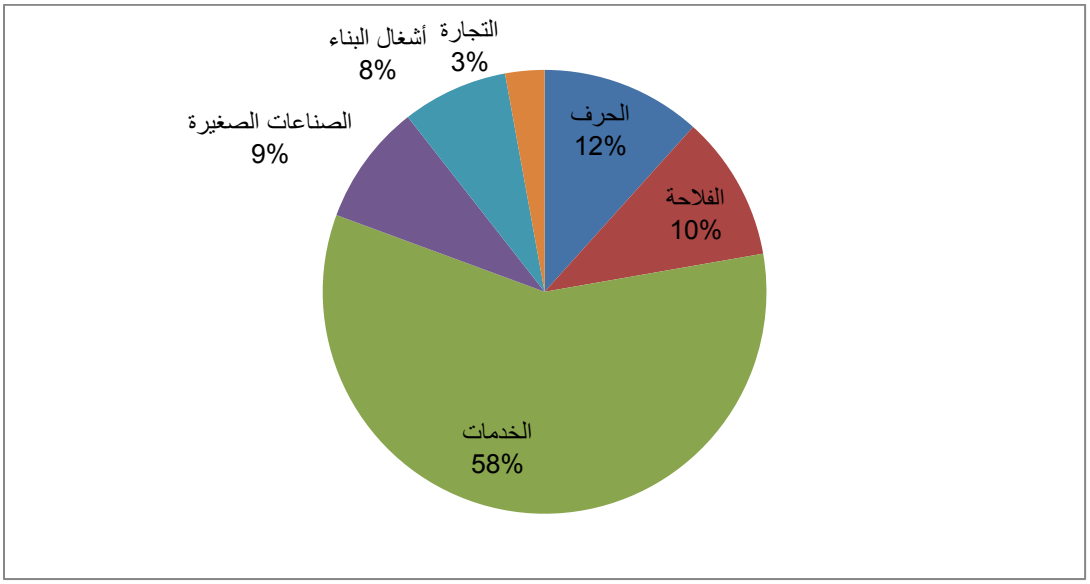

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معلومات من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر – فرع ميلة-

نلاحظ من خلال الجدول أن قطاع الخدمات هو القطاع الذي يستحوذ أكبر حصة من القروض 58.37% أغلبهم في قطاع النقل، ثم يليها قطاع الحرف بنسبة 11.6% ويليه الفلاحة بنسبة 10.58%، ليأتي قطاعات الصناعات الصغيرة في المرتبة الرابعة بنسبة 8.81% ثم أشغال البناء بنسبة 7.71% وأخيرا التجارة بنسبة 2.86%.

جدول رقم17: عدد مناصب الشغل التي تم خلقها للفترة ما بين (2010_2013) بالنسبة لتمويل المشروع -فرع ميلة-

قطاع النشاطات	2010	2011	2012	2013	المجموع	النسبة %
حرف	48	30	18	10	106	%12,32
فلاحة	6	5	15	22	48	%5,58
خدمات	48	34	118	330	530	%61,63
صناعات صغيرة	0	0	18	62	80	%9,3
أشغال البناء	2	6	28	34	70	%8,13
تجارة	0	0	4	22	26	%3,04
المجموع	104	75	201	480	860	
النسبة	%12.09	%8.72	%23.38	%55.81		%100

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معلومات من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

يتضح لنا من خلال هذا الجدول من خلال وجود انخفاض عدد مناصب الشغل من 2010 إلى 2011 من 104 منصب شغل إلى 75 منصب شغل سنة 2011 ما نسبة 12.09%

وهذا راجع إلى الأسباب التالية:

- عدم توفر القدرة تسديد القرض ودفع مساهمة شخصية.
- تعدد الوكالات التي تقدم المساعدات كـــ: ANDI-CNAC-ANSEJ ...إلخ.
- الخوف من تجسيد مشروع يؤدي إلى الفشل.

أما سنة 2012 فقد بدأت مناصب الشغل بالارتفاع تدريجيا لتصل إلى 201 منصب شغل بنسبة 23.38% لتليها سنة 2013 بـــ 480 منصب شغل ما نسبته 55.81%.

ويرجع سبب الارتفاع إلى:

- زيادة وعي الشباب بالمساعدات والامتيازات المقدمة من طرف الوكالة وهذا ما أدى إلى نجاح المشاريع.

شكل_07_: عدد مناصب الشغل التي تم خلقها للفترة ما بين (2010_2013) بالنسبة لتمويل المشروع فرع ميلة

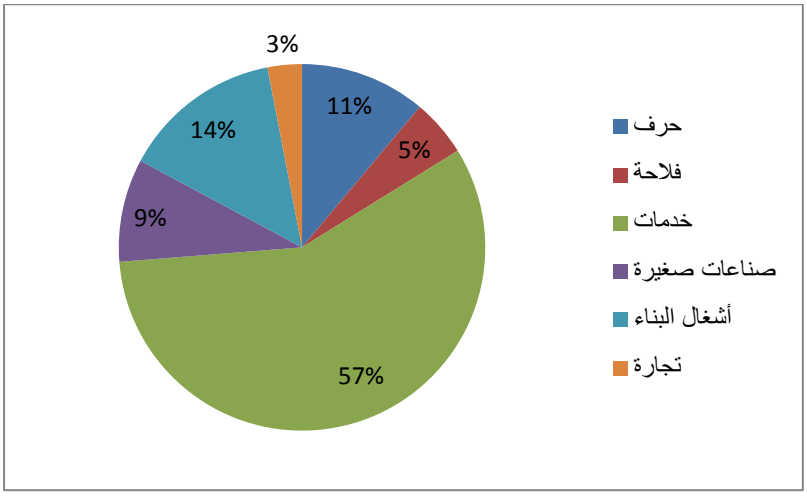

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معلومات مقدمة من الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

من خلال الشكل رقم07 نلاحظ ان قطاع الخدمات هو الذي يستحوذ علي اعلى نسبة من حيث خلق مناصب الشغل بحيث ان هذا لا يساهم بالقدر الكافي في التنمية المحلية مقارنة بنسب النشاطات الاخرى **(حرف ، فلاحة ، تجارة).**

الفرع الثاني: قرض مصغر موجه لشراء مواد أولية لا تتجاوز 100.000 دج

الجدول رقم18: تطور حجم القروض الممنوحة لجميع القطاعات للفترة (2010-2013) بالنسبة لشراء مواد أولية -فرع ميلة-

السنوات	2010	2011	2012	2013	المجموع
قيمة المبالغ الممنوحة	47770795.34	115468661.42	157923596.42	78.572.386.35	399735379.5
النسبة المئوية	%11.95	%28.89	%39.50	%19.66	%100

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على معلومات من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر- فرع ميلة-

من خلال البيانات المسجلة أعلاه حول حجم القروض الممنوحة في إطار جهاز القرض المصغر نستنتج أن حجم القروض في تصاعد مستمر من سنة 2010 بنسبة 11.95% إلى نسبة 28.89% سنة 2011 لتصل إلى سنة 2013 إلى 39.50% ثم تراجعت إلى نسبة 19.66% سنة 2013.

وللتوضيح نستعين بالشكل التالي:

الشكل _08_: تطور حجم القروض الممنوحة من الفترة (2010-2013) لجميع قطاعات لشراء مواد أولية _فرع ميلة_.

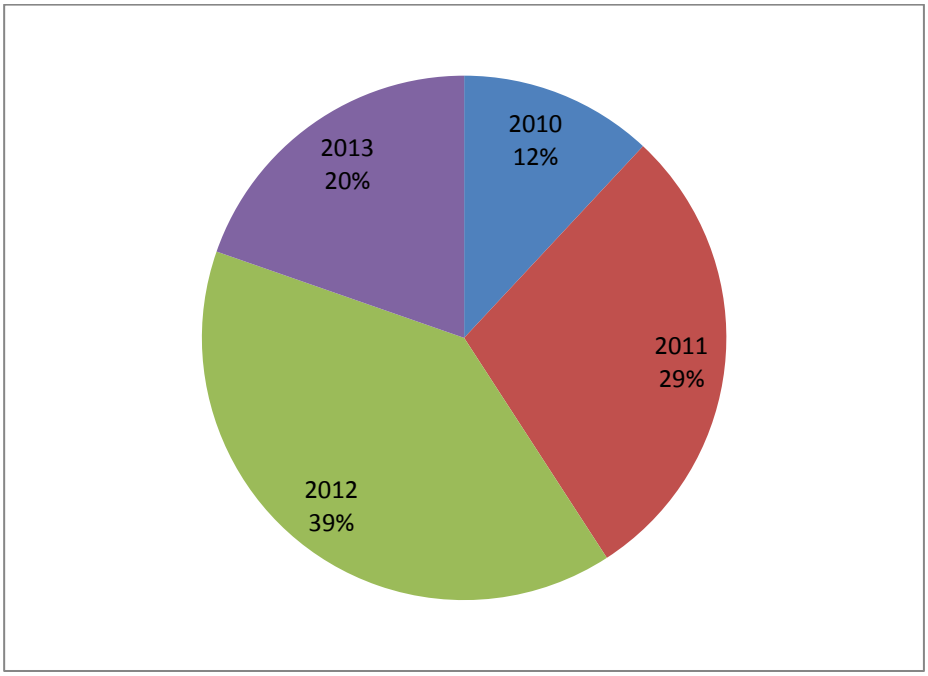

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على معلومات من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ميلة.

جدول رقم_19_: توزيع طلب القروض الممنوحة حسب كل نشاط ما بين (2010-2013) لشراء مواد أولية_ فرع ميلة_:

البيان	عدد القروض الممنوحة					
السنوات / النشاطات	2010	2011	2012	2013	المجموع	النسبة المئوية
الحرف	644	1527	1512	532	4215	%41,03
الفلاحة	615	1104	1014	283	3016	%29,36
الخدمات	437	600	627	266	1930	%18,79
الصناعات الصغيرة	00	00	01	372	373	%3,63
أشغال البناء	77	284	280	97	738	%7,18
التجارة	00	00	00	00	00	%00
المجموع	1773	3515	3434	1550	10272	%100

المصدر: من إعداد الطلبة باعتماد على معلومات مقدمة من الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر -فرع ميلة-

يبين لنا الجدول أعلاه قطاعات النشاط الممولة من طرف الوكالة من خلال (2010-2013) حيث نلاحظ وجود تذبذبات في هذه النشاطات، ففي سنة 2010 بلغت إجمالي القروض الممنوحة من طرف الوكالة بـــ1773 ثم ارتفعت سنة 2011 لتصل إلى 3515 قرض ممنوح ثم عرفت تراجعا طفيفا سنة 2012 لتصل إلى 3434 قرض. ثم سنة 2013 عرفت انخفاضا كبيرا بـــ1550 قرض. وذلك راجع لسبب رئيسي وهو:

- عجز الوكالة عن تلبية كل الطلب على القروض المصغرة وإرضاء كل الجمهور فنوعية الأنشطة التي يمكن تمويلها بالقروض المصغر ليست دائما مرغوبة من قبل الراغبين في إنشاء المشاريع المصغرة.

شكل :_09_: توزيع طلب القروض الممنوحة حسب كل نشاط ما بين (2010-2013) لشراء مواد أولية _فرع ميلة_

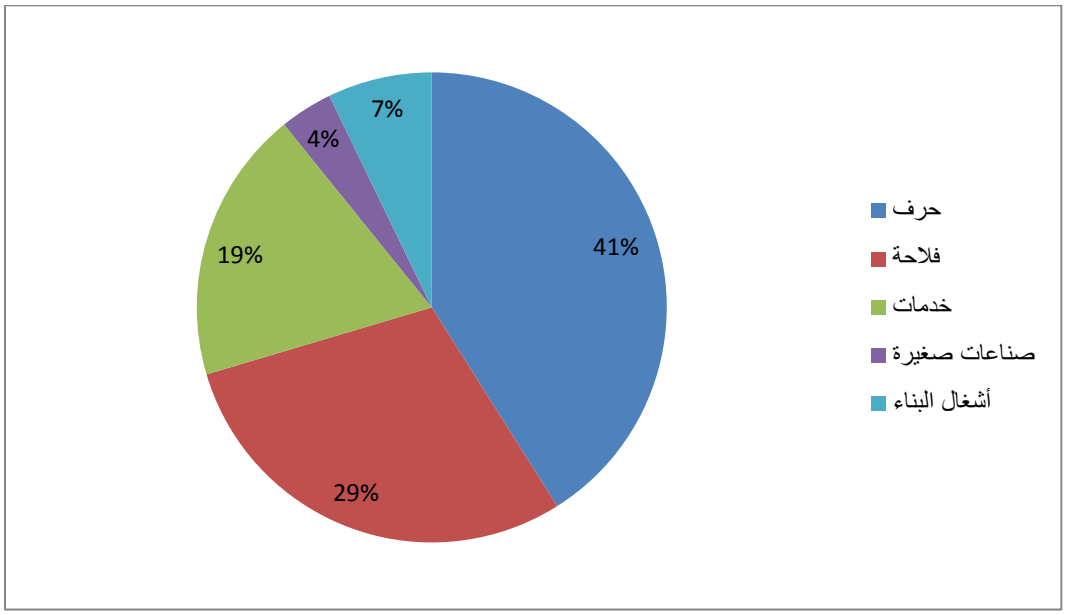

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معلومات مقدمة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

يبين الشكل أعلاه أن قطاع الحرف هو القطاع الذي يستحوذ على أكبر حصة من القروض بنسبة 41,03% وذلك في قطاع الحرف ثم يليه قطاع الفلاحة بنسبة 29,36% ليأتي قطاع الخدمات بنسبة 18,79% ثم تليها مباشرة أشغال البناء والصناعات الصغيرة على التوالي بـــ (7,18% و3,63%) على التوالي، لتأتي في المرتبة الأخيرة نسبة% 0 لقطاع التجارة.

جدول رقم20: عدد مناصب الشغل التي تم خلقها ما بين (2010-2013)) بالنسبة لشراء مواد أولية – فرع ميلة-

البيان	عدد مناصب الشغل			
السنوات / النشاطات	2010	2011	2012	2013
الحرف	644	1527	1512	532
الفلاحة	615	1104	1014	283
الخدمات	437	600	627	266
الصناعات الصغيرة	00	00	01	372
أشغال البناء	77	284	280	97
التجارة	00	00	00	00
المجموع	1773	3515	3434	1550
النسبة	%17,269	%34,22	%33,43	%15,09

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معلومات مقدمة من الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

يتضح لنا من خلال الجدول أعلاه بأن عدد القروض الممنوحة هي نفسها عدد الوظائف لأن أي قرض يمنح ويكون موجه للمواد الأولية فهو يكون قد حقق منصب شغل لنفسه فقط ومن الملاحظ أن هناك ارتفاعا في عدد مناصب الشغل الممنوحة خلال سنة 2010 إلى 2011 حيث كان عددها سنة 1773 منصب لتصل إلى 3515 منصب شغل سنة 2011 وذلك بنسبة 17,29%، 34,22% على التوالي ويمكن إرجاع سبب الارتفاع إلى:

- تفضيل النشاط الحرفي المولد لمناصب شغل على النشاط الخدماتي أو التجاري الذي لا يحتاج إلى خلق مناصب شغل كثيرة.

أما سنة 2012 فقد عرفت تراجع في عدد المناصب حيث أصبح عددها 3434 منصب شغل بنسبة 33,43%، كما لوحظ سنة 2013 أن هناك تراجع معتبر في عدد مناصب الشغل ليصبح 1550 منصب ما نسبته 15,09% ويمكن إرجاع ذلك إلى الأسباب التالية:

- الخوف من تجسيد مشروع قد يؤدي إلى الفشل.
- تعدد الوكالات التي تقدم المساعدات.
- **جدول رقم-21-: عدد الملفات المودعة من أجل الاستفادة من خدمات الوكالة مابين 2010-2014**

حجم المبالغ / السنوات	شراء مواد أولية (RNR)			المشاريع (projets)		المجموع	النسبة المئوية
	30.000,00 ماي 2011	40.000,00	100.000,00	400.000,00 ماي 2011	1.000.000,00		
2010	1676	0	0	123	0	1799	%15,58
2011	حتى ماي 2121	3003	158	حتى ماي 157	273	5712	%49,46
2012	0	996	351	0	279	1626	%14,08
2013	0	628	202	0	844	1674	%14,50
2014	0	246 حتى أفريل	83 حتى أفريل	0	408 حتى أفريل	737	%6,38
المجموع	3797	4873	794	280	1804	11548	%100
النسبة المئوية	%32,88	%42,20	%6,87	%2,42	%15,63	%100	/

المصدر:من إعداد الطلبة بالاعتماد على معلومات مقدمة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

يبين الجدول أعلاه عدد الملفات المودعة مابين (2010–2014).والتي عرفت خلال سنة 2010 1799 ملف مودع وفي سنة 2011 ارتفعت عدد الملفات المودعة لتصل إلى 5712، وخلال السنوات الأخيرة من (2012 إلى 2014) وصل عدد الملفات المودعة على التوالي (1626، 1674، 737).

جدول رقم_22_: مقارنة بين مختلف القروض الممنوحة من قبل أجهزة الدعم:

الجهاز / السنة	CNAC	ANGEM	ANSEJ	المجموع	النسبة
2010	96	1828	528	2452	%13,44
2011	229	3555	740	4524	%24,79
2012	1206	3542	2115	6863	%37,61
2013	1422	1801	1186	4409	%24,16
المجمـــوع	2953	10726	4569	18248	%100
النسبـــــة	%16,18	%58,78	%25,04	%100	

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معلومات مقدمة من الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

من خلال الجدول أعلاه نستخلص أن الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لها نسبة 58,78% بحيث مكنتها من احتلال المرتبة الأولى من حيث عدد القروض الممنوحة لتليها الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بنسبة 25,04% لتأتي مؤسسة التأمين على البطالة بنسبة 16,18% كأدنى نسبة.

أما بالنسبة لسنوات منح القروض فإنه كان هناك ارتفاع في معدلات منح القروض من سنة 2010 إلى 2012 بنسب (13,44%، 24,79%، 37,61%) على التوالي، إلى أن سجلت انخفاضا ملحوظا سنة 2013 بنسبة 24,16%.

المبحث الرابع : أهم التحديات والمعوقات التي تواجه استراتيجية القرض المصغر في الجزائر:

تواجه استراتيجية القرض المصغر في الجزائر تحديات ومعوقات عديدة، منها ما تعلق بالإطار التنظيمي العام للتمويل المصغر، ومنها ما يتعلق بالجهاز المشرف على القرض المصغر (ANGEM)، ومنها ما يتعلق بالفئة المستهدفة.

المطلب الأول : التحديات والمعوقات المتعلقة بالإطار التنظيمي العام للتمويل الأصغر:

يمكن إيجاز أهمها فيما يلي:

- إن الجزائر لا تتوفر على نظام مالي خاص يمنح القروض المصغرة، وإن النظام الموجود مرتبط بالبنوك في ظل عدم وجود مؤسسات مالية مختصة في الإقراض المصغر، مع ما ينتج عن ذلك من بيروقراطية وغياب الشفافية وانعدام المتابعة للمشاريع الموجهة للشباب.

- ارتباط التمويل المصغر في الجزائر بالبنوك العمومية، وهذه الأخيرة لا تولي الاهتمام الكافي للتمويل المصغر نظرا لتركيز خبراتها على الأنشطة الأخرى (المعتادة عليها)، كما عانت الوكالة من عدم مرونة الإجراءات البنكية وثقلها مما أثر سلبا على العديد من المشاريع.
- غياب البنوك الخاصة التي تشيع التنافس في مجال القروض المصغرة، مما يلغي عنصر التحفيز لمنح مثل هذه القروض.
- تعقد وغموض النصوص التشريعية والتنظيمية المنظمة للعملية.
- صعوبة الإجراءات الإدارية والتنفيذية، مما جعل معالجة الملفات واعتماد المشاريع يتم ببطء.
- عدم توفر مراكز أو هيئات تعمل على توفير ونشر المعلومات الإحصائية.

المطلب الثاني : المعوقات المتعلقة بالجهاز المشرف على القرض المصغر ANGEM:

يتمثل العائق الرئيسي المتعلق بـــ ANGEM في نموذج التسيير، حيث تتبع الوكالة منذ إنشائها سنة 2004 نموذج تسيير مركزي يعتمد أساسا على المديرية العامة، وقد تم وضع التنسيقات التي استحدثت تدريجيا بعد إنشاء الوكالة بهدف تسيير الجهاز فحسب، إلا أن هذا النموذج بدأ يظهر محدوديته بعد سنوات قلائل من إنشاء هذه الوكالة، بسبب التوسع الذي عرفته هذه الأخيرة، حيث برزت العديد من الاختلالات والتأخيرات في عملية التكفل التي يشرف عليها الجهاز، مما أدي إلى تمديد الآجال في معالجة ملفات المستفيدين من القرض المصغر.

فضلا عن ضعف القدرات والكوادر البشرية التي تقع عليها مسؤولية النهوض بالبناء المؤسساتي ورفع مستوى قدرات العاملين في هذا القطاع.

المطلب الثالث : المعوقات المتعلقة بالفئة المستهدفة:

وتتمثل أساسا في:

- نقص الكفاءة المهنية للكثير من المستفيدين من القروض المصغرة أو الطالبين لها.
- ترجيح النشاط التجاري والخدمي (الذي لا يطلب مناصب شغل كثيرة)، على حساب الاستثمار المنتج المولد لمناصب الشغل.
- وجود نسبة معتبرة من عدم سداد السلف والقروض في آجالها المحددة من مجموع القروض المقدمة.

- من المستحيل من الناحية التقنية للهيآت المالية تلبية كل الطلب على القروض المصغرة وإرضاء كل الجمهور، فنوعية الأنشطة التي يمكن تمويلها بالقروض المصغرة ليست دائما مرغوبة من قبل الراغبين في إنشاء المشاريع المصغرة.

خاتمـــــة الفصـــــل الثالث:

إن نجاح تجربة القروض المصغرة في عدة بلدان ولو أنها حصلت في ظروف وشروط مختلفة ومتنوعة يد عون إلى الاستنتاج بأن هذه التجربة يمكن كذلك أن تنجح في الجزائر.

ورغم حداثة هذه التجربة في الجزائر، وعدم تحقيقها النجاح المطلوب الذي كانت تتوخاه السلطات العمومية منها نظرا لاصطدامها في الواقع العملي بمجموعة من المعوقات السابق ذكرها، إلا أن خيارها نابع من الإدراك بأن هذا المبدأ الاقتصادي (التمويل المصغر) قدم حلولا فعالة –عملية واقعية– لمكافحة البطالة والفقر والحرمان.

تمكنت الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لفرع ولاية ميلة من تقديم قروض لتمويل المشروعات في مختلف القطاعات و خاصة قطاع الخدمات الذي استحوذ على اهتمام كبير من طرف المقترضين

أما بالنسبة للتمويل الموجه لشراء المواد الأولية فان أكثر الأنشطة الممولة هي الأنشطة الحرفية اكثر الفئة المتحصلة على هذا النوع من التمويل هي فئة النساء.

الخاتمة

الخاتمة:

تعتبر مشكلة البطالة من اخطر المشكلات التي تعاني منها اقتصاديات الدول المتقدمة على حد سواء فهي تمثل عائقا تنمويا كبيرا في تهديد استقرار العديد من الأنظمة و الحكومات الخاصة في ظل زيادة معدلات النمو الديمغرافي و تزايد عدد حاملي الشهادات والكفاءات و خريجي الجامعات ، و في ذلك سعت الحكومة الجزائرية إلى التقليل من مشكل البطالة و ذلك من خلال قيامها بتنصيب أجهزة رسمية تهدف إلى إعداد برامج توظيف العمالة وتنشيط سوق العمل، كما قامت بتشجيع الاستثمار في مجال المشاريع و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بعد ما حققه هذا القطاع في اقتصاديات دول كثيرة من خلال تحسين مؤشراتها الاقتصادية و التخفيف من حدة البطالة باعتبار هذه المؤسسات تعتمد على طرق إنتاج تحتاج إلى اليد العاملة بكثافة، و بالتالي الزيادة في خلق مناصب الشغل أو توفير فرص عمل مما يخفف من ظاهرة الفقر و التقليل من الآفات الاجتماعية، كما أنها تنمي روح المبادرة و تعزز نمط العمل الحر الذي أصبح يميز تفكير العديد من الشباب، فهي تتجاوز حتى المؤسسات الكبيرة في هذا المجال بالرغم من صغر حجمها و الإمكانيات المتواضعة التي تقوم عليها، إلا أن هذه المؤسسات المصغرة تعاني من مشكل و هو مشكل التمويل فهي لا تجد نفس الاهتمام الذي تجده المؤسسات الكبيرة من طرف البنوك و المؤسسات المالية ، و بدون شك فان الحكومة حاولت التصدي لهذا المشكل و هو ما يظهر جليا في الخدمات التي تقدمها مختلف الوكالات الوطنية،إذ انه على وجه الخصوص تمكنت الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر من تفادي مشكلة التمويل و ذلك من خلال استخدامها للقرض المصغر لتقديم مجموعة متنوعة من الخدمات المالية كالإقراض .

إذ أن القرض المصغر عرف نموا جيدا في السنوات الأخيرة ، وذلك راجع لاهتمام الدولة بهذا الأخير الذي اثبت كفاءته و فعاليته في مكافحة الفقر و البطالة في مختلف الدول ، وهذا من خلال إتاحة قرض مصغر للفقراء محدودي الدخل الذين يعتبرون من أهم عملاء القرض المصغر وهذا ما اتجهت إليه دول الشرق الأوسط و دول شمال إفريقيا التي قامت بإنشاء عدة مؤسسات تمويلية تقدم خدمات القرض المصغر لعملائها الذين اثبتوا جدارتهم و قدرتهم على استرداد هذه القروض من خلال إنشاء مؤسسات مصغرة تساهم في التوظيف و القضاء على الفقر .

النتائج المتوصل إليها:

مما سبق تقديمه في بحثنا يمكن استخلاص النتائج التالية:

- يعتبر التمويل الأصغر الأداة الأساسية لتمويل المؤسسات المصغرة المنشأة من قبل محدودي الدخل.

- يعتبر القرض وسيلة فعالة للتصدي للعديد من المشاكل و على راسها مكافحة الفقر و البطالة .
- تساهم الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في رفع مستوى المعيشة و القضاء على البطالة و دمج المرأة الماكثة بالبيت في عالم الشغل.
- تلعب الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر دورا كبيرا في محاربة الفقر و القضاء على البطالة في المناطق الحضرية و الريفية عن طريق تشجيع العمل الذاتي و المنزلي اضافة الي الصناعات التقليدية و الحرف خاصة لدى فئة النسوة.

اختبار الفرضيات:

الفرضية الأولى :وهي صحيحة لان الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لا تمنح قروض الا للعاطلين عن العمل.

الفرضية الثانية : استطعنا اثباتها لان المؤسسات المصغرة تعاني من الاقصاء المالي من طرف القطاع الكلاسيكي و بالتالي فان التمويل المصغر استطاع تفادى هذا المشكل.

الفرضية الثالثة: لعبت الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر دورا كبيرا في محاربة الفقر و القضاء على البطالة اما بالنسبة للتنمية المحلية فلم نستطع تأكيدها لان الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر تمنح قروض لقطاع الخدمات على حساب القطاعات الاكثر مساهمة في التنمية المحلية كالقطاع الفلاحي و الصناعي.

المراجع

قائمة المراجع:

I-الكتب:

1- أحمد بن فليس، المحاسبة المعمقة وأعمال نهاية السنة المالية، مطبوعات جامعة منتوري قسنطينة، 2000.

2- توفيق حسون، قرارات الاستثمار وسياسات التمويل في المشروع الاقتصادي،الطبعة1 دار النشر جامعة دمشق، 1983.

3- جوديت براندیما ولورنس هارت، تحسين عمل التمويل البالغ الصغر في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، منشورات شؤون الشرق الاوسط و شمال افريقيا بالبنك الدولي 1998.

4- حماد طارق عبد العال (ترجمة) (إعداد: هيني فان جريونينج)، معايير التقارير المالية الدولية دليل التطبيق، الدار الدولية للاستشارات الثقافية ش م م، مصر، 2006.

5- خيرت ضيف وأحمد شحاتة، تطور الفكر المحاسبي دار النهضة العربية، بيروت، 1925.

6- عبد الرحمان يسرى أحمد- تنمية الصناعات الصغيرة ومشكلات تمويلها، الدار الجامعية الإسكندرية مصر، 1996.

7- عبد الرزاق الفارس، الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي مركز الدراسات- الوحدة العربية بيروت الطبعة الأولى- 2001.

8- عبد الغفار حنفي، الإدارة المالية المعاصرة، دار النشر المكتب العربي الحديث ،كلية التجارية، الإسكندرية، 1993، رقم الطبعة 1.

9- عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.

10- عبد المطلب عبد الحميد، التمويل المحلي والتنمية المحلية، الدار الجامعية الإسكندرية، 2001.

11- عمر صخري- اقتصاد المؤسسة- ديوان المطبوعات الجامعية الطبعة السادسة الجزائر- 2008.

12- فايز نجار، عبد الستار محمد علي، الريادة وإدارة الأعمال الصغيرة، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2006.

13- فتحي السيد عبدوا، أبو السيد أحمد- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية المحلية- مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية مصر 2005.

14- كمال التابعي تغريب العالم الثالث دراسة نقدية في علم الاجتماع التنمية القاهرة دار المعارف، 1993.

15- ماجدة العطية، إدارة المشروعات الصغيرة دار المسيرة الأردن الطبعة الثانية 2012.
16- نبيل جواد- إدارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية للكتاب- بيروت- لبنان- 2006.

II-مذكرات:

1- أحلام فرج الله، طرق وأساليب تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الإسلامي، رسالة لنيل شهادة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، 2008.
2- العيداني إلياس، تقييم المشاريع الاستثمارية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، 2004-2005.
3- بو الحيلة عبد الحكيم، العجز المالي ومشكل التمويل في المؤسسة الاقتصادية العمومية الجزائرية، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة، 1998.
4- بولبعير جهيدة و آخرون،البطالة و التشغيل والتشغيل في ظل الإصلاحات الإقتصادية الجزائرية ، مذكـــرة مكملة لنيل شهادة الليسانس ل.م.د في علوم التسيير تخصص مالية ،المركز الجامعي ميلة2011 -2012.
5- رابح حميدة، استراتيجيات وتجارب ترقية دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم النمو وتحقيق التنمية المستدامة، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، جامعة سطيف، 2011/2010.
6- شطيبي لمياء وآخرون- دور الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مذكرة لنيل شهادة ليسانس- تخصص مالية وبنوك- المركز الجامعي ميلة 2012-2013.
7- غبوني أحمد- تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر- مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية- جامعة منتوري قسنطينة 2010-2011.
8- لخلف عثمان، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 2003-2004.
9- محمد مصطفى غانم، رسالة لنيل شهادة ماجستير في محاسبة وتمويل، واقع تمويل الأصغر الإسلامي وآفاق تطويره في غزة، 2010-2011.

III-المجلات والملتقيات:

1- الصافي تلي، المدير العام لوكالة التنمية الاجتماعية، مداخلة خلال الملتقى الدولي للقرض المصغر الجزائر، يومي 17-18 ديسمبر 2002.
2- الملتقى الدولي: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية يومي 17 و18 أفريل 2006.

3- بوسهمين أحمد- الدور التنموي للاستثمار في المؤسسة المصغر- كلية العلوم التجارية والعلوم الاقتصادية وعلوم التسيير- جامعة بشار.
4- سوزان حسين أبو العينين، الفقر في الدول العربية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجار، العدد الرابع، كلية التجارة جامعة عين شمس القاهرة، 2004.
17- صالحي صالح- أساليب تنمية المشروعات المصغرة والصغيرة في الاقتصاد الجزائر- مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير- جامعة فرحات عباس- الجزائر- فرحات عباس- سطيف الجزائر- العدد 3- 2004.
5- طيار أحسن- شلابي عمار، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية وسبل ترقيتها، الملتقى الرابع حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كرهان جديد للتنمية في الجزائر 27-28 أفريل 2008.
6- عالية عبد الحميد عارف- إدارة القروض متناهية الصغر الآليات والأهداف والتحديات- المجلة العربية للإدارة، مج29 ع1- يونيو (حزيران) 2009.
18- عزمي مصطفى، أحمد نصار، دور الصندوق الاجتماعي في تنمية المنزوعات الصغيرة، الملتقى الدولي حول جهاز القرض المصغر، 17-18 ديسمبر 2002.
7- فلاح خلف الربيعي _دراسة تحليلية لمشكلات تمويل المشروعات الصغيرة مع الاشارة لتجربة مصرف التنمية في درنة _ كلية الاقتصاد جامعة عمر المختار 3 جوان 2006
8- كمال قاسمي- معوقات تأهيل نظام إدارة الجودة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية- مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والتجارة العدد 17- المجلد 2 كلية العلوم الاقتصادية- جامعة الجزائر 2008.
9- مجلة الزراعة والتنمية في الوطن العربي- ديسمبر 2011، الإطار النظري وقياس مؤشراته وتحديد أسبابه في الموقع 22-04-2013. .http://www.iraqicp.com
10- محسن عواطف، تجارب بعض الدول (كندا، تونس) في ميدان تكوين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ورقة، بحث مقدم من الملتقى الوطني الأول حول البحث في سبيل تطوير البدائل التمويلية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في الجزائر- جامعة قالمة يومي 12-13 ماي.
11- محمد يعقوبي- مكانة وواقع المؤسسات الصغيرة في الدول العربية- مداخلة في إطار فعاليات الملتقى الدولي الجزائر- 17،18 أفريل 2006.
12- مغني ناصرالقرض كاستراتيجية لخلق مناصب شغل الجزائر
13- موسى عبد الله، البطالة بين أرقام العولمة والحل الشامل، مجلة النبأ، العدد 36، السنة الخامسة.

14- هالة محمد لبيب عنبه، إدارة المشروعات الصغيرة في الوطن العربي، بحوث ودراسات المنتظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2006.
15- ياسر محمد جاد الله محمود، العولمة والفقر في مصر، ملتقى دولي: قضايا العولمة وتأثيرها على الدول النامية الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، القاهرة 2006..

VI-القوانين والمراسيم:

1- أبو جرة السلطاني، وزير العمل والحماية الاجتماعية والتكوين المهني، عرض حول تطبيق جهاز القرض المصغر، الحراش، 1999/06/21.
2- البنك الجزائري، تقرير عن الوضعية المالية وتوقعات على المدى المتوسط، 1999.
3- البنك الدولي: تقرير عن التنمية في العالم مؤسسة الأهرام القاهرة 1990 ص41.
4- البنك الدولي، تقرير عن التنمية العالمية 1999-2000.
5- بنك السودان المركزي _لائحة شروط الترخيص لمصاريف التمويل الأصغر سنة 2006
6- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 06، مرسوم رئاسي رقم 04-13 المؤرخ في 22 جانفي 2004 يتعلق بجهاز القرض المصغر، ص03.
7-الشبكة الفلسطينية للاقراض الصغير ومتناهي الصغر،" دور الاقراض الصغير والمتناهي الصغر في دعم التنمية الاقتصادية، 2003، ص 05.
8- المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء (CGAP) المبادئ الاساية للتمويل متناهي الصغر
9- المرسوم 93/12 الصادر في 1993/10/05

المراجع بالفرنسية:

1- Agence de dévelloppement social (ADS) "Evaluation de l'éxpérience algérienne (du micro crédit), 1999-2002, communication présentée lors du séminaire international intitule (micro crédit)
2- Agence de dévelloppement social micro crédit, crédit texted'application Aout 1999.
3- Circulaire n°10 du 22 Juillet 1999, relative à la mise en œuvre de micro-crédit.
4- Décret presidentiel n°04-13 du 22 Janvier 2004 dispositif du micro-crédit.
5- Décret presidentiel n°04-13 du 22 Janvier 2004 relatif du micro-crédit.
6- Diane Bellmarc, La sous-traitance et le projet de loi n°31, 21 Novembre 2003, Novembre 2003- soutraitance.pdf.
7- Guide de l'investissement et de l'investisseur, 2002/2004.
8- htpp:arabic.microfinancegatewayord/content/article/ditril.
9- http://www.fx-ebovokers.com معلومات عن القرض المصغر.

10- http://www.micro-credit.fr معلومات القرض المصغر.
11- Jean pier ching mireille meza find akoto fronçois, Roubaud: les nouvelles strategies internationals de les lute contre la pouvitied economica Paris 2002, p340.
12- Mohamed obaidellah "introduction to islamique microfinance international institute of Islamic business and finance, India, 2008.
13- OECD, Globalization and small and medium enterprises (SMES), vol synthese report, Paris, 1997.
14- Sébastien Boyè et autres, les guides de la micro finance, éditions d'organisation, Paris, 2006.
15- www.cpq.qc.ca/texte-dbellemare-coll 21
16- www.islal-online.net/iol-arabic/dowalia

قائمة الجداول و الأشكال

قائمة الجداول:

01	أنماط التمويل في الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM).	23
02	توزيع طلب القروض حسب الجنس .	24
03	توزيع طلب القروض حسب القطاعات (منذ إنشاء الوكالة إلى غاية ديسمبر 2012).	24
04	صيغ التمويل الممنوحة من طرف الوكالة .	25
05	توزيع المؤسسات المصغرة الممولة حسب قطاع النشاط إلى غاية 30-06-2009.	26
06	تطور عرض القرض المصغر للجمعية الوطنية للتطوع.	28
07	توزيع المشاريع الممولة من طرف الجمعية الوطنية للتطوع.	29
08	تصنيف المؤسسات حسب طبيعة النشاط.	43
09	تصنيف الدول العربية طبقا لكثافة الفقر.	60
10	توزيع المشاريع المنجزة على الأنشطة الاقتصادية .	74
11	سلفة بدون فائدة لشراء المواد الأولية (أقصاها 40.000دج).	83
12	سلفة بدون فائدة لشراء المواد الأولية (من 40.001 دج حتى 100.000دج).	84
13	قرض بنكي مكمل بسلفة بدون فائدة من الوكالة (من 100.001 دج حتى 1.000.000دج).	85
14	أنماط التمويل في الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM).	86
15	تطور حجم القروض المصغرة الممنوحة من الفترة الممتدة من 2010-2013 لجميع القطاعات بالنسبة لتمويل المشروع – فرع ميلة-.	90
16	توزيع طلب القروض الممنوحة حسب كل نشاط ما بين (2010-2013) بالنسبة لتمويل المشروع – فرع ميلة-.	91
17	عدد مناصب الشغل التي تم خلقها للفترة ما بين (2010_2013) بالنسبة لتمويل المشروع_ فرع ميلة-.	93
18	تطور حجم القروض الممنوحة لجميع القطاعات للفترة (2010-2013) بالنسبة لشراء مواد أولية -فرع ميلة-	94
19	توزيع طلب القروض الممنوحة حسب كل نشاط ما بين (2010-2013) بالنسبة لشراء مواد أولية – فرع ميلة-.	96
20	عدد مناصب الشغل التي تم خلقها ما بين (2010-2013) بالنسبة لشراء مواد أولية -فرع ميلة-.	98
21	عدد الملفات المودعة من أجل الاستفادة من خدمات الوكالة مابين 2010-2014.	99
22	مقارنة بين مختلف القروض الممنوحة من قبل أجهزة الدعم.	100

قائمة الأشكال :

01	العملاء المستهدفون لمؤسسات التمويل متناهي الصغر.	19
02	: تطوير المشاريع متناهية الصغر، التمويل الأصغر والإقراض متناهي الصغر.	37
03	تمويل ثلاثي: كلفة المشروع لا تتعدى 1.000.000دج.	86
04	شراء مواد أولية : كلفة المواد الأولية لا تتعدى.	87
05	تطور حجم القروض المصغرة الممنوحة في الفترة الممتدة بين(2010–2013) لجميع القطاعات بالنسبة لتمويل مشروع.	90
06	توزيع طلب القروض الممنوحة حسب كل نشاط بين (2010–2013) بالنسبة لتمويل مشروع.	92
07	عدد مناصب الشغل التي تم خلقها للفترة ما بين (2010_2013) فرع ميلة بالنسبة لتمويل مشروع.	94
08	تطور حجم القروض الممنوحة من الفترة (2010–2013) لجميع قطاعات بالنسبة لشراء مواد أولية فرع ميلة.	95
09	توزيع طلب القروض الممنوحة حسب كل نشاط ما بين (2010–2013) بالنسبة لشراء مواد أولية فرع ميلة.	97

الملاحق

OCTROYES PAR L'ANGEM من الوكالة

لإنجاز نشاطاتكم المصغرة أو لاقتناء المواد الأولية

POUR REALISER VOS PROJETS DE MICROS ACTIVITES
OU L'ACQUISITION DE MATIERES PREMIERES

www.angem.dz

Structures régionales et locales de l'ANGEM

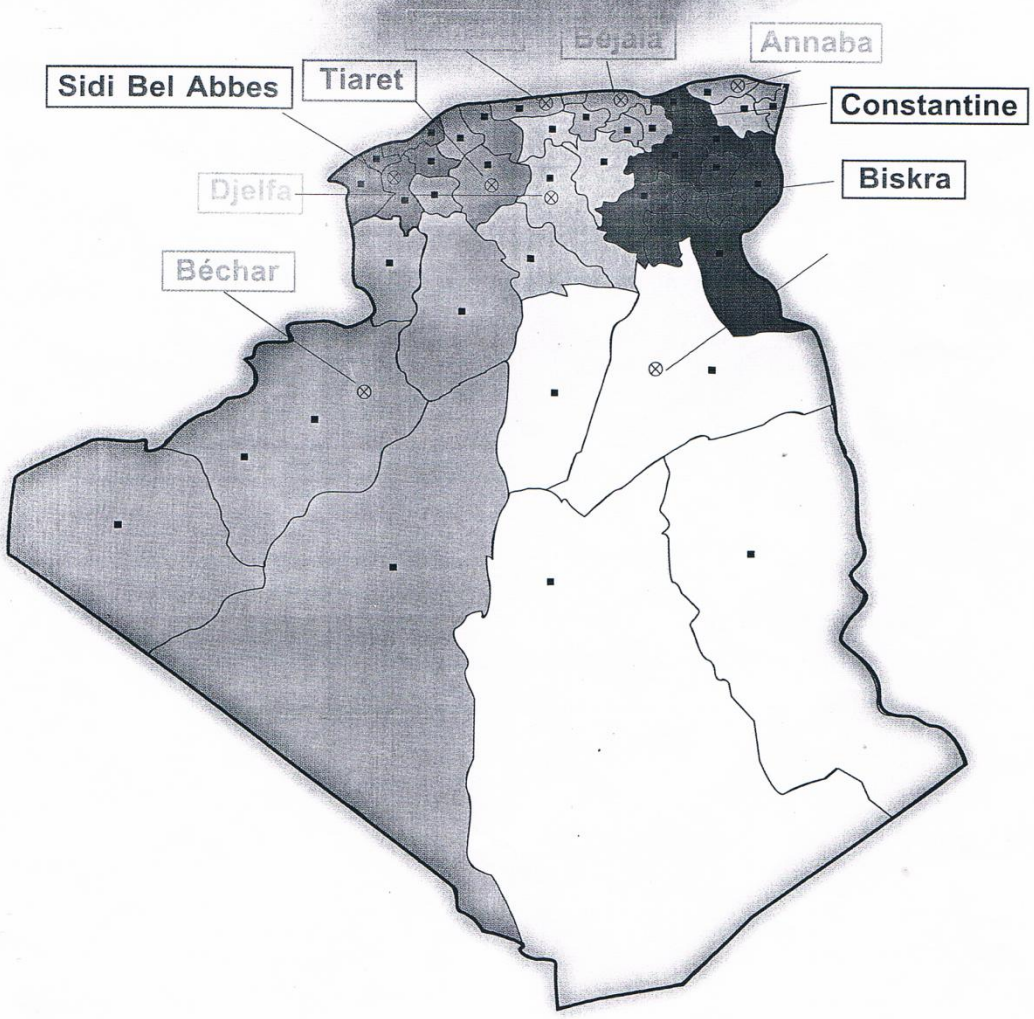

⊗ Siège de l'Antenne Régionale
■ Siège de l'Agence de Wilaya

www.angem.dz

LES COORDONNÉES DES ANTENNES REGIONALES DE L'ANGEM

Antenne Régionale	Wilayas de rattachement	N° Téléphone	N° Fax	Adresse
	Annaba, El Taref, Skikda, Souk Ahras, Guelma	038 55 43 46	038 55 43 45	*Cité AADL site 221 logts bloc W24 Sidi Achour ANNABA ar_annaba@angem.dz*
Biskra	Biskra, El Oued, Khenchela, Tebessa	033 73 43 95	033 73 43 97	*Bloc °06 cité 200 / 500 logts (près de la mosquée El Fateh) El Alia - Biskra ar_biskra@angem.dz*
Béjaia	Béjaia, Tizi Ouzou, B.B.A Sétif, Bouira	034 22 62 80	034 22 64 35	*Bloc Administratif ex siège de la Direction des Affaires Religieuses, rue de la Liberté, Béjaia ar_bejaia@angem.dz*
Béchar	Béchar, Tindouf, Adrar, Naâma, El Bayadh	049 81 09 31	049 81 09 27	*Rue impasse Rachid Medouni, Béchar centre ville Béchar ar_bechar@angem.dz*
Constantine	Constantine, Jijel, Mila, O.E.B Batna	031 94 04 36	031 94 04 42	*03, rue Bouali Said, ex Casanova-Constantine ar_contantine@angem.dz*
	Djelfa, Laghouat, Médéa M'Sila	027 87 36 93	027 87 36 92	*Rue Emir Aek, centre ville, siège Conservation Foncière, Djelfa ar_djelfa@angem.dz*
Ouargla	Ouargla, Ghardaïa Illizi, Tamanrasset	029 71 70 78	029 71 71 39	*Haï Mekhadma, Ouargla ar_ouargla@angem.dz*
Sidi Bel Abbes	SBA, Mostaganem, Oran, Mascara Aïn Témounchent, Tlemcen	048 55 78 88	048 55 78 83	*Avenue Abbane Ramdane prolongée, cité 106 logts - Sidi Yacine, Sidi Bel Abbes ar_sba@angem.dz*
Tiaret	Tiaret, Relizane, Saida, Ain Defla, Chlef, Tissemsilt	046 42 79 26	046 42 79 29	*Siège de l'ANSEJ, cité SONATIBA, Tiaret ar_tiaret@angem.dz*
Tipaza	Tipaza, Alger, Blida Boumerdès	024 47 00 28 024 47 88 54	024 47 00 28 024 47 75 60	*Route de la Gendarmerie Nationale, Tipaza ar_tipaza@angem.dz*

5 - الامتيازات الممنوحة للمستفيدين من القرض المصغر :

مرحلة الإنجاز:

◄الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة(TVA) للعتاد ، التجهيزات والخدمات الداخلة مباشرة في انجاز الاستثمار.

◄تحدد الرسوم الجمركية المتعلقة بالتجهيزات المستوردة التي تدخل مباشرة في تحقيق الاستثمار بتطبيق نسبة 05 %.

مرحلة الاستغلال :

◄الإعفاء من الضريبة على الدخل الإجمالي (IRG), وكذا من الرسم على النشاط المهني (TAP) لمدة 03 سنوات و حتى 06 سنوات بالمناطق الخاصة.

◄تطبيق تخفيض في ضريبتي (IRG) و (TAP) المستحقتين بعد نهاية فترة الإعفاءات, وذلك خلال 03 السنوات الموالية لفترة الإعفاء الضريبي ويكون هذا التخفيض كما يأتي:

- السنة الأولى من الإخضاع الضريبي: تخفيضا قدره 70%
- السنة الثانية من الإخضاع الضريبي: تخفيضا قدره 50%
- السنة الثالثة من الإخضاع الضريبي: تخفيضا قدره25 %

6 - النشاطات التي تمولها الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر:

يرمي القرض المصغر إلى الإدماج الاقتصادي و الاجتماعي للفئات المستهدفة من خلال إنشاء أنشطة منتجة للسلع و الخدمات، والجداول المختصرة التالية توضح بعضا من الأنشطة التي تمولها الوكالة:

6-1/ النشاطات الصناعية الصغيرة جدا التي تمولها الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر	
Industrie alimentaire -Fabrication de pates alimentaires, couscous, pain traditionnel, racheta, trida…. -Pâtisserie et gâteaux traditionnel. -Chocolaterie, confiserie, fabrication de glaces. - Conditionnement d'anchois. -Torréfaction et mouture de café, -préparation de cacahouètes (torréfaction et conditionnement)	الصناعات الغذائية - صناعة العجائن الغذائية:الكسكسى،الخبز التقليدي. - مرطبات و حلويات تقليدية. - صناعة الشكلاطة،السكاكر و المثلجات. - تحميص و طحن القهوة. - توضيب الأسماك. - تحضير الفول السوداني (التحميص و التوضيب).
Industrie de l'habillement - Prêt-à-porter et confection ; couture, textile. -Fabrication de vêtements sur mesure. -Bonneterie et tricot. -Fabrication de linge domestique: linge de lit, de cuisine, d'ameublement…	صناعة الألبسة - صناعة الملابس التقليدية و الجاهزة. - صناعة الألبسة على المقاس . - صناعة النسيج. - صناعة الأفرشة و الأغطية.

Industrie des fruits et légumes -Préparation de jus de fruits et de légumes. -Préparation de jus de fruits, de concentrés et de nectars. -La préparation de boissons rafraichissantes à base de fruits. -Transformation et conservation de légumes (sauf tomates). -La production de conserves de légumes par congélation, surgélation… -La production de plats cuisinés et de préparation à base de légumes. -La production de conserve de pommes de terre (crues, précuites, cuites) par congélation, surgélation…… -La production de purée déshydratée, de pommes chips et de produits apéritifs à base de pommes de terre. -La production de farines de pommes de terre. -Conservation de pommes de terre pour semences. -transformation et conservation de fruits.	**صناعات الخضر و الفواكه** - تحضير العصير من الفواكه و الخضر. - تحضير عصير الفواكه المركز. - تحضير المشروبات المرطبة من الفواكه. - تحويل و حفظ الخضروات (ما عدا الطماطم). - إنتاج معلبات الخضر عن طريق التجميد.... - صناعة و تحضير الأطباق من الخضر. - إنتاج الأطعمة المعلبة من البطاطا. - إنتاج العصيدة المجففة من البطاطا،الشيبس .... - إنتاج الطحين أو الدقيق المستخرج من البطاطا... - حفظ الطاطا من أجل البذر (الزراعة). - تحويل و حفظ الفواكه.
Industrie des corps gras -Fabrication de l'huile d'olives (raffinées, brutes et traitement de l'huile d'olives). -La production des huiles végétales raffinées. -Le traitement des huiles végétales : soufflage, hydrogénation, etc... -La production d'huiles végétales brutes (tournesol, colza, soja, etc…) -La production de farines végétales non déshuilées (noix, arachides, etc.) -La production d'huiles et de graisses animales non comestibles. -L'extraction d'huiles de poissons ou de mammifères marins. -La production de co-produits tels les tourteaux et grignons. -Fabrication de margarine : fabrication de spécialités à tartiner, la fabrication de graisses destinées à la cuisson des aliments.	**صناعة الزيوت** - صناعة زيت الزيتون (مكرر، خام....). - إنتاج زيوت النباتات المكررة. - إنتاج زيوت النباتات الخام (دوار الشمس،لفت...). - إنتاج الدقيق من النباتات (فول سوداني،جوز.....). - إنتاج زيوت الشحوم و الحيوانات الغير قابلة للأكل. - استخلاص زيوت الأسماك و الثدييات البحرية. - صناعة المرقرين و الزيوت الموجهة للهي.

Industrie du cuir -Fabrication de chaussures et de vêtement en cuir.	الصناعات الجلدية - صناعة الأحذية و الألبسة الجلدية.
Travail du bois - vannerie -Fabrication de meubles et d'articles en bois.	صناعات الخشب - صناعة السلال. - صناعة الأثاث و المواد الخشبية.
Industrie métallique -Fabrication de serrures, ferrures, quincaillerie…	الصناعات الحديدية -صناعة الأقفال،الزخرفة بالحديد،الخردوات.
Industrie de poissons -La conservation de poissons, crustacés et mollusques par congélation, surgélation, séchage, fumage, salage, saumurage, appertisation -La production de préparations telles que poisson cuit, filets, laitances, caviar et ses succédanés, etc. -La production de plats prépare à base de poissons, crustacés et mollusques. -La fabrication de farines de poisson. -La production d'huiles et de graisses de poissons. -La transformation et la conservation effectuée à bord des bateaux de pêche.	صناعات السمك - حفظ الأسماك القشرية و الرخوية عن طريق التبريد، التجفيف.... -إنتاج الأطباق المحضرة بالأسماك القشرية و الرخوية. -إنتاج دقيق (طحين) الأسماك. -إنتاج الزيوت و الدهون المستخرجة من الأسماك.

6-2/ النشاطات الفلاحية التي تمولها الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر	
Activités de l'élevage -Engraissement de bovin. -Engraissement d'ovin et de caprins (production de viande et de lait). -Aviculture (production de viande de poulet de dinde et des œufs). -Cuniculture. -Apiculture: production et conditionnement de miel, cire et pollen…..	نشاطات التربية - تسمين العجول. - تسمين الأغنام و الماعز (إنتاج اللحم و الحليب). - تربية الدواجن (إنتاج لحم الدجاج و الديك الرومي و البيض). - تربية الأرانب. - تربية النحل:إنتاج وتعبئة العسل، الشمع و حبوب الطلع.
Travail de la terre -production de semences. -production de fruit et légumes (y compris le séchage et le conditionnement). -pépinière de fleurs et plantes d'ornement.	أعمال زراعة الأرض - إنتاج الحبوب. - إنتاج الخضر والفواكه. - مشتلة الزهور والنباتات.

6-3/ النشاطات الحرفية التي تمولها الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر	
-Tissage et tapisserie traditionnels. -Fabrication de vêtements traditionnels. -Travaux de broderie traditionnelle. -travaux de peinture sur soie, sur velours et sur verre. -Fabrication d'accessoires et de bijoux traditionnels. -Fabrication d'articles de décoration et de garniture. -Poterie, vitrerie, sculpture sur bois.	- نسيج و حياكة تقليدية. - صناعة الألبسة التقليدية. - الطرز التقليدي. - الرسم على الحرير و القاطيفة و الزجاج. - صناعة الحلي التقليدية و الملحقات. - صناعة أدوات الزغرفة و الزينة. - الخزف والزجاج و النقش على الخشب.

6-4/ النشاطات الخدماتية التي تمولها الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر	
- خدمات الإعلام الآلي. - الحلاقة والتجميل. - الأكل السريع. - ميكانيك السيارات، تزيين السيارات.... - تلحيم،إصلاح العجلات....	-Services informatiques, prestation de services multiples. -Coiffure et soins de beauté. -Restauration rapide. -Travaux de réparation: mécanique auto, décoration auto, matériels divers,…. -Soudure, vulcanisateur...

6-5/ نشاطات الأشغال العمومية والبناء التي تمولها الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر	
- أشغال البناء. - الأشغال المرتبطة بالبناء:الكهرباء،الدهن،الترصيص،النجارة. - صناعة مواد البناء الجاهزة:الطوبة، لوحات الجبس....	-Travaux de maçonnerie. -Petits travaux dans le bâtiment: électricité, peinture, plomberie, menuiserie. -Fabrication de petits matériaux de construction: parpaings, plaques décoratives en plâtre.

6-6/ النشاطات التجارية التي تمولها الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر	
- تجارة بالجملة لمواد الإنتاج،التغذية. - مواد غذائية عامة،عطور و مواد التجميل. - تجارة بالتجزئة للألبسة (الجاهزة)،بيع الأحذية....	-Commerce de gros des matières de production, d'alimentation. -Alimentation génerale, parfumerie et cosmétique…. . -commerce de détail de l'habillement (le prêt à porter), vente de chaussures…...

LISTE DES BENEFICIAIRES MICRO-CREDIT : 2010
DES P.N.R : ACHAT MATIERE PREMIERE

NUM	DAIRA	COMMUNE	BENEFICIAIRE	MANTANT D.A
1	MILA	MILA	45	1 214 979,61
		AIN TINN	4	108 000,00
		SIDI KHELIFA	0	0,00
2	GRAREM GOUGA	GRAREM GOUGA	82	2 213 995,73
		HAMALA	5	135 000,00
3	SIDI MEROUANE	SIDI MEROUANE	85	2 295 000,00
		CHIGARA	2	54 000,00
4	OUED ENDJA	OUED ENDJA	36	972 000,00
		AHMED RACHEDI	37	999 000,00
		ZEGHAIA	26	702 000,00
5	TERAI BIENEN	BIENEN	27	729 000,00
		AMIRA ARRES	7	189 000,00
		TASSALA	0	0,00
6	ROUACHED	ROUACHED	31	837 000,00
		TIBERQUENT	6	162 000,00
7	FERDJIOUA	FERDJIOUA	107	2 889 000,00
		BENI GUECHA	42	1 134 000,00
8	BOU HATEM	BOUHATEM	135	3 645 000,00
		DERADJI BOUSLAH	24	648 000,00
9	AIN BEIDA AHRICHE	AIN BEIDA AHRICHE	31	837 000,00
		AL AYADI BARBAS	10	270 000,00
10	TSSADANE HADADA	TSSADANE HADADA	57	1 539 000,00
		MINAR ZAREZA	15	405 000,00
11	CHALGHOUM LAID	CHALGHOUM LAID	45	1 215 000,00
		AIN M'LOUK	9	243 000,00
		OUED ATHMANIA	8	215 820,00
12	TELAGHMA	TELAGHMA	745	20 115 000,00
		OUED SEGUEN	48	1 296 000,00
		M'CHIRA	60	1 620 000,00
13	TADJNANET	TADJNANET	22	594 000,00
		BEN YAHIA ABD ERRAHMAN	7	189 000,00
		OULED KHLOUF	15	305 000,00
	TOTAL		1773	47 770 795,34

LISTE DES BENEFICIAIRES MICRO-CREDIT : 2011
DES P.N.R : ACHAT MATIERE PREMIERE

NUM	DAIRA	COMMUNE	BENEFICIAIRE	MANTANT D.A
1	MILA	MILA	131	5 004 198,00
		AIN TINN	12	392 000,00
		SIDI KHELIFA	0	0,00
2	GRAREM GOUGA	GRAREM GOUGA	100	3 292 281,42
		HAMALA	13	395 000,00
3	SIDI MEROUANE	SIDI MEROUANE	46	1 417 000,00
		CHIGARA	10	416 858,10
4	OUED ENDJA	OUED ENDJA	131	4 632 999,90
		AHMED RACHEDI	22	807 000,00
		ZEGHAIA	50	1 875 449,90
5	TERAI BIENEN	BIENEN	59	1 805 000,00
		AMIRA ARRES	19	642 000,00
		TASSALA	7	237 000,00
6	ROUACHED	ROUACHED	433	15 369 530,00
		TIBERQUENT	16	522 535,60
7	FERDJIOUA	FERDJIOUA	113	3 766 000,00
		BENI GUECHA	30	915 903,50
8	BOU HATEM	BOUHATEM	445	13 965 000,00
		DERADJI BOUSLAH	73	2 398 000,00
9	AIN BEIDA AHRICHE	AIN BEIDA AHRICHE	99	3 586 905,00
		AL AYADI BARBAS	49	1 908 000,00
10	TSSADANE HADADA	TSSADANE HADADA	395	14 175 000,00
		MINAR ZAREZA	25	935 000,00
11	CHALGHOUM LAID	CHALGHOUM LAID	158	5 367 000,00
		AIN M'LOUK	6	227 000,00
		OUED ATHMANIA	9	277 000,00
12	TELAGHMA	TELAGHMA	803	22 845 000,00
		OUED SEGUEN	43	1 252 000,00
		M'CHIRA	36	1 016 000,00
13	TADJNANET	TADJNANET	126	4 193 000,00
		BEN YAHIA ABD ERRAHMAN	42	1 351 000,00
		OULED KHLOUF	14	482 000,00
	TOTAL		3515	115 468 661,42

LISTE DES BENEFICIAIRES MICRO-CREDIT(PNR-AMP) : 2012
ETAT ARRETE AU 26/12/2012

NUM	DAIRA	COMMUNE	BENEFICIAIRE	MANTANT D.A
1	MILA	MILA	276	15 166 116,38
		AIN TINN	17	740 000,00
		SIDI KHELIFA	12	1 196 757,70
2	GRAREM GOUGA	GRAREM GOUGA	144	9 907 044,50
		HAMALA	24	1 669 729,00
3	SIDI MEROUANE	SIDI MEROUANE	139	5 885 832,96
		CHIGARA	53	3 248 268,00
4	OUED ENDJA	OUED ENDJA	226	9 699 044,82
		AHMED RACHEDI	35	1 577 763,96
		ZEGHAIA	256	11 135 222,00
5	TERAI BIENEN	BIENEN	42	1 740 000,00
		AMIRA ARRES	26	1 159 999,90
		TASSALA	8	377 750,00
6	ROUACHED	ROUACHED	277	12 382 684,70
		TIBERQUENT	9	600 000,00
7	FERDJIOUA	FERDJIOUA	95	4 930 000,00
		BENI GUECHA	9	540 000,00
8	BOU HATEM	BOUHATEM	347	13 940 000,00
		DERADJI BOUSLAH	86	3 620 000,00
9	AIN BEIDA AHRICHE	AIN BEIDA AHRICHE	218	9 499 990,00
		AL AYADI BARBAS	36	1 500 000,00
10	TSSADANE HADADA	TSSADANE HADADA	183	7 920 000,00
		MINAR ZAREZA	24	1 020 000,00
11	CHALGHOUM LAID	CHALGHOUM LAID	243	10 490 000,00
		AIN M'LOUK	11	560 000,00
		OUED ATHMANIA	24	1 260 000,00
12	TELAGHMA	TELAGHMA	436	18 329 192,50
		OUED SEGUEN	35	1 520 000,00
		M'CHIRA	33	1 439 450,00
13	TADJNANET	TADJNANET	85	3 749 000,00
		BEN YAHIA ABD ERRAHMAN	15	659 750,00
		OULED KHLOUF	10	460 000,00
	TOTAL		3434	157 923 596,42

LISTE DES BENEFICIAIRES MICRO-CREDIT(PNR-AMP) : 2013
ETAT ARRETE AU 25/12/2013

NUM	DAIRA	COMMUNE	BENEFICIAIRE	MANTANT D.A
1	MILA	MILA	125	7.570.528,78
		AIN TINN	14	680.000,00
		SIDI KHELIFA	1	100.000,00
2	GRAREM GOUGA	GRAREM GOUGA	197	11.709.651,70
		HAMALA	58	4.116.945,50
3	SIDI MEROUANE	SIDI MEROUANE	72	3.179.294,60
		CHIGARA	37	2.796.898,89
4	OUED ENDJA	OUED ENDJA	20	1.399.130,68
		AHMED RACHEDI	14	799.243,61
		ZEGHAIA	20	1.335.211,50
5	TERAI BIENEN	BIENEN	37	1.658.500,00
		AMIRA ARRES	68	2.828.938,00
		TASSALA	4	160.000,00
6	ROUACHED	ROUACHED	53	2.360.000,00
		TIBERQUENT	12	645.377,46
7	FERDJIOUA	FERDJIOUA	101	5.594.217,80
		BENI GUECHA	10	760.000,00
8	BOU HATEM	BOUHATEM	45	1.980.000,00
		DERADJI BOUSLAH	29	1.220.000,00
9	AIN BEIDA AHRICHE	AIN BEIDA AHRICHE	44	2.179.918,00
		AL AYADI BARBAS	12	480.000,00
10	TSSADANE HADADA	TSSADANE HADADA	44	1.820.000,00
		MINAR ZAREZA	6	240.000,00
11	CHALGHOUM LAID	CHALGHOUM LAID	107	4.648.940,00
		AIN M'LOUK	3	225.767,53
		OUED ATHMANIA	3	180.000,00
12	TELAGHMA	TELAGHMA	282	11.639.510,00
		OUED SEGUEN	17	740.000,00
		M'CHIRA	20	791.100,00
13	TADJNANET	TADJNANET	76	3.693.785,80
		BEN YAHIA ABD ERRAHMAN	8	437.008,50
		OULED KHLOUF	11	602.418,00
	TOTAL		1550	78.572.386,35

Situation Cumulée De L'emploi Générés 2010/2011/2012/2013

projet

	2010		2011		2012		2013	
Secteurs	N/Projet Crées	N/emploi Crées	N/Projet Crées	N/emploi Crées	N/Projet Crées	N/Projet Crées	N/Projet Crées	N/Projet Crées
Artisanat	24	48	15	30	9	18	5	10
Agriculture	6	6	5	5	15	15	22	22
Services	24	48	17	34	59	118	165	330
T P I	0	0	0	0	9	18	31	62
B T P	1	2	3	6	14	28	17	34
Commerce	0	0	0	0	2	4	11	22
total	55	104	40	75	108	201	251	480
montant	5 080 909,07		4 280 649,88		21 718 807,82		57 446 004,62	